

حين تتبدل المصائر:

الآثار طويلة الأجل لارتفاع الأسعار وانعدام الأمن الغذائي
في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا



روبرت غاتي، ودانييل ليدرمان، وعاصف إسلام، وفيدريكو بينيت، وبو بيتر جوهانس أندريه، وهدي عاصم،
ورنا لطفي، ومنة الله إمام موسى

تقرير أحدث المستجدات الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أبريل/نيسان 2023

حين تتبدل المصائر: الآثار طويلة الأجل لارتفاع الأسعار وانعدام الأمن الغذائي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

هذا التقرير صادر أصلاً عن البنك الدولي باللغة الإنجليزية تحت عنوان "حين تتبدل المصائر: الآثار طويلة الأجل لارتفاع الأسعار وانعدام الأمن الغذائي بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" أحدث المستجديات الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في (أبريل/نيسان) 2023، وفي حالة وجود أي تباين، يعتد بالنسخة الأصلية للنص الإنجليزي.

هذه المطبوعة هي نتاج عمل موظفي البنك الدولي مع إسهامات خارجية. ولا تشكّل النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة فيها بالضرورة وجهات نظر البنك الدولي، أو مجلس مديره التنفيذيين، أو الحكومات التي يمثلونها. ولا يضمن البنك دقة أو اكتمال أو تداول البيانات الواردة في هذه المطبوعة ولا يتحمّل أي مسؤولية عن أي أخطاء أو سهو أو تناقضات في المعلومات، كما لا يتحمّل أي التزام فيما يخص استخدام أو عدم استخدام المعلومات أو الأساليب أو العمليات أو الاستنتاجات المبنيّة فيها. ولا تعني الحدود والألوان والأسماء والمعلومات الأخرى المبنيّة على أي خريطة بهذه المطبوعة أي حكمٍ من جانب البنك الدولي على الوضع القانوني لأي إقليم أو تأييد هذه الحدود أو قبولها.

وليس بهذه الوثيقة ما يشكّل، أو يُفسّر على أنه يمثل أو يُعتبَر، قيدياً على الامتيازات والحصانات التي يتمتع بها البنك أو تخلياً عنها، فجميعها محفوظة على نحوٍ محدد وصریح.

الحقوق والأدون



هذه المطبوعة متاحة بموجب ترخيص نسب المشاع الإبداعي 3.0 لفائدة منظمة حكومية دولية / http://creativecommons.org/licenses/by/3.0/igo (CC BY 3.0 IGO). وبموجب هذا الترخيص، يحق لك نسخ هذا العمل، أو توزيعه، أو نقله، أو الاقتباس منه، بما في ذلك للأغراض التجارية، مع الالتزام بالشروط التالية:

عزو العمل إلى المؤلف - يرجى الالتزام بالصيغة التالية عند الاستشهاد بهذا العمل: غاتي، روبرتا؛ دانييل ليدرمان؛ عاصف م. إسلام؛ فيديريكو ر. بينيت؛ بو بيتر جوهانس أندريه؛ هدى عاصم؛ رنا لطفي؛ منة الله إمام موسى. 2023. "حين تتبدل المصائر: الآثار طويلة الأجل لارتفاع الأسعار وانعدام الأمن الغذائي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" تقرير أحدث المستجديات الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، (أبريل/نيسان)، Washington, DC: World Bank. Doi: 10.1596/978-1-4648-1974-2.

الترخيص: نسب المشاع الإبداعي CC BY 3.0 IGO.

الترجمة - إذا قمت أنت بترجمة هذا العمل، يُرجى إضافة صيغة إخلاء المسؤولية التالية إلى جانب نسبة العمل لصاحبه: هذه الترجمة ليست من وضع البنك الدولي ويجب ألا تُعتبر ترجمة رسمية له، ولا يتحمل البنك الدولي أي مسؤولية عن أي محتوى أو خطأ في هذه الترجمة.

التعديلات - إذا قمت بتعديل هذا العمل، يُرجى إضافة صيغة إخلاء المسؤولية التالية جنباً إلى جنب مع نسبة العمل لصاحبه: هذا اقتباس من عمل أصلي للبنك الدولي. وتقع المسؤولية عن وجهات النظر والآراء المُعبّر عنها في الاقتباس وقوعاً حصراً على عاتق كاتب الاقتباس، ولا يُقرها البنك الدولي.

محتوى الطرف الثالث - البنك الدولي لا يمتلك بالضرورة جميع مكونات المحتوى المتضمن في هذا العمل. ولذا، فإن البنك الدولي لا يضمن ألا يمس استخدام أي مُكوّن منفرد مملوك لطرف آخر متضمن في هذا العمل أو جزء من هذا المُكوّن بحقوق تلك الأطراف الأخرى. وتقع مخاطر أي مطالبات قد تنشأ عن هذا المساس على عاتقك وحدك. وإذا أردت أن تعيد استخدام أحد مُكوّنات هذا العمل، فإنك تتحمل المسؤولية عن تحديد ما إذا كان الأمر يقتضي الحصول على ترخيص لذلك الاستخدام والحصول على إذن من صاحب حقوق الملكية. ويمكن أن تتضمن أمثلة المكونات، على سبيل المثال لا الحصر، الجداول أو الأشكال أو الصور.

ويجب توجيه جميع الاستفسارات عن الحقوق والتراخيص والأدون إلى إدارة مطبوعات البنك الدولي على العنوان التالي:

1818 H Street NW, Washington, DC 20433, USA;

البريد الإلكتروني: pubrights@worldbank.org.

ISBN (electronic): 978-1-4648-1974-2

DOI: 10.1596/978-1-4648-1974-2

صورة الغلاف: © rangizz/Shutterstock.com

صورة الغلاف مستخدمة بإذن؛ يجب الحصول على إذن آخر لإعادة الاستخدام

تصميم الغلاف: جيهان الخوري رويدرر

جدول المحتويات

iv	شكر وتقدير
v	الاختصارات
vii	توطئة: رؤية المستقبل من خلال الضبابية المحيطة بالمشهد العالمي
1	مقدمة وعرض عام للنتائج
4	الجزء الأول - أحدث التطورات والتوقعات على صعيد الاقتصاد الكلي
4	1-1 السياق العام العالمي: ارتفاع التضخم وأسعار الفائدة
5	1-1-1 التضخم العالمي يتراجع ولكن يبقى مرتفعاً
6	2-1-1 ارتفاع أسعار الفائدة العالمية
7	2-1 المنعطف الاقتصادي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
7	1-2-1 آفاق الاقتصاد الكلي في المنطقة
10	2-2-1 تعديل التنبؤات منذ فبراير/شباط
11	3-1 التضخم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
11	1-3-1 تقلبات أسعار الصرف والتضخم
13	2-3-1 سياسات تخفيف التضخم
16	3-3-1 تضخم أسعار المواد الغذائية والتعرض لمخاطر أسواق السلع الأولية
17	4-3-1 التضخم في الشرائح الخمسية للإنفاق
20	الجزء الثاني - الأثر الدائم لانعدام الأمن الغذائي
21	1-2 انعدام الأمن الغذائي قد تكون له عواقب على الأجيال المقبلة
22	1-1-2 الصدمات الشديدة: المجاعات والصراعات والأوبئة
23	2-1-2 الصدمات المعتدلة
24	2-2 الأحوال التغذوية والصحية بين الأطفال بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قبل جائحة كورونا والحرب في أوكرانيا
32	3-2 توقع تفاقم انعدام الأمن الغذائي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
39	4-2 التصدي لتحدي انعدام الأمن الغذائي
44	المراجع
50	المرفق 2-أ. منهجية توقع انعدام الأمن الغذائي
52	المرفق 2-ب. تأثير صدمة أسعار الغذاء على الأطفال داخل الرحم

قائمة الأشكال

- الشكل 1-1: أسعار الهيدروكربونات..... 5
- الشكل 2-1: أسعار المنتجات الزراعية..... 5
- الشكل 3-1: النمو التراكمي لإجمالي الناتج المحلي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا..... 7
- الشكل 4-1: التغيرات المتوقعة في إجمالي الناتج المحلي منذ فبراير/شباط 2022..... 10
- الشكل 5-1: معدلات التضخم المعدلة حسب سعر الصرف في مختلف أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا..... 11
- الشكل 6-1: الدين كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي مقابل التضخم الكلي..... 12
- الشكل 7-1: تضخم أسعار الغذاء..... 16
- الشكل 8-1: متوسط التضخم المرجح للسكان في المناطق عبر الشرائح الخمسية..... 17
- الشكل 9-1: التضخم الخاص ببلدان محددة عبر الشرائح الخمسية..... 18
- الشكل 1-2: معدل انتشار التقزّم: بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مقابل البلدان المناظرة في الدخل..... 25
- الشكل 2-2: معدل انتشار التقزّم بحسب شرائح الثروة الخمسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا..... 26
- الشكل 3-2: الاتجاهات العامة في انتشار التقزّم بحسب شرائح الثروة الخمسية - مصر والضفة الغربية وقطاع غزة..... 27
- الشكل 4-2: معدل انتشار التقزّم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حسب المناطق الحضرية والريفية..... 27
- الشكل 5-2: معدل انتشار الهزال: بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مقابل البلدان المناظرة في الدخل..... 28
- الشكل 6-2: الحد الأدنى للتنوع الغذائي: بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مقابل البلدان المناظرة في الدخل..... 29
- الشكل 7-2: معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة: بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مقابل البلدان المناظرة في الدخل..... 30
- الشكل 8-2: معدل انتشار الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد على مستوى المناطق لعام 2023..... 33
- الشكل 9-2: معدل انتشار الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا..... 33
- الشكل 10-2: معدل انتشار الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد على مستوى المناطق بمرور الزمن..... 35
- الشكل 11-2: معدل انتشار الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمرور الزمن..... 36
- الشكل 12-2: عوامل المحركة لانتشار انعدام الأمن الغذائي الشديد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في 2023..... 37
- الشكل 13-2: التركيبة العمرية للسكان حسب المنطقة في عام 2021..... 38
- الشكل 2-2: تحليل معدل انتشار الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد في لبنان واليمن..... 38

قائمة الجداول

- الجدول 1-1: تنبؤات تقرير آفاق الاقتصاد الكلي والفقير.....9
- الجدول 2-1: تغيرات سياسات أسواق المنتجات والتحويلات الاجتماعية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منذ فبراير/شباط 2022.....14
- جدول الإطار 2-ب-1: توصيف مراحل انعدام الأمن الغذائي وفقاً للتصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي (المنطقة).....34
- الجدول 2-2: عدد الأفراد في كل أسرة حسب الشرائح الخمسية لنصيب الفرد من الإنفاق.....39
- الجدول 3-2: احتياجات التمويل الإنمائي على الأجل القصير من أجل الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.....41
- جدول المرفق 2-ب-1: تأثير صدمات أسعار الغذاء على صحة الأطفال داخل الرحم وتعليمهم في جميع بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (مارس/آذار - يونيو/حزيران 2022).....55

قائمة الإطارات

- الإطار 2-ب-1: التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي للجوع والمجاعات.....34
- الإطار 2-ب-2: العوامل المحركة لانعدام الأمن الغذائي، دراسة مقارنة عن اليمن ولبنان.....37

شكر وتقدير

تقرير أحدث المستجدات الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هو نتاج عمل مكتب رئيس الخبراء الاقتصاديين بإدارة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالبنك الدولي. وقد كتب التقرير روبرتا غاتي (رئيسة الخبراء الاقتصاديين بالمنطقة)، ودانييل ليدرمان (نائب رئيس الخبراء الاقتصاديين)، وعاصف م. إسلام (رئيس فريق العمل)، وفيدريكو روبرتو بينيت، وبو بيتر يوهانس أندريه، وهدي عاصم، ورنو لطفي، ومنة الله إمام موسى. وقدم جينجيوان دنغ مساعدة بحثية قيمة.

ويشيد الفريق بامتنان بالتعليقات والتوجيهات القيمة الواردة بشأن عدة مجالات من التقرير. وقدم تعليقات مفيدة كل من فريد بلحاج (نائب الرئيس لشؤون المنطقة)، ونادر محمد، وستيفان جي. كويبرلي، وجيانلوكا ميل، وإسماعيل رضوان، وروبرت بو جودي، وعبد الله ساي.

وتم تلقي مساندة وتعليقات وتوجيهات مفيدة بشأن التحليل من: فريق البنك الدولي المعني **بالتجارة والاستثمار في الاقتصاد الكلي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا**، وهم إيريك لو بورني (مدير قطاع الممارسات)، وزليكو بوغيتيك، وخالد الحمود، وسارة ب. النشار، ومحمد هادي بشير، وخافيير دياز كاسو، وديما كريم، ولوان زهاو، وعلي إبراهيم الملم، وناجي محمد أبو حمدي، ومحمد العكاوي، وسيريل ديسونتس، وفاطمة العشماوي، وأناستازيا جانزر-أراجي، وماجد كاظمي، وأشواق ناطق مسيح، وإسرائيل أوسوريو - رودارتي، وفريق البنك الدولي **للصحة والتغذية والسكان**، وهم ريكا مينون (مدير قطاع الممارسات)، وريم فهد السوكيت، وبرق جعفر هادي الياسري، وفرح أصفهاني، وجولي رويل بيرغرون، وسامح السحرتي، وعمرو الشلقاني، وموهيني كاك، وهيا محمصاني، وسفين نيلسن، وإيمي سوزوي، وشيرين فاري، وفريق **التعليم** بالبنك الدولي وهم أندرياس بلوم (مدير قطاع الممارسات)، ونيكولاس هانز بوهني، وإيميلي ويدون تشابمان، وألاكا هولوا، وسميرة نيكين توفيجيان؛ وفريق **الحماية الاجتماعية والعمل** بالبنك الدولي، وهم أنوش بيزانيان (مدير قطاع الممارسات)، وجول بينكستين، وكريستوبال ريداو-كانو؛ وفريق البنك الدولي المعني **بالزراعة والغذاء**، وهم ماريان غروسلاود (مديرة قطاع الممارسات)، وسفتلانا إديماديس، وأرتافازد هاكوبيان، وإيرينا شومان؛ وفريق البنك الدولي المعني **بالفقر والإنصاف** وهم فيديريكا ألفاني، وماريا يوجينيا جينوني، ودانييل حليم، وإيمان حلمي، ومنه كونغ نغوين، وماركو رانزاني، وبول أندريس كورال روداس، وغيرمو فيديريكو سانز.

كما قدمت ريتيكا دسوزا من **مجموعة التنمية البشرية** بالبنك الدولي، وإمانويلا غالاسو، وإيشاني كاندبال، وكبيروم تافيري من **مجموعة بحوث التنمية** بالبنك الدولي، ومهراب بختيار من **المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية**، مكتب **داكا**، وتشيكها هياشي من **اليونيسف** تعليقات قيمة.

وقدمت سوزان إي. بلمينغ المشورة بشأن الرسائل أثناء المراحل النهائية من إعداد هذا التقرير. ونشكر جيمس ل. رو جونيور على تحرير النص. وجيهان الخوري رويدرر لتصميم الغلاف. وكل التقدير للمساعدة المقدمة من وحدة الترجمة والطباعة والوسائط المتعددة بإدارة الحلول المؤسسية العالمية في البنك الدولي. يتقدم المؤلفون بالشكر إلى هيثم أبو شعبان على مساعدته في مراجعة الترجمة العربية لهذا التقرير. وقدم سواتي رايشودري وهيران جيتاتشو نجاتو الدعم الإداري الممتاز.

الاختصارات

المؤسسة الدولية للتنمية	IDA	التغير في الاتصالات السلوكية	BCC
العراق، المسح الاجتماعي الاقتصادي للأسرة	IHSES	المتوسط	Avg
صندوق النقد الدولي	IMF	البحرين	BHR
التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي	IPC	مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)	COVID-19
العنف على يد الشريك الحميم	IPV	رمز فئة مؤشر أسعار المستهلكين رقم 1	CP01
إيران	IRN	(01 - المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية)	
العراق	IRQ	مؤشر أسعار المستهلكين	CPI
تغذية الرضع وصغار الأطفال	IYCF	الجهاز المركزي للإحصاء الإثيوبي	CSA
تقديرات مشتركة لسوء التغذية	JME	المسح الديموغرافي والصحي	DHS
الأردن	JOR	جيبوتي	DJI
الكويت	KWT	البلدان النامية المصدرة للنفط	DOE
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	LAC	البلدان النامية المستوردة للنفط	DOI
لبنان	LBN	الجزائر	DZA
ليبيا	LBY	(ق) تقديرات	e
البلدان المنخفضة الدخل	LIC	شرق آسيا والمحيط الهادئ	EAP
بلد يقع في الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل	LMIC	تونس، المسح الوطني لميزانية الأسرة واستهلاكها ومستوى معيشتها	EBCNV
متوسط الخطأ المطلق	MAE	أوروبا وآسيا الوسطى	ECA
المغرب	MAR	مسح الأسر المعيشية للمؤشرات الاجتماعية في جيبوتي	EDAM
الحد الأدنى من التنوع الغذائي	MDD	مصر	EGY
منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	MENA	قاعدة بيانات أحداث الطوارئ	EM-DAT
تقرير أحدث المستجدات الاقتصادية الكلية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	MEU	المغرب، المسح الوطني للاستهلاك والإنفاق العائلي	ENCDM
دراسة مرجعية متعددة المراكز للنمو	MGRS	منتدى البحوث الاقتصادية	ERF
مسوح المجموعات متعددة المؤشرات	MICS	الاتحاد الأوروبي	EU
البلدان المتوسطة الدخل	MIC	(ن) تنبؤات	f
مليون وحدة حرارية بريطانية	MMBtu	منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (فاو)	FAO
منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	MNA	أوضاع الهشاشة والصراع والعنف	FCS
على أساس شهري	M/M	مقياس الفاو للمعاناة من انعدام الأمن الغذائي	FIES
تقرير عن آفاق الاقتصاد الكلي والفقير	MPO	لجنة استعراض المجاعة	FRC
حجم السكان	N	السنة المالية	FY
غ/م (غير معروض)	NP	مجلس التعاون الخليجي	GCC
المكاتب الإحصائية الوطنية	NSOs	إجمالي الناتج المحلي	GDP
عمان	OMN	الآفاق الاقتصادية العالمية	GEP
الدراسة المسحية للإنفاق والاستهلاك للأسر الفلسطينية	PECS	مؤشر رأس المال البشري	HCI
تنظيم سوق المنتجات	PMR	الأردن، مسح دخل ونفقات الأسرة	HEIS
تعادل القوة الشرائية	PPP	البلدان المرتفعة الدخل	HIC
الضفة الغربية وقطاع غزة	PSE	مصر، مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك	HIECS
الفترة ربع السنوية	Q	درجات الاختبار الموحدة	HTS
قطر	QAT	البنك الدولي للإنشاء والتعمير	IBRD

الشريحة الخمسية	QI
معامل التحديد التريبي	R2
جذر متوسط مربع الأخطاء	RMSE
جنوب آسيا	SA
المملكة العربية السعودية	SAU
الانحراف المعياري	SD
الوضع الاجتماعي والاقتصادي	SES
المسح الخاص بمبادرة الرصد الموحد وتقييم الإغائة والحالات الانتقالية	SMART
أفريقيا جنوب الصحراء	SSA
سوريا	SYR
تونس	TUN
الإمارات العربية المتحدة	UAE
الشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل	UMIC
الأمم المتحدة	UN
فريق الأمم المتحدة المشترك بين الوكالات المعني بتقدير وفيات الأطفال	UN IGME
منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)	UNICEF
الولايات المتحدة	U.S.
الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية	USAID
دولار أمريكي	USD
البنك الدولي	WB
المرأة وأنشطة الأعمال والقانون	WBL
مؤشرات التنمية العالمية	WDI
تقرير آفاق الاقتصاد العالمي	WEO
منظمة الصحة العالمية	WHO
على أساس سنوي	y/y
اليمن	YEM

توطئة: رؤية المستقبل من خلال الضبابية المحيطة بالمشهد العالمي

حقق مؤلفو تقرير "حين تتبدل المصائر" إنجازا نادرا. فهم يطلبون من القراء بأدب إيلاء اهتمام خاص لمستقبل الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في وقت تستهلكنا فيه الاتجاهات الحالية المتمثلة في تباطؤ النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات التضخم. ويرى التقرير أن الوقت قد حان لاتخاذ إجراءات تستهدف معالجة التداعيات الطويلة الأجل لانعدام الأمن الغذائي قبل أن تخرج عن نطاق السيطرة في السنوات القادمة. ولذلك، فإننا نوصي كلا من الأكاديميين، وواضعي السياسات، وقادة المجتمع المدني بقراءة هذا التقرير، بل في واقع الأمر نوصي أي شخص له مصلحة في بناء مستقبل مزدهر لأطفال المنطقة.

إننا نشهد مسارات نمو متباينة فيما بين بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهي نقطة تتفق عليها مع المؤلفين. فقد استفادت البلدان مرتفعة الدخل المصدرة للنفط، وهي الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، من العائدات غير المتوقعة بسبب ارتفاع أسعار النفط في عام 2022. في الوقت نفسه، واجهت الاقتصادات المستوردة للنفط والمواد الغذائية ضغوطا متزايدة في عام 2022 زادتها سوء الأوضاع القائمة من قبل، لا سيما مواطن الضعف في المالية العامة بسبب ارتفاع مستويات الدين العام. ويعرض تقرير حين تتبدل المصائر استعراضا مفيدا للحقائق الأساسية المتعلقة بكل من النمو والتضخم. وتتفق إلى حد كبير مع تشخيص أوضاع الاقتصاد الكلي الذي طرحه المؤلفون، ولكن كان مما زادنا تبصرا كيف تغيرت تنبؤات القطاع الخاص منذ اندلاع الحرب في أوكرانيا في فبراير/شباط 2022. فقد رأوا أجواء قاتمة في عام 2022 لمعظم الاقتصادات متوسطة الدخل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وأجواء مشرقة لدول مجلس التعاون الخليجي. واتساقا مع تنبؤات البنك الدولي، تشهد التوقعات الخاصة بالقطاع الخاص تباطؤا في النمو في دول مجلس التعاون في عامي 2023 و2024، مع العودة إلى معدلات مماثلة أو حتى أقل من مثيلاتها في البلدان متوسطة الدخل المستوردة للنفط. والأهم من ذلك، في رأينا، أن يتراجع نمو نصيب الفرد من الدخل في المنطقة على الأرجح إلى نحو 1.6% في 2023، وذلك وفقا لأحدث تنبؤات البنك الدولي.

وعلى الرغم من أن مشهدنا في المستقبل القريب يخيم عليه حالة من عدم اليقين على مستوى العالم - على سبيل المثال، لا يمكننا التنبؤ بثقة كيف ستتطور الحرب في أوكرانيا في الأشهر المقبلة أو متى ينتهي تشديد السياسة النقدية في الأسواق العالمية الرئيسية - فإننا نعلم يقينا أن بقاء نمو الدخل في المنطقة يحدث وسط ارتفاع سريع في أسعار المواد الغذائية. وبالتالي، فليس في مخيلتنا أن نرى النقطة الرئيسية للمؤلفين: إننا نواجه أزمة انعدام الأمن الغذائي الكاملة وهي تفور في جميع أنحاء المنطقة. وسواء وافقت على تقديرات المؤلفين أم لا، فإن هذا التقرير يستحق القراءة بعناية.

ففي المنعطف الحالي الذي يشهده الاقتصاد الكلي، فإن ارتفاع أسعار المواد الغذائية يجعل من الصعب على الأسر تلبية احتياجاتها الأساسية. والتضخم يلحق الضرر بالفقراء أكثر مما يفعله مع الأغنياء لأن الفقراء ينفقون معظم ميزانيتهم على الغذاء والطاقة. وهذا نمط معروف جيدا ينطبق على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كما ينطبق في جميع أنحاء العالم. ويمكن أن تنشأ عواقب بعيدة المدى عن انعدام الأمن الغذائي الناجم عن الآثار المترافقة لارتفاع أسعار المواد الغذائية وانخفاض النمو الاقتصادي. وعلى الرغم من أن الآثار المباشرة لانعدام الأمن الغذائي يمكن أن تتمثل في خسائر في الأرواح، فإنه عندما يعاني الأطفال من سوء التغذية، حتى أثناء حياتهم، ربما تغيرت مصائرهم إلى الأبد وهم يسرون على مسارات لتحقيق رخاء محدود. وإذا كنت تهتم بالأجيال المقبلة من مواطني المنطقة، فإن التحليلات التجريبية الواردة في تقرير حين تتبدل المصائر يجب أن تكون مفيدة ومتواضعة على حد سواء.

فحتى لو كانت الزيادات مؤقتة في أسعار المواد الغذائية، من الممكن أن تتسبب في أضرار طويلة الأجل، مما يتسبب في أضرار بعيدة المدى لارجعة فيها على الأطفال بالأخص. ويشير التقرير إلى أن ارتفاع أسعار المواد الغذائية منذ فبراير/شباط 2022 ربما أدى إلى زيادة خطر التقزم لمئات الآلاف من الأطفال حديثي الولادة في المنطقة. ويخبرنا المؤلفون بأن علماء بارزين يرون أن سوء التغذية لا يؤدي إلى انخفاض درجات الاختبارات وسنوات الدراسة فحسب، ولكن عندما يكبر هؤلاء الأطفال تكون دخولهم ونواتجهم الصحية أقل بعد بلوغهم سن الرشد. وفضلاً عن ذلك، فإن هذه الآثار ستنتقل عبر الأجيال، فالأطفال الذين ينجبهم الأشخاص البالغون الذين تعرضوا للتقزم عند ولادتهم قد يتضررون أيضاً.

ولذلك، فإن الأدبيات الحالية التي استعرضها التقرير تهم أيضاً واضعي السياسات والمحللين في أي مكان. ومع ذلك، فإن التقرير يحذرنا مما قد يحدث في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بخاصة. فسكان المنطقة من الشباب في أغلبهم، وهو ما يعني أن انعدام الأمن الغذائي قد يسبب ضرراً كبيراً في المنطقة. والأهم أن المنطقة تعاني بالفعل من تدهور تغذية وصحة الأطفال قبل وقوع الصدمات الناجمة عن جائحة كورونا والحرب في أوكرانيا. وكانت المعدلات الأولية للتقزم أعلى بكثير بالنسبة للعديد من بلدان المنطقة مقارنة بنظيراتها في الدخل. والتركيبية الغذائية لغذاء الأطفال محدودة، وقد يؤدي وجود الدعم على نطاق واسع إلى تشويه إنفاق الأسر على المواد الغذائية التي تكون أقل تغذية. وهذا معروف بأنه العبء المزدوج لسوء التغذية - السممة ونقص التغذية بين الأطفال منتشرة جنباً إلى جنب في العديد من اقتصادات المنطقة. والأهم من ذلك، أننا لا نعرف الحالة الراهنة لصحة الطفل وتغذيته، إذ نقصنا للأسف البيانات الحديثة. كيف يمكننا أن نطارد ويلات انعدام الأمن الغذائي إذا كنا نبحث عنها في الظلام؟ وهذه حالة أخرى من حالات ضعف أنظمة البيانات التي تحجب الرؤية بينما نعلم أن الوقت قد حان الآن للتحرك.

ولوصف الحالة الراهنة لانعدام الأمن الغذائي في المنطقة، ينشر المؤلفون أحدث أساليب نمذجة التعلم الآلي ويقدمون تقديرات كفيلاً بأن تبت القشعريرة في أجسادنا. فمعدل انتشار انعدام الأمن الغذائي في المنطقة في ارتفاع مطرد، من حوالي 11.8% في عام 2006 إلى 17.6% في عام 2023. بعبارة أخرى فإن شخصاً واحداً من بين كل خمسة أشخاص تقريباً في البلدان النامية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا سيعاني على الأرجح من انعدام الأمن الغذائي في عام 2023. ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى الوضع السيئ في سوريا واليمن اللذين حددهما التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي على أنهما يواجهان أزمة. لكن انعدام الأمن الغذائي أعلى في الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل والبلدان منخفضة الدخل بالمنطقة مقارنة بنظيراتها في الدخل. وكما ذكرنا آنفاً، فإن الوقت قد حان للتحرك حتى عندما تكون ظروف الاقتصاد الكلي غير ملائمة.

وتواجه المنطقة تحديات جمة لتلبية تطلعات الشباب. والآن، نحن على الطريق المؤدي إلى خذلان الأطفال في المنطقة من خلال تعريض مستقبلهم للخطر. إلا إذا تحركنا. ويجب على حكومات المنطقة أن تتحرك الآن، لا لأسباب إنسانية فحسب، بل لأسباب اقتصادية أيضاً، حيث يكبر الأطفال الذين يعانون من نقص التغذية ليصبحوا عمالاً أقل إنتاجية. ويمثل انعدام الأمن الغذائي تحدياً هائلاً الحجم. ويؤكد التقرير أن الاحتياجات المتوقعة لتمويل التنمية تصل إلى مليارات الدولارات سنوياً من أجل معالجة انعدام الأمن الغذائي الشديد في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وندعو القارئ الفطن إلى الاشتراك مع المؤلفين في مناقشات منهجية وبشأن السياسات. ولهذا الموضوع أهمية بالغة بحيث لا يمكن تجاهل النتائج التي توصل إليها التقرير.

ونحن ملتزمون بهذه الأجندة، لكننا لسنا ساذجين. فالحلول المتعلقة بانعدام الأمن الغذائي باهظة التكلفة، لكننا مقتنعون بحجة المؤلفين بأن تكاليف التقاعس عن العمل التي تتفاقم على مدى أجيال عديدة في المستقبل ستكون أعلى. ومن شأن التمويل الاجتماعي المؤسسي أن يكون عاملاً مساعداً لبناء الأمن الغذائي على الأجل الطويل في المنطقة. وبنقاش التقرير العديد من مجالات السياسات التي تستحق اهتمامنا الفوري، وتغطي مجموعة واسعة من السياسات للنقاش العام، بما في ذلك التحويلات النقدية والعينية التي يمكن أن توفر الإغاثة الفورية. غير أن فعالية هذه السياسات ستتوقف على السياق ومجال الاستهداف.

وثمة منافع للاستثمار في القدرة على الصمود والتصدي لانعدام الأمن الغذائي المزمّن قبل أن يتصاعد إلى أزمات كاملة. وتلعب الأمهات دوراً بالغ الأهمية في أكثر الفترات الحرجة للإنسان خلال المرحلة الجنينية ومرحلة الطفولة المبكرة، وهكذا فإن السياسات المتعلقة بنوع الجنس مهمة. كما أن جودة الرعاية الطبية مهمة. وربما تكون ثمة حاجة إلى ضخ استثمارات طبية علاجية للتعويض عن الآثار الضارة لسوء تغذية وصحة الأطفال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والتي تم توثيقها في هذا التقرير.

هل أنظمة الصحة العامة ورعاية الأطفال والحماية الاجتماعية مستعدة لمواجهة هذه التحديات التي تظهر حتى من خلال الضبابية الناتجة عن عدم اليقين على مستوى العالم؟ في تقرير نُشر سابقاً للفريق نفسه، علمنا أن المنطقة كانت غير مستعدة لمواجهة صدمة فيروس كورونا، على الرغم من التقييمات الذاتية الوردية لجاهزية الصحة العامة قبل عام 2020.¹ دعونا لا نكرر الخطأ نفسه الذي كان مدفوعاً بالتهاون، حتى عندما يتعين علينا أيضاً التصدي للتحديات الصارخة على صعيد الاقتصاد الكلي. تحركوا الآن لمنع ارتفاع التكاليف في آخر الطريق.

د. محمد الجاسر
رئيس مجلس الإدارة
مجموعة البنك الإسلامي للتنمية

فريد بلحاج
نائب رئيس مجموعة البنك الدولي،
منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
البنك الدولي

1 انظر غاتي وآخرون. (2021)، الثقة الزائدة: كيف تركت الاختلالات الاقتصادية والصحية منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا غير مُهيأة لمواجهة جائحة كورونا. واشنطن: البنك الدولي.



مقدمة وعرض عام للنتائج

تسببت تداعيات الجهود الرامية إلى مكافحة التضخم في زيادة مواطن الضعف في الاقتصاد العالمي. فقد أدى رفع البنوك المركزية لأسعار الفائدة، سعياً منها إلى الحد من التضخم، إلى إبطاء وتيرة النشاط الاقتصادي العالمي. وفي الوقت نفسه، من المرجح أن يؤدي تشديد الأوضاع المالية إلى زيادة المديونيات الحرجة في اقتصادات الأسواق الناشئة. ومع ذلك، لا يزال ارتفاع معدلات التضخم يشكل تحدياً على المدى القصير، وخاصة في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، التي شهدت انخفاضاً في قيمة عملاتها. ويؤكد هذا التقرير أنه حتى إذا انتهى الحال بالارتفاع الحاد في معدلات التضخم، وخصوصاً في أسعار المواد الغذائية، إلى عدم استمراره طويلاً، فلا يزال من الوارد أن يؤدي إلى تحديات إنمائية طويلة الأجل التي ينبغي - من حيث المبدأ - أن تغير أولويات السياسات العامة على الأمدين القصير والطويل.

فارتفاع أسعار المواد الغذائية يجعل من الصعب على الأسر تلبية احتياجاتها الأساسية. ويلحق التضخم أضراراً بالغة بالفقراء أكثر من الأغنياء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وإن أشارت البحوث إلى أنه من المرجح أن يحدث ذلك في غيرها من البلدان النامية وبلدان الأسواق الناشئة (ليدرمان وبورتو 2016؛ بلحاج وآخرون 2022). ويرجع ذلك بقدر كبير إلى النسبة غير المتناسبة التي يكسرها الفقراء من ميزانية الأسرة للأغذية والطاقة. وقد بلغ متوسط تضخم أسعار المواد الغذائية على أساس سنوي مقارن بين مارس/آذار وديسمبر/كانون الأول 2022 29% في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهي نسبة أعلى بكثير من التضخم العام (19.4%). ومن شأن هذه الزيادات المتفاقمة في أسعار المواد الغذائية، حتى وإن كانت مؤقتة، أن يكون لها آثار طويلة الأمد. فمن المحتمل أن تؤدي الزيادة في أسعار المواد الغذائية، التي صاحبت حرب روسيا في أوكرانيا، إلى زيادة خطر التقرّم، بنسبة تتراوح من 17% إلى 24% في البلدان النامية بالمنطقة، أو قرابة 200 ألف إلى 285 ألف مولود جديد معرضين لخطر التقرّم.

وقد أظهرت أبحاث محكمة واسعة النطاق أن سوء تغذية الأطفال لن يؤدي فقط إلى ضعف الأداء في التعليم المدرسي، ولكنه سيتسبب في انخفاض دخولهم وسوء المردود على حالتهم الصحية عند بلوغهم. وفضلاً عن ذلك، فإن هذه الآثار ستتناقل عبر الأجيال، مؤثرة أيضاً على الأطفال الذين ينجمهم الأشخاص البالغون الذين أصيبوا بالتقرّم عند ولادتهم. وتعد مرحلة الطفولة المبكرة حلقة الوصل الأساسية بين تضخم أسعار المواد الغذائية وآثارها على الأجل الطويل، ولطالما كانت حالة صحة الأطفال وتغذيتهم في المنطقة من المجالات ذات الاهتمام على صعيد السياسات العامة، من قبل أزمة الغذاء الحالية. ففي الواقع، كان معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي في المنطقة في ارتفاع مطرد، من حوالي 11.8% في عام 2006 إلى 17.6% في عام 2023. وبناء على ذلك، يربط هذا التقرير بين التحديات قصيرة الأجل التي تشكلها البيئة العالمية المتغيرة لاقاق الاقتصاد الكلي في المنطقة، وخاصة النمو الاقتصادي والتضخم، وبين التحديات الإنمائية طويلة الأجل التي سيتعين معالجتها، بعد أن تنقشع الصدمات الناجمة عن الحرب في أوكرانيا.

آفاق النمو الإقليمي

يتوقع خبراء الاقتصاد في البنك الدولي أن تنمو منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنسبة 3.0% في عام 2023 وبنسبة 3.1% في عام 2024، أي أقل بكثير من معدل النمو الذي بلغ 5.8% في عام 2022.² إن متوسط معدل النمو في المنطقة يخفي وراءه اختلافات صارخة فيما بين البلدان. ففي دول مجلس التعاون الخليجي - البحرين والكويت وعمان وقطر والسعودية والإمارات - من المتوقع أن يتراجع معدل النمو من 7.3% في 2022 إلى 3.2% في 2023، مدفوعاً بالهبوط المتوقع في أسعار النفط، من مستوياتها المرتفعة التي بلغت في عام 2022. ومن المتوقع أن تسجل البلدان النامية المصدرة للنفط نمواً بنسبة 2.2% في عام 2023، في تراجع عن معدل نموها البالغ 3.9% في عام 2022. ويتوقع أن تنمو البلدان النامية المستوردة للنفط بنسبة 3.6% في عام 2023 و3.7% في عام 2024 - وإن كان ذلك راجعاً في جانب كبير منه إلى ارتفاع النمو الطفيف المتوقع في مصر. وإذا وضعنا مصر جانباً للحظة، فمن المتوقع أن تنمو البلدان النامية الأخرى المستوردة للنفط بنسبة 2.8% و3.1% في عامي 2023 و2024 على التوالي.

2 أرقام النمو الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تستبعد البلدان الواردة في المذكرة، وهي تحديداً لبنان وسوريا واليمن. انظر الجدول 1-1 للاطلاع على التفاصيل.

ويمكن القول بأن التغيرات في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي هي مقياس أكثر دقة للتغيرات في مستويات المعيشة. ففي أعقاب انتعاش بنسبة 4.4% في عام 2022، من المتوقع أن يتباطأ معدل النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى 1.6% و1.7% في 2023 و2024 على التوالي. وهذا التباطؤ في النمو سيضرب المنطقة بأسرها، ولكنه سيظهر بصورة أكثر حدة في دول مجلس التعاون الخليجي، فمن المتوقع ببطء نصيب الفرد من النمو في دول مجلس التعاون الخليجي من 5.5% في عام 2022 إلى 1.8% في 2023 و2.0% في 2024. وبالنسبة للبلدان النامية المصدرة للنفط، تبلغ المعدلات المناظرة 0.8% في 2023 و1.0% في 2024. وبالنسبة للبلدان النامية المستوردة للنفط، من المتوقع أن ينمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بنسبة 2.1% في 2023 إلى 2.2% في 2024.

التضخم يضر بالفئات الفقيرة والأشد احتياجاً

بلغ تضخم أسعار المواد الغذائية 10% في معظم اقتصادات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ذات الدخل المتوسط والمنخفض في عام 2022. وكان تضخم أسعار المواد الغذائية أعلى كثيراً من التضخم العام في أغلب اقتصادات المنطقة. وفي الواقع، يمثل تضخم أسعار الغذاء قرابة النصف أو أكثر من التضخم العام في العديد من بلدان المنطقة، على الرغم من أن وزن الغذاء في مؤشر أسعار المستهلكين يشكل عادة نحو 25%. والأهم من ذلك، تشير البيانات إلى أن الأسر الأفقر شهدت تضخماً في ديسمبر/كانون الأول 2022 يزيد بنحو نقطتين مئويتين عن معدل التضخم (على أساس سنوي مقارن) الذي شهدته الأسر الغنية في المتوسط، في منطقة الشرق الأوسط شمال أفريقيا.

انعدام الأمن الغذائي وتبدل المصائر

يمكن أن يؤدي تضخم أسعار المواد الغذائية، حتى وإن كان مؤقتاً، إلى زيادة انعدام الأمن الغذائي مصحوباً بتأثير دائم. فحتى لو كانت الزيادات مؤقتة في أسعار المواد الغذائية، فمن الممكن أن تتسبب في أضرار طويلة الأجل لا رجعة فيها، على الأطفال بالأخص. وهناك شواهد متزايدة في الأدبيات على أن الصدمات السلبية يمكن أن تكون لها آثار متعددة الأجيال على نواتج التنمية في مجالات التعليم والصحة والدخل - من بين مجالات أخرى. وإلى جانب الآثار الصحية المباشرة، يمكن أن يؤدي عدم كفاية التغذية في مرحلتي الحمل والطفولة المبكرة إلى تعطيل مصائر الأطفال، مما يضعهم على مسارات لتحقيق رخاء محدود. فسكان المنطقة أصغر سناً من أي منطقة باستثناء أفريقيا جنوب الصحراء، وهو ما يعني أن انعدام الأمن الغذائي قد يسبب ضرراً كبيراً لأنه يتردد صداها من خلال الأطفال في المنطقة. ويشكل انعدام الأمن الغذائي تحديات على منطقة كانت تعاني بالفعل من تدهور تغذية وصحة الأطفال قبل الصدمات الناجمة عن جائحة كورونا والحرب في أوكرانيا.

وتعد المعدلات الأولية للتقزم - التي تعتبر مقياساً للأثر التراكمي لأوجه القصور الصحية لدى الأطفال من عمر ما قبل الولادة إلى سن الخامسة - أعلى بكثير بالنسبة لكثير من بلدان المنطقة مقارنة بنظرائها في الدخل. والتركيبية الغذائية لغذاء الأطفال محدودة، وقد يؤدي وجود الدعم على نطاق واسع إلى تشويه إنفاق الأسر على المواد الغذائية التي تكون أقل تغذية. ويظهر ذلك في صورة عبء مزدوج لسوء التغذية - حيث تنتشر في العديد من بلدان المنطقة سمنة الأطفال جنباً إلى جنب مع نقص التغذية. ويعني ذلك أن معالجة عدم الكفاية في تغذية الأطفال ورعايتهم صحياً، يعد واحداً من التحديات بالغة الأهمية على صعيد السياسات، لا لأسباب إنسانية وحسب، بل لأسباب اقتصادية أيضاً، فالأطفال الذين يعانون من نقص التغذية سيصبحون عمالاً أقل إنتاجية.

يعتمد التقرير على نموذج للتعلم الآلي لتقدير انعدام الأمن الغذائي في مختلف البلدان ومع مرور الوقت. وتشير التقديرات الناتجة عن ذلك إلى أن واحداً من بين كل خمسة أشخاص تقريباً في البلدان النامية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من المرجح أن يعاني من انعدام الأمن الغذائي في عام 2023. ويشرح التقرير في الجزء الثاني كلا من المنهجيات والاختلافات الداخلية بالمنطقة، على مستوى البلدان، التي تعزى إليها هذه التقديرات الإجمالية الإقليمية.

يلعب تضخم أسعار الغذاء دوراً رئيسياً في دفع انعدام الأمن الغذائي. فعلى مستوى كل المجموعات الفرعية الأربعة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - البلدان النامية المستوردة للنفط، والبلدان النامية المصدرة للنفط، والبلدان الواقعة في صراعات، وبلدان مجلس التعاون الخليجي - يعزى إلى التضخم 24% إلى 33% من انعدام الأمن الغذائي المتوقع في عام 2023. فقد زاد عدد السكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في المنطقة من جراء التضخم بمقدار 66% بين فترة ما قبل الجائحة وعام 2023.³ لما كانت الفئات السكانية في المنطقة أصغر سناً نسبياً مقارنة بالمناطق الأخرى، باستثناء منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، يشير التقرير - استناداً إلى افتراضات متحفظة- إلى وجود قرابة 8 ملايين طفل في المنطقة يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد. لكن للأسف، من المرجح أن يكون هذا التقدير متحفظاً، بالنظر إلى التأثير غير المتكافئ لانعدام الأمن الغذائي على فقراء المنطقة، الأكثر ميلاً إلى إنجاب عدد كبير من الأطفال.

ضخامة التحدي المتمثل في انعدام الأمن الغذائي

يفرض انعدام الأمن الغذائي تحدياً هائلاً؛ فوفقاً للتقديرات الواردة في هذا التقرير، تقدر الاحتياجات المتوقعة لتمويل التنمية من أجل مواجهة انعدام الأمن الغذائي الشديد في المنطقة بمليارات الدولارات سنوياً. وقد حسبت تقديرات التمويل استناداً إلى افتراضات متواضعة بشأن تكاليف الحد الأدنى للنظام الغذائي المزود بالطاقة في عام 2021 - والتي تهدف إلى تغطية إحتياجات 100% للسكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد ويتم تعديلها سنوياً لمراعاة تضخم أسعار الغذاء. وعلى الرغم من أن التصدي لانعدام الأمن الغذائي يتطلب موارد كبيرة، فإن التكاليف المتراكمة للتقاعس عن العمل عبر الأجيال العديدة المقبلة ستكون أعلى بكثير.

وهناك العديد من أدوات السياسات التي يمكن أن تساعد في تخفيف حدة انعدام الأمن الغذائي. وتعتمد ملاءمة هذه الأدوات على ما إذا كان انعدام الأمن الغذائي مزمناً أم حاداً. وثمة مزايا للاستثمار في القدرة على الصمود والتصدي لانعدام الأمن الغذائي المزمن قبل أن يتفاقم إلى أزمات كاملة. فبما أن التكاليف البشرية والاقتصادية لانعدام الأمن الغذائي من شأنها أن تتزايد مع مرور الوقت، فإن المنطق السليم يقضي بأنه من الأفضل تنفيذ سياسات وقائية وتكيفية بدلاً من ترك عواقب انعدام الأمن الغذائي تتفاقم مع مرور الوقت.

وهناك بعض السياسات التي يمكن تطبيقها على الفور، مثل التحويلات النقدية والعينية، لاحتواء الظروف الحادة لانعدام الأمن الغذائي، في حين قد يستغرق تنفيذ سياسات أخرى وقتاً أطول - مثل السياسات الرامية إلى تحسين إجازات الأمومة، ورعاية الأطفال، والرعاية الطبية، والنظم الغذائية. والأهم هو أن التقرير خلص إلى حقيقة أن أنظمة البيانات في المنطقة غير مهيأة لمتابعة وتتبع الخطر المتزايد لانعدام الأمن الغذائي. واختتم التقرير ببدء استنفار عاجل مع التركيز على أنواع السياسات التي يمكن أن تساعد في الحد من التكاليف الوخيمة طويلة الأمد على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي لتزايد انعدام الأمن الغذائي.

وبعبارة مبسطة، فقد حان وقت العمل، حتى وإن كانت أنظار واضعي السياسات منصرفة إلى التحديات الاقتصادية الكلية المباشرة المتمثلة في انخفاض معدلات النمو وارتفاع التضخم.

3 لاحظ أن البيانات متاحة كمتوسطات متحركة مركزية لثلاث سنوات. لذلك، تشير فترة ما قبل الجائحة إلى السنوات 2017-2019، في حين أن السنة 2023 تشير إلى فترة 2022-2024.

الجزء الأول - أحدث التطورات والتوقعات على صعيد الاقتصاد الكلي

النقاط الأساسية بالجزء الأول

- النمو المرتفع في المنطقة خلال عام 2022 تركز في الاقتصادات المرتفعة الدخل المصدرة للنفط. وتشير التنبؤات لعام 2023 إلى أن النمو المتوقع في المنطقة سيكون أبطأ مما كان عليه في السنة السابقة. ومن المتوقع أن تسجل البلدان المصدرة للنفط أكثر الانخفاضات حدة داخل المنطقة عام 2023 وإن كان هذا لن يزيل الفارق الذي شهده العام الماضي بين بلدان المنطقة المرتفعة الدخل وباقي بلدان المنطقة.
- بلدان المنطقة التي انخفضت عملاتها مقابل الدولار الأمريكي شهدت أيضاً مستويات مرتفعة للتضخم. بعد احتساب تقلبات أسعار الصرف، كان التضخم في المنطقة معتدلاً أو منخفضاً، بل منخفضاً عن المستويات التي سجلتها الولايات المتحدة.
- مع مواجهة ارتفاع الأسعار في أسواق السلع الأولية، وبخاصة النفط والغذاء، طبقت بلدان المنطقة سياسات تستهدف احتواء التضخم المحلي. ورغم هذه الجهود، ارتفع تضخم أسعار الغذاء في معظم اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منذ نشوب الحرب في أوكرانيا وكان أعلى من معدل التضخم العام. وشكلت الزيادة في أسعار المنتجات الغذائية أكثر من نصف التضخم العام.
- في بلدان المنطقة النامية، شهدت الأسر الأشد فقراً والأكثر احتياجاً من مستويات تضخم أعلى مما تشهده الأسر الأكثر ثراءً. وهذه نتيجة مباشرة لارتفاع أسعار الغذاء والنسبة الأكبر للمنتجات الغذائية في ميزانية الأسر الأشد فقراً.

1-1 السياق العام العالمي: ارتفاع التضخم وأسعار الفائدة

أظهر الاقتصاد العالمي تباطؤاً في النمو وارتفاعاً في معدلات التضخم في عام 2022. وارتفعت الأسعار بسبب عوامل العرض والطلب - بما في ذلك تعطل أسواق الغذاء والطاقة عقب نشوب الحرب في أوكرانيا⁴ في العام الماضي، شددت الاقتصادات المتقدمة وعديد من الأسواق الناشئة سياساتها النقدية لتحقيق استقرار الأسعار من خلال إضعاف الطلب والنمو. وتأثرت البلدان النامية بالمنطقة بارتفاع أسعار الفائدة في الاقتصادات المتقدمة، على نحو أدى إلى انخفاض قيمة العملة مما أسفر عن زيادة أخرى في الأسعار المحلية. وشهدت الاقتصادات المصدرة للنفط بالمنطقة نمواً مرتفعاً عام 2022 عززه ارتفاع أسعار النفط حتى مع رفع الكثير منها أسعار الفائدة الأساسية. ويتناقض المناخ الاقتصادي الحالي تناقضاً صارخاً مع معادلة التضخم المنخفض وأسعار الفائدة المنخفضة والتي سادت قبل الجائحة، على الأقل منذ التعافي الضعيف من الأزمات المالية العالمية. ويتوقع تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية للبنك الدولي الصادر في يناير/كانون الثاني 2023 أن يتباطأ النمو العالمي هذا العام عن المستويات المنخفضة بالفعل التي شهدتها عام 2022. حيث يتوقع أن يبلغ معدل التضخم 1.7% في عام 2023، على مدى ربع قرن، على نحو لا يفوقه سوءاً سوى عامي 2008، الذي شهد الأزمة المالية العالمية، و2020، الذي شهد ركوداً من جراء الجائحة.

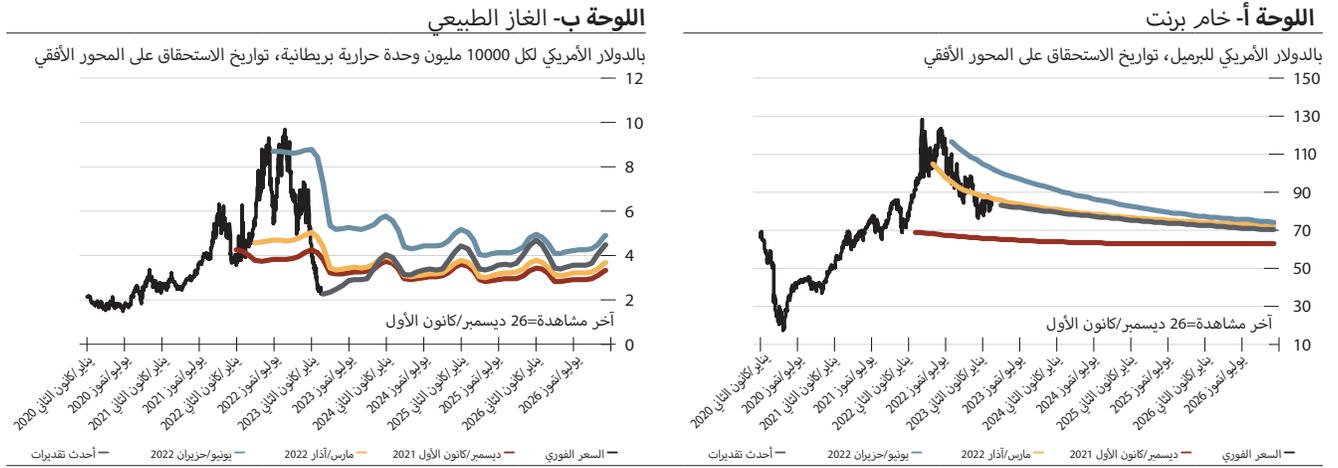
4 في بعض الاقتصادات الرئيسية، مثل الولايات المتحدة، شهد الطلب الكلي نمواً أيضاً، وذلك لأسباب مختلفة من بينها برنامج التحفيز المالي والطلب المكبوت مع زيادة المدخرات الخاصة خلال المرحلة المبكرة من الجائحة.

1-1-1 التضخم العالمي يتراجع ولكن يبقى مرتفعاً

من المنتظر أن يكون التضخم العالمي أقل في عام 2023 مما كان عليه في عام 2022، لكن من المتوقع أن يظل أعلى من مستوياته قبل الجائحة - وأعلى من مستهدفات البنوك المركزية في معظم الاقتصادات التي تحدد أهدافاً للتضخم.

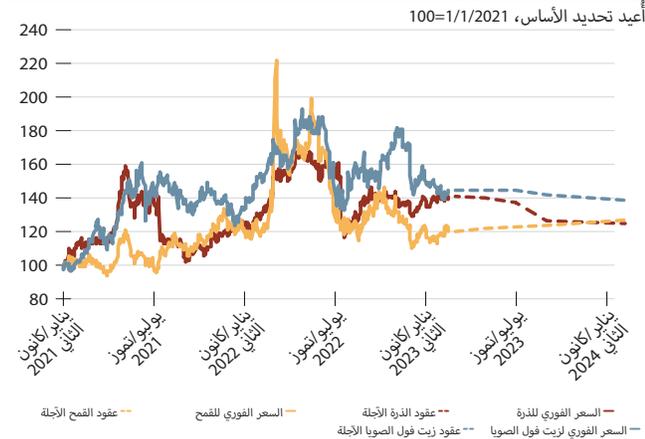
إن تراجع الطلب العالمي مقترنا بإعادة تنظيم سلاسل الإمداد بعد تعطل الأسواق العالمية بسبب الحرب في أوكرانيا هما عاملان مهمان يسهمان في خفض التضخم العالمي وأسعار السلع الأولية، وبخاصة في أسواق الطاقة والغذاء.

الشكل 1-1: أسعار الهيدروكربونات



المصادر: مكتب رئيس الخبراء الاقتصاديين لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالبنك الدولي؛ وبلومبرج إل.بي. ملاحظة: تشير الخطوط السوداء إلى الأسعار الفورية لخام برنت والخام الأول للغاز الطبيعي العام، في كل لوحة على حدة. توضح الخطوط الملونة أسعار العقود الآجلة لخام برنت والغاز الطبيعي في 1 ديسمبر/كانون الأول 2021، 1 مارس/آذار 2022، 1 يونيو/حزيران 2022، 17 فبراير/شباط 2023 على التوالي.

الشكل 2-1: أسعار المنتجات الزراعية



المصادر: مكتب رئيس الخبراء الاقتصاديين لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالبنك الدولي؛ والموقع الإلكتروني Investing.com. ملاحظة: تشير الخطوط المتواصلة إلى السعر الفوري لكل سلعة؛ وتظهر الخطوط المنقطعة الأسعار الآجلة حتى 15 فبراير/شباط 2023.

وانخفضت الأسعار العالمية للسلع الزراعية - مثل القمح والذرة والزيوت النباتية - منذ ذروتها في منتصف عام 2022، لكنها لا تزال مرتفعة مقارنة بمستويات ما قبل الحرب (انظر الشكل 2-1). ويأتي هذا مع استئناف أوكرانيا صادراتها من هذه المنتجات - وإن كانت بكميات أقل بكثير مما كانت عليه قبل الحرب- ومع بدء استجابة الإمدادات الدولية لارتفاع أسعار الحاصلات الزراعية.

ولا يعني تراجع التضخم في الأسواق الدولية، أن يحذو التضخم المحلي حذوه بالضرورة. فهناك عوامل أخرى خلاف الأسعار العالمية تؤثر على التضخم المحلي. ففي "الاقتصاد الصغير المفتوح" النموذجي - الاقتصاد الذي يجري معاملات تجارية مع كيانات أجنبية - تعتمد التغيرات في السعر المحلي للسلع المتداولة في الأسواق العالمية على عاملين اثنين: التقلبات في الأسعار العالمية لهذه السلع، وسعر الصرف بين العملة المحلية وبين عملة تقييم الأسعار العالمية، وهي الدولار الأمريكي في العادة. وانتقال هذين العاملين إلى التضخم المحلي أبعد من أن يكون مباشراً. فمن ناحية، تمثل السلع غير المتداولة في الأسواق الدولية جزءاً كبيراً من الاستهلاك، ومن ناحية أخرى، قد تطبق الحكومات إجراءات تدخلية في أسواق المنتجات لكبح أسعار سلع أو خدمات محددة. وتؤثر هذه العوامل أيضاً على المستوى العام للأسعار. وفي مختلف أنحاء المنطقة، تم تطبيق سياسات تستهدف الحيلولة دون وصول التضخم في الأسواق العالمية إلى الأسعار المحلية. ومن بين البلدان النامية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، شكّل خفض قيمة العملة المحلية أمام الدولار الأمريكي جزءاً كبيراً من زيادة الأسعار المحلية بعد الحرب في أوكرانيا.

2-1-1 ارتفاع أسعار الفائدة العالمية

على الرغم من توقع حدوث تراجع في معدل التضخم العالمي، تشير التنبؤات إلى أنه سيظل أعلى من مستويات ما قبل الجائحة لفترة أطول مما أشارت إليه التوقعات السابقة (أفاق الاقتصاد العالمي، يناير/كانون الثاني 2023). وربما يشير هذا إلى أن الضغوط التضخمية الأساسية أكثر استمراراً مما كان يعتقد من قبل، ويزيد من مخاطر إقدام الاقتصادات المتقدمة على زيادة تشديد السياسة النقدية.⁵ وسيكون لارتفاع أسعار الفائدة في الاقتصادات المتقدمة تأثير كبير على تدفقات رؤوس الأموال إلى البلدان النامية بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مما يزيد من الضغوط على أسعار الصرف في هذه البلدان، الأمر الذي قد يؤدي بعد ذلك إلى مزيد من التضخم نظراً لزيادة تكلفة السلع المتداولة عالمياً بالعملة المحلية. وربما لجأ واضعو السياسات إلى استخدام الاحتياطات للحيلولة دون انخفاض العملة بسرعة أكبر من اللازم، أو محاولة تجنب خفض قيمة العملة من خلال زيادة أسعار الفائدة المحلية، غير أن تلك الإجراءات لها في العادة ثمنها، إما عن طريق الضغط على الأسواق المالية المحلية أو إعاقه النمو بصورة أكبر - أو كليهما معاً. وبالإضافة إلى ذلك، يجب على البلدان التي تربط عملاتها بعملات الاقتصادات المتقدمة، أن ترفع هي الأخرى أسعار الفائدة عندما يقوم الاقتصاد المتقدم المعني بذلك، للحفاظ على تعادل أسعار الفائدة المكشوفة وتجنب تدفق رأس المال إلى الخارج.⁶

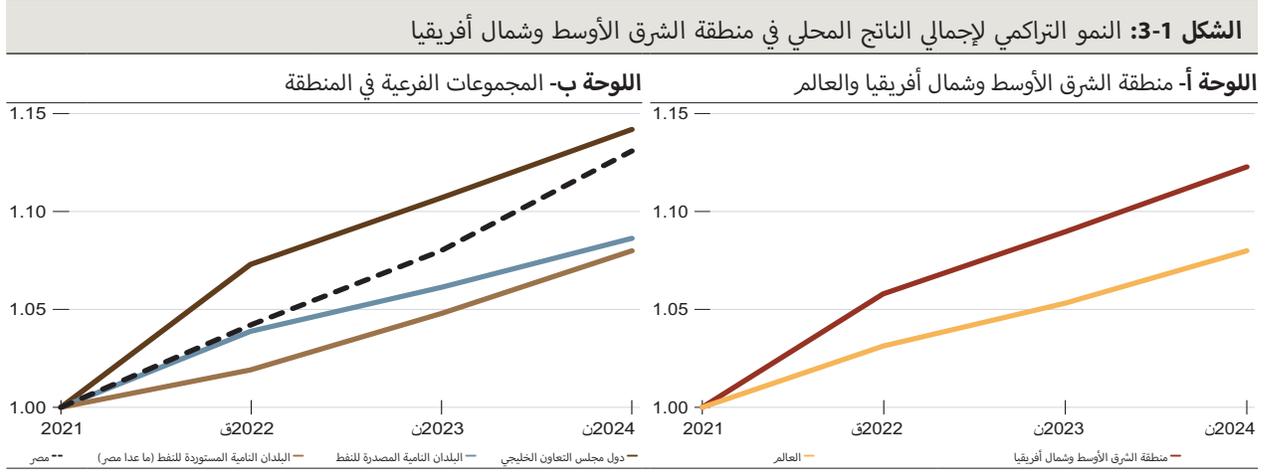
وفي عام 2022، ارتفعت أسعار الفائدة بسرعة كرد فعل من البنوك المركزية على ارتفاع التضخم العالمي. وفي حين يمكن عزو جزء من تراجع التضخم العالمي إلى صعود أسعار الفائدة الناجم عن تشديد السياسات النقدية، فإن ارتفاع أسعار الفائدة أسهم في تدهور الأوضاع المالية. وأدى انخفاض النمو الذي صاحبه ارتفاع معدلات التضخم وتشديد السياسة النقدية إلى إضعاف الرغبة في تحمل المخاطر، ودفع المقرضين إلى المطالبة بعوائد أعلى من سندات الديون السيادية، وخاصة من الاقتصادات التي كانت تعاني من مواطن ضعف سابقة وتدن في التصنيف الائتماني. ويأتي هذا في الوقت الذي تعاني فيه العديد من البلدان من عجز كبير في الاستجابة للجائحة العالمية، والحرب في أوكرانيا في الآونة الأخيرة. وربما وجدت البلدان التي تعاني من ارتفاع أرصدة الديون وتكاليف خدماتها المرتفعة صعوبة في إعادة تمويل الديون القائمة، عندما يحين موعد استحقاقها، مما يزيد من مخاطر عدم الاستقرار المالي والتخلف عن السداد. وتتجلى خشية الأسواق من تلك التطورات في التباين، أو الفارق، المتزايد بين ما يجب عليها دفعه للاقتراض وما تدفعه وزارة الخزانة الأمريكية.

5 كانت السلطات الحكومية بالولايات المتحدة، وقت كتابة هذا التقرير في منتصف شهر مارس/آذار، قد وضعت يدها على بنك سيليكون فالي في كاليفورنيا والذي لديه أصول ضخمة، وأغلقت بنك سيجناتشر في نيويورك. وفي إطار محاولة الحكومة الأمريكية الحد من انتشار آثار هذه التطورات على تدفق المودعين لسحب أموالهم، فتح مجلس الاحتياطي الاتحادي خط ائتمان طارئ للبنوك الأخرى كي تستطيع مواجهة هذا الطلب من المودعين. وكان رد الفعل في السوق الثانوية لأذون الخزانة الأمريكية هو هروب المستثمرين إلى ملاذ آمن مما خفض العائد على تلك الأذون. ومن الممكن، في ضوء تلك المخاوف المالية، أن يختار مجلس الاحتياطي تبطئة وتيرة الزيادة في أسعار الفائدة مستقبلاً أو حتى عكس مسارها حتى نهاية 2023. وقد وقعت هذه الأحداث مؤخراً جداً بحيث لا يتسنى معرفة إن كانت ستؤثر شروط التمويل للبلدان النامية وبلدان الأسواق الناشئة، وكيفية هذا التأثير. فإذا دفعت إلى جولة هروب أخرى نحو ملاذ آمن، فقد تزداد شروط تمويل بلدان المنطقة سوءاً، لكن إذا أسفرت عن تخفيف السياسة النقدية في الأشهر المقبلة فقد تؤثر بشكل عكسي.

6 ويصدق ذلك بصفة خاصة في حالة ترتيبات الربط المحكم أو التقليدي. وتسمح ترتيبات ربط أخرى، مثل ربط أسعار الصرف المربوطة ضمن نطاقات تقلب أفقية، بمزيد من التقلب في أسعار الصرف وتعديل الهامش.

2-1 المنعطف الاقتصادي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

على النقيض من تراجع النمو العالمي، شهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ككل نمواً سريعاً استثنائياً في عام 2022 (انظر الشكل 3-1، اللوحة أ). غير أن النمو كان متفاوتاً فيما بين اقتصادات المنطقة (انظر الشكل 3-1، اللوحة ب)، وكان أكثره راجعاً إلى طفرة أسعار النفط التي أعقبت الحرب في أوكرانيا. وبالفعل، تسارعت وتيرة النشاط الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي المنتجة للنفط (البحرين والكويت وعمان وقطر و السعودية والإمارات) في عام 2022، وفاقته بقية بلدان المنطقة والمتوسط العالمي. ويبدو أن بلدان المنطقة الأخرى المصدرة للنفط، بالمقارنة بدول مجلس التعاون الخليجي، لم تتمكن من الاستفادة من هذه التطورات المواتية بالقدر نفسه، فنمت بوتيرة أبطأ في عام 2022. وعانت البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من الضربتين المزدوجتين لارتفاع أسعار النفط وأسعار المواد الغذائية - حيث تستورد كليهما - ولم تكد تنمو إلا قليلاً، باستثناء مصر، التي تفوقت على البلدان الأخرى المستوردة للنفط. بشكل عام، شهدت المنطقة نمواً غير عادي في عام 2022، لكن هذا النمو كان مدفوعاً كلياً تقريباً بالبلدان مرتفعة الدخل المصدرة للنفط في المنطقة، في حين كان أداء سائر منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ضعيفاً.



المصدر: تقرير البنك الدولي عن آفاق الاقتصاد الكلي والفقير، أبريل/نيسان 2023. ملحوظة: ق = تقديرات، ن = تنبؤات، دول مجلس التعاون الخليجي = البحرين والكويت وسلطنة عمان وقطر والسعودية والإمارات. البلدان النامية المصدرة للنفط = الجزائر وإيران والعراق. البلدان النامية المستوردة للنفط (ما عدا مصر) = جيبوتي والأردن والمغرب وتونس والأراضي الفلسطينية. تم تحويل معدلات النمو في مصر إلى سنة تقويمية. العالم = البلدان الأعضاء في البنك الدولي. يحسب متوسط النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ودول مجلس التعاون الخليجي، والبلدان النامية المصدرة للنفط، والبلدان النامية المستوردة للنفط ما عدا مصر، على أنه المتوسط المرجح لنمو إجمالي الناتج المحلي السنوي باستخدام إجمالي الناتج المحلي السنوي t-1 كوزن مرجح.

ومع استمرار تباطؤ النمو العالمي في عام 2023، من المتوقع أن تحذو المنطقة الحذو ذاته. وستشهد البلدان المصدرة للنفط في المنطقة، ودول مجلس التعاون الخليجي على وجه الخصوص، أشد تباطؤ مع تراجع ارتفاع الصادرات النفطية في عام 2022. ومع ذلك، من المتوقع أن يستمر التباعد بين دول مجلس التعاون الخليجي وبقية بلدان المنطقة (باستثناء مصر) في عامي 2023 و2024.

1-2-1 آفاق الاقتصاد الكلي في المنطقة

يتوقع خبراء الاقتصاد في البنك الدولي أن تنمو منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنسبة 3.0% في عام 2023 و3.1% في عام 2024 (انظر الجدول 1-1). كما يتوقع أن يتباطأ النمو في دول مجلس التعاون الخليجي إلى 3.2% في عام 2023 وإلى 3.1% في عام 2024، وذلك في أعقاب النمو الذي شهدته بنسبة 7.3% في عام 2022. ومن المتوقع أن يكون الاقتصاد الأسرع نمواً داخل مجلس التعاون في عام 2023 هو عُمان بنسبة نمو 4.3%. وعلى الرغم من ضعف الطلب على النفط، يتوقع استمرار النمو المرتفع نسبياً وذلك بزيادة الطاقة الإنتاجية للهيدروكربونات، ولا سيما بمساعدة تنمية حقول الغاز الطبيعي الجديدة.

ويتوقع أن تشهد البلدان النامية المصدرة للنفط اتجاهات مماثلة للاتجاهات السائدة في دول مجلس التعاون الخليجي، ولكن عند مستويات أدنى، حيث من المتوقع أن ينخفض معدل النمو في عام 2023 إلى 2.2% بعد أن بلغ 3.9% في عام 2022. ويتصدر العراق هذه المجموعة، حيث تشير تنبؤات عام 2023 بأن يبلغ النمو 2.8%، هبوطاً من معدله البالغ 7.9% في 2022، مدعوماً جزئياً بالنمو في إجمالي الناتج المحلي غير النفطي (من المتوقع أن يبلغ 4.5%) بدعم من التوسع المخطط له في موازنة عام 2023. وسيراجع النمو في الجزائر إلى 2.0% في عام 2023، في مقابل 3.1% في العام السابق. ومن المحتمل أن تتحسن هذه التوقعات بعض الشيء، في ضوء جهود أوروبا الرامية إلى تنويع مصادر إمداداتها من الطاقة التي من الممكن أن تدعم الاستثمارات في قطاع الهيدروكربونات بالجزائر، مما يساعد النمو على الأجل المتوسط. ويسبب العقوبات الاقتصادية المكثفة، من المرجح أن يظل نمو إيران عند مستويات منخفضة. مع انخفاض أسعار النفط، من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الإيراني بنسبة 2.0% في عام 2023.⁷ ويمثل هذا تباطؤاً عن النمو البالغ 2.7% في عام 2022، والذي كان مقيداً بنقص المياه والكهرباء فضلاً عن عدم الاستقرار السياسي. ومن المتوقع أن يرتفع متوسط النمو للبلدان النامية المصدرة للنفط بشكل طفيف إلى 2.4% في عام 2024.

ويتوقع خبراء الاقتصاد في البنك الدولي أن تنمو البلدان النامية المستوردة للنفط في المتوسط بنسبة 3.6% في عام 2023 و3.7% في عام 2024. وتعكس هذه التوقعات التنبؤات بارتفاع النمو إلى حد ما في مصر، التي من المتوقع أن تنمو بنسبة 4.0% في كل من السنة المالية 2023 والسنة المالية 2024.⁸ وبالنسبة لباقي البلدان النامية المستوردة للنفط في المنطقة، تعكس التنبؤات الخاصة بمصر توقعات بأن قدرتها التنافسية قد تزداد بسبب الخفض الأخير في سعر صرف الجنيه المصري. ومن المتوقع أيضاً أن يتعزز النمو العام بالنمو في قطاع الخدمات (خاصة السياحة ونشاط قناة السويس) وكذلك التشييد. ومن المتوقع أن تنمو البلدان النامية الأخرى المستوردة للنفط بمستويات أدنى - 2.8% لعام 2023 و3.1% في عام 2024، ويمثل ذلك نمواً أعلى مما حققته في عام 2022 حيث نمت بنسبة 1.9%.

وتعد التغييرات في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي -بعد استبعاد أثر التضخم- مقياساً أدق على الأرجح للتغيرات في مستويات المعيشة. وفي أعقاب تسارع وتيرة النمو من 2.3% في 2021 إلى 4.4% في 2022، من المتوقع أن يتراجع نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى 1.6% في 2023 و1.7% في 2024. وينتشر هذا النمط في مختلف مجموعات البلدان. فبعد نمو استثنائي بلغ 5.5% في دول مجلس التعاون الخليجي خلال عام 2022، من المتوقع أن يتراجع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي إلى 1.8% في 2023 و2.0% في 2024. وبالمثل، من المتوقع أن تتراجع البلدان النامية المصدرة للنفط من 2.5% في 2022 إلى 0.8% في 2023 وإلى 1.0% في 2024. ومن المتوقع أن ينخفض نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في البلدان النامية المستوردة للنفط من 3.7% في 2022 إلى 2.1% في 2023 وإلى 2.2% في 2024. وبحلول نهاية 2023 ستكون عشرة بلدان من بين خمسة عشر بلداً من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قد عادت إلى مستوى نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي فيما قبل الجائحة، وسيصل إليه بلد واحد آخر بحلول نهاية 2024.⁹

ومن المتوقع أن ينخفض رصيد حساب المعاملات الجارية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (الفرق بين ما يدفعه بلد ما لكيانات أجنبية وما ترسله كيانات أجنبية إلى البلد) إلى 6.9% في 2023 من أعلى مستوى له في عام 2022 حيث بلغ 10% من إجمالي الناتج المحلي. ومن المتوقع أن تنخفض أرصدة المالية العامة (الفرق بين إيرادات الحكومة ومصروفاتها) لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من 1.8% من إجمالي الناتج المحلي إلى 0.0% في عام 2023، مما يعكس انخفاض أسعار الهيدروكربونات. ففي دول مجلس التعاون الخليجي، من المتوقع أن ينخفض رصيد حساب المعاملات الجارية إلى 16.3% في عام 2022 و12.1% في عام 2023 وإلى 11.1% في عام 2024. ومن المتوقع أيضاً أن تنخفض أرصدة المالية العامة، لكنها ستظل في حيز الفائض، مع توقع أن تحقق قطر فائضاً في المالية العامة بنسبة 6.5%، والإمارات 6.2% في 2023. وعلى الرغم من التباطؤ الأخير، فإن كلاً من أرصدة الحساب الجاري والمالية العامة أعلى بكثير من المتوسط الذي كان سائداً قبل الجائحة في دول مجلس التعاون الخليجي البالغ 5.7% في حساب المعاملات الجارية و3.2% لأرصدة المالية العامة في 2019. ومن المتوقع أيضاً أن تشهد البلدان النامية المصدرة للنفط انخفاضاً في حساب معاملاتها الجارية من

7 وفي إيران، تمتد السنة المالية من 21 مارس/آذار إلى 20 مارس/آذار، على سبيل المثال، من 21 مارس/آذار 2022 إلى 20 مارس/آذار 2023.

8 تبدأ السنة المالية في مصر من أول يوليو/تموز حتى نهاية يونيو/حزيران، فالسنة المالية 2022، على سبيل المثال، تبدأ في أول يوليو/تموز 2021 حتى نهاية يونيو/حزيران 2022.

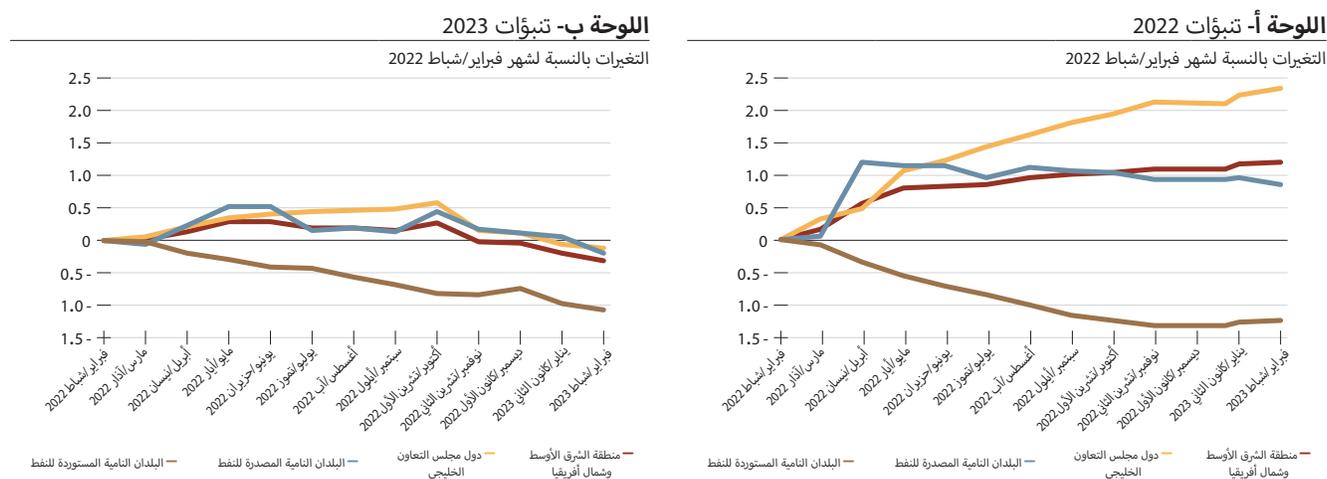
9 وتستثنى البلدان الخمسة عشر من المذكورة. وذلك وفقاً للافتراض المعقول بأن البلدان في المذكورة لن تعود إلى مستويات ما قبل الجائحة لإجمالي الناتج المحلي مع نهاية 2023، ثم يُتوقع أن تصل عشرة بلدان من اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التسعة عشر إلى مستويات ما قبل الجائحة في 2023.

7.2% من إجمالي الناتج المحلي إلى 2.6% من إجمالي الناتج المحلي بين عامي 2022 و2023، وستنتقل أرصدة المالية العامة إلى حيز العجز عند 3.2% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2023، في إشارة إلى أن منافع زيادة أسعار النفط في عام 2022 كانت قصيرة الأجل. وعلى النقيض من ذلك، فيما يخص البلدان النامية المستوردة للنفط، فإن انخفاض فاتورة واردات المواد الغذائية والطاقة (وإن كانت لا تزال مرتفعة) سيعوض جزئياً الانخفاض في الطلب الخارجي، ليبقى بذلك عجز حساب معاملاتها الجارية لعام 2023 دون تغيير تقريباً مقارنة بالعام السابق عندما بلغ 4.2%، هبوطاً من 4.4% عام 2022. وبالنسبة لهذه المجموعة من البلدان، من المتوقع أيضاً أن يظل متوسط عجز المالية العامة على حاله تقريباً، عند 5.9% في عام 2023 مقارنة بنسبة 5.8% في عام 2022.

2-2-1 تعديل التنبؤات منذ فبراير/شباط

قام العديد من جهات التنبؤ الخاصة بإجراء تعديلات كبيرة في توقعاتها للنمو في المنطقة منذ الحرب في أوكرانيا، حيث تتنبأ بحدوث تباين في النمو بالمنطقة نتيجة لأسعار النفط بالأساس. فعدلت تنبؤات النمو بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي والبلدان النامية المصدرة للنفط لعام 2022 بالزيادة (انظر الشكل 4-1، اللوحة أ)، في حين عدلت التنبؤات للبلدان النامية المستوردة للنفط بالنقصان. وظلت تنبؤات النمو في البلدان النامية المصدرة للنفط لعام 2022 مستقرة بعد أبريل/نيسان 2022، وهي أعلى بنحو 1% من توقعاتها في فبراير/شباط قبيل الحرب. وعلى النقيض من ذلك، استمر تعديل النمو المتوقع في دول مجلس التعاون الخليجي لعام 2022 بالزيادة مع تقدم السنة، ليصل إلى تعديل إيجابي بنسبة 2% بحلول نوفمبر/تشرين الثاني 2022. وتم تعديل التنبؤات لعام 2023 مماثلت لعام 2022 حتى أكتوبر/تشرين الأول. ويعني ذلك، أنه كانت هناك تعديلات بالزيادة في تنبؤات 2023 للبلدان المصدرة للنفط، في حين تدهورت آفاق النمو في البلدان المستوردة للنفط في عام 2023 مع تقدم العام. لكن منذ أكتوبر/تشرين الأول 2022، وبعد أن أصبح واضحاً أن أسعار النفط كانت تتراجع بوتيرة أسرع مما كان متوقعاً من قبل، تم تعديل توقعات النمو للبلدان المصدرة للنفط بسرعة بالنقصان (انظر الشكل 4-1، اللوحة ب) وأغلقت السنة بمستويات مماثلة لتلك التي كانت متوقعة قبل الحرب في أوكرانيا. غير أن التنبؤات للبلدان المستوردة للنفط استمرت في التدهور مع بقاء توقعات يناير/كانون الثاني 2023 ثابتة عند نقطة مئوية كاملة أقل من تلك المتوقعة في فبراير/شباط 2022.

الشكل 4-1: التغيرات المتوقعة في إجمالي الناتج المحلي منذ فبراير/شباط 2022



3-1 التضخم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

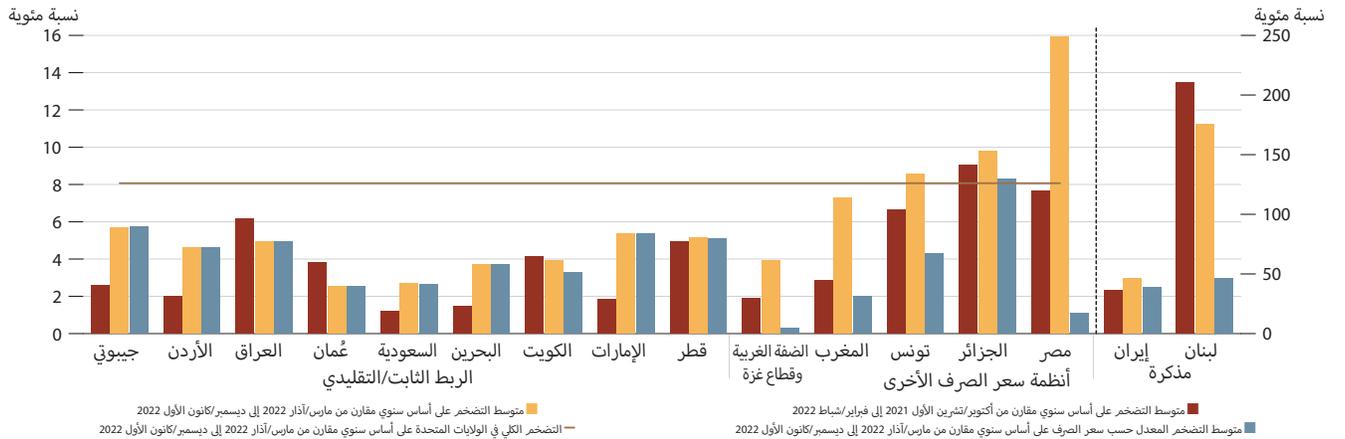
للتضخم أهميته لأسباب عديدة: فهو يؤثر على كل من المستهلكين والشركات؛ ويمكن أن يؤدي إلى تآكل القوة الشرائية، وخصوصاً عندما تتجاوز الزيادة في مستوى الأسعار نمو الأجور بكثير، كما هو الحال في كثير من الأحيان؛ ويمكن أن تكون له عواقب وخيمة على توزيع الدخل فيما بين أفراد المجتمع وفتاته. وتكتسي زيادات الأسعار أهمية خاصة في الاقتصادات النامية التي تتضرر الفئات الأشد ضعفاً بها أكثر من غيرها من جراء ارتفاع الأسعار.

بعد نشوب الحرب في أوكرانيا في فبراير/شباط 2022، زاد التضخم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - نتيجة لارتفاع الأسعار العالمية للسلع مثل النفط والغاز والمنتجات الغذائية. غير أن المنطقة أظهرت ازدواجية فيما يتعلق بمستويات التضخم. فمن ناحية، تمكنت اقتصادات مجلس التعاون الخليجي إلى حد كبير من إبقاء معدل التضخم فيها دون المتوسطات العالمية. كما شهد الأردن والعراق مستويات منخفضة نسبياً من التضخم. وتحافظ كل هذه البلدان على استقرار الربط بين عملتها والدولار الأمريكي.¹⁰ وساعد سعر الصرف الثابت إلى جانب دعم الوقود والإجراءات التدخيلية الأخرى على احتواء التضخم. ومن ناحية أخرى، شهدت بلدان مثل مصر والمغرب وتونس مستويات أعلى من التضخم - حيث لعب انخفاض أسعار الصرف مقارنة بالدولار الأمريكي دوراً مهماً (بين مارس/آذار و ديسمبر/كانون الأول 2022، انخفضت قيمة العملة المحلية لمصر مقابل الدولار الأمريكي بنسبة 32.2%،¹¹ وفي المغرب بنسبة 7.4%، وفي تونس بنسبة 5.8%).¹²

1-3-1 تقلبات أسعار الصرف والتضخم

تفاوتت مساهمة تقلبات أسعار الصرف في التضخم العام بين بلدان المنطقة. وكما يبين الشكل 5-1، بين مارس/آذار وديسمبر/كانون الأول 2022، كان التضخم في معظم بلدان المنطقة أقل منه في الولايات المتحدة، أو كان من الممكن أن يكون أقل لو أن أسعار الصرف أمام الدولار الأمريكي ظلت عند مستوياتها في فبراير/شباط 2022. والاستثناءان الصارخان هما لبنان وإيران، اللتان كانت معدلات التضخم فيهما مرتفعة، حتى قبل اندلاع الحرب في أوكرانيا وهما معروضان على مقياس مختلف. ففي حالة لبنان، يعزى ثلاثة أرباع التضخم العام إلى التقلبات في سعر الصرف، وحتى بعد أخذ ذلك في الحسبان، كان متوسط معدل التضخم المعدل على أساس سعر الصرف على أساس سنوي مقارن 46%، مما يشير إلى أن العوامل المحلية كانت كذلك من المحركات الكبيرة للتضخم. وبالنسبة لإيران، تجاوز معدل التضخم المعدل على أساس سعر الصرف 30%.

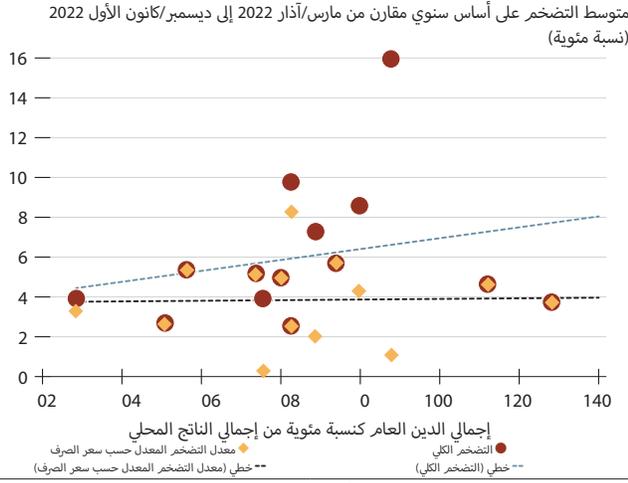
الشكل 5-1: معدلات التضخم المعدلة حسب سعر الصرف في مختلف أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا



المصادر: حسابات خبراء البنك الدولي استناداً إلى بيانات من هافر أناليتيكس وأجهزة الإحصاء الوطنية. ملاحظة: تبين الأعمدة الزرقاء متوسط معدل التضخم على أساس سنوي مقارن لو ظل سعر الصرف الثنائي لكل بلد بالدولار الأمريكي عند مستوى فبراير/شباط 2022. وتستبعد ليبيا وسوريا واليمن بسبب نقص البيانات. يتم عرض البلدان بترتيب تصاعدي بناءً على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2022 داخل مجموعات البلدان.

10 للدقة، فإن الكويت والأردن يربطان عملتيهما تقليدياً بسلعة عملات أو عملة مريكية، وليست بالدولار الأمريكي. لكن سعر صرف عملتيهما ظل بدون تغيير مقابل الدولار خلال الفترة محل البحث.
11 انخفضت قيمة الجنيه المصري بنسبة أكبر عام 2023، حيث فقد 14% من قيمته في المتوسط خلال شهر يناير/كانون الثاني.
12 تُحسب قيمة خفض العملة بين متوسط أسعار الصرف (الدولار/وحدة العملة المحلية) في مارس/آذار 2022 وديسمبر/كانون الثاني 2022.

الشكل 6-1: الدين كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي مقابل التضخم الكلي



المصادر: حسابات خبراء البنك الدولي استناداً إلى بيانات من هافر أناليتيكس، وأجهزة الإحصاء الوطنية، وتقارير البنك الدولي عن آفاق الاقتصاد الكلي والفقر، أبريل/نيسان 2023، وخبراء الاقتصاد القطريون بالبنك الدولي.

ملاحظة: البلدان المشمولة في هذا المخطط هي الجزائر والبحرين وجيبوتي ومصر والعراق والأردن والكويت والمغرب وعمان والإمارات وقطر والسعودية وتونس والصفة الغربية وقطاع غزة. يقابل إجمالي الدين العام كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي عام 2021 أو أحدث بيانات متاحة.

وحدثت انخفاضات أمام الدولار الأمريكي أدت إلى ارتفاع مستويات التضخم بشكل رئيسي في البلدان المستوردة للنفط مثل مصر والمغرب وتونس. وقد تضررت حسابات معاملات الجارية من الزيادات في أسعار المنتجات الغذائية والنفط التي تستورد أكثرها. وفي هذه الاقتصادات، تزامنت هذه الأزمة مع ارتفاع مستويات الديون وتدهور الأوضاع المالية العالمية. ويبين الشكل 6-1 أن ارتفاع مستويات الدين كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي (مبينة على المحور الأفقي) يرتبط ارتباطاً إيجابياً بالتضخم العام، على الرغم من أن هذه العلاقة تتسطح بمجرد أخذ تقلبات أسعار الصرف في الحسبان - من ارتباط بنسبة 24% إلى 2%¹³ وعلى الرغم من أن الشكل 6-1 أبعد من أن يُستنتج منه على وجه العموم الاتجاه السببي (إن وجد) بين التضخم والديون، فإن الخلاصة التي يمكن الخروج بها من العلاقة المبسطة الواردة في الشكل هي أن تقلبات أسعار الصرف قد تكون عاملاً مهماً في الصلة بين التضخم والديون في بلدان المنطقة خلال هذه الفترة. ويمثل أحد الاحتمالات في أن البلدان ذات المستويات الأعلى من الديون تجد صعوبة أكبر في استخدام الموارد في التخفيف من ضغوط العملة، الأمر الذي من شأنه أن يزيد من احتمال حدوث انخفاضات أكبر في قيمة العملة وتضخم أسعار السلع المستوردة بالعملة المحلية.

وفي الغالب الأعم، كان التضخم في المنطقة معتدلاً بل منخفضاً في أغلب الأحيان، وذلك بعد احتساب التقلبات في أسعار الصرف. هذا يدل على انتقال غير كامل للأسعار العالمية إلى الأسعار المحلية، فقد طبقت إجراءات دعم وفرضت ضوابط على الأسعار وإجراءات تدخلية أخرى في أسواق المنتجات لاحتواء التضخم. وقد توصلت التقديرات الواردة في تقرير أحدث المستجدات الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في أكتوبر/تشرين الأول 2022 (بلحاج وآخرون 2022) إلى أن التضخم كان سيرتفع في معظم البلدان، لولا هذه السياسات. وفي الواقع، تظهر التقديرات خلال الفترة بين مارس/آذار ويوليو/تموز 2022 أن الإجراءات التدخلية في أسواق المنتجات المتداولة أدت إلى انخفاض التضخم على أساس سنوي بأكثر من 1.5% في نصف بلدان المنطقة.¹⁴ فعلى سبيل المثال، أسفرت الإجراءات التدخلية في مصر عن انخفاض بنسبة 4.1 نقاط مئوية في معدل التضخم، وفي الضفة الغربية وقطاع غزة أدت إلى انخفاض بنسبة 3.1 نقاط مئوية.

ومع ذلك، فإن سياسات الحد من التضخم لها ثمنها. فبعض الإجراءات التدخلية لا تؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي بشكل مباشر والضغط على أرصدة المالية العامة فحسب، بل يمكنها أيضاً أن تخلق اختلالات في الأسواق وأوجه قصور تؤدي إلى سوء تخصيص الموارد، وتضعف ريادة الأعمال، وهو ما قد يشكل عائقاً أمام الإنتاجية. وفي حين تمتلك بعض البلدان، مثل دول مجلس التعاون الخليجي، الوسائل اللازمة لتحمل هذه التكاليف - على صعيد المالية العامة على الأقل، بفضل الارتفاع الكبير في أسعار النفط - تفتقر بلدان أخرى لذلك. ويصف القسم التالي سياسات الحد من التضخم التي كانت سارية في بلدان المنطقة خلال هذه الفترة.

13 عديد من البلدان بالعينة لديها صناديق سيادية ضخمة. وإذا تم خصم هذه الأصول من الديون السيادية المستحقة عليها، تنتقل هذه البلدان إلى الناحية اليسرى في الشكل 6-1. وينطبق هذا بشكل تام على دول مجلس التعاون الخليجي التي تظهر أيضاً معدلات تضخم أقل ولديها ترتيبات ربط لعملاتها. وسيعزز تصحيح مراكز هذه الأصول الإيجابية الضخمة من النمط المبين في الشكل 6-1.

14 التدخلات في أسواق الإنتاج لم تخفف التضخم في كل الحالات. فثلاثة من بين 15 بلداً شملها التحليل، كان الأثر الصافي لتلك التدخلات زيادة معدل التضخم. للاطلاع على مناقشة هذه التقديرات يرجى الرجوع إلى بلحاج وآخرون 2022.

2-3-1 سياسات تخفيف التضخم

التضخم يُعدّ على نطاق واسع ظاهرة تراجعية. وينطبق هذا بشكل خاص حين تمثل الارتفاعات في أسعار المنتجات الغذائية والطاقة محركات قوية (ليدرمان وبورتو، 2016). وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تشير تقديرات البنك الدولي إلى أن كل زيادة بنسبة 1% في سعر المنتجات الغذائية، يسقط نحو نصف مليون شخص في دائرة الفقر (لوبيز أسيفادو وآخرون، 2022). ويعني هذا أنه منذ نشوب الحرب في أوكرانيا ارتفع عدد الفقراء في المنطقة بأكثر من 20 مليون شخص بسبب ارتفاع الأسعار.¹⁵

وفي ضوء التأثيرات الضارة للتضخم على الفقر في المنطقة، فقد لا يكون من المستغرب أن حكومات المنطقة طبقت مجموعة متنوعة من السياسات بهدف احتواء ارتفاع الأسعار المحلية. ويقدم الجدول 2-1 عرضاً عاماً لأنواع سياسات أسواق المنتجات التي تم تنفيذها في مختلف بلدان المنطقة منذ فبراير/شباط 2022. وهي نسخة محدثة من الجدول 2-3 في تقرير أحدث المستجدات الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الصادر في أكتوبر/تشرين الأول 2022. ويركز الجدول على السياسات التي تستهدف أسواق المنتجات المحلية - من خلال التغييرات في دعم الاستهلاك، والضرائب غير المباشرة (أو الضرائب النوعية على السلع الأساسية)، والتعريفات الجمركية على الواردات، وضوابط الأسعار، واستخدام أسعار صرف لمنتجات محددة بهدف تخفيض تكاليف واردات سلع معينة.¹⁶ ويورد الجدول أيضاً التغييرات في سياسات الحماية الاجتماعية، التي تهدف إلى التخفيف المباشر لمعاناة الأسر دون تغيير أداء أسواق المنتجات المحلية. ويقدم ملخصاً نوعياً للسياسات التي يمكن أن تكون لها آثار معاكسة على التضخم المحلي.

ولا يتضمن الجدول 2-1 سياسات الاقتصاد الكلي التقليدية، مثل زيادات أسعار الفائدة، التي تستخدم لتوجيه التضخم من خلال مساندة العملة الوطنية و/أو خفض الطلب الكلي المحلي. ولا يتضمن السياسات الرامية إلى تأمين الحصول على المواد الغذائية الأساسية المستوردة، المنتشرة بين البلدان التي كانت تعتمد على الواردات من روسيا وأوكرانيا قبل فبراير/شباط 2022.

زادت عشرة بلدان من بين 19 بلداً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا دعم المواد الغذائية والطاقة للحد من انتقال الأسعار العالمية إلى التضخم المحلي. وأعلن كل بلد تقريباً من البلدان متوسطة الدخل أو منخفضة الدخل المستوردة للنفط عن زيادات في دعم الاستهلاك. وكان لبنان هو البلد الوحيد في هذه المجموعة الذي لم يفعل ذلك. ومنذ آخر تقرير لأحدث المستجدات الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في أكتوبر/تشرين الأول 2022، زاد المغرب وتونس من دعم الوقود، في حين زادت مصر دعم المواد الغذائية والوقود.¹⁷ وعلى الرغم من أن الدعم المعزز يخفض الأسعار المحلية، فإنه يكبد المالية العامة تكاليف كبيرة، مما قد تكون له عواقب كبيرة على الاقتصادات التي كانت تعاني من أوجه ضعف في المالية العامة والديون العامة القائمة من قبل.

فرضت عشرة بلدان ضوابط جديدة على الأسعار. فمُنذ أكتوبر/تشرين الأول 2022، فرضت الإمارات والجزائر ومصر سقوفاً جديدة لأسعار الغذاء. وفرض الأردن ضوابط جديدة على أسعار الغذاء والطاقة. وأفادت التقارير أن خمسة بلدان - هي العراق والجزائر وإيران والأردن ومصر - قد خففت القيود المفروضة على الواردات على منتجات محددة للتخفيف من اختناقات جانب العرض ومن ثمّ خفض التضخم المحلي. ومنذ أكتوبر/تشرين الأول 2022، أصدرت الجزائر وإيران ومصر لوائح تنظيمية جديدة لتسهيل عمليات الاستيراد. ويعد العراق البلد الوحيد من البلدان المصدرة للنفط الذي فرض دعماً معزولاً وتخفيفاً للوائح المنظمة للاستيراد. ويمكن لهذه السياسات أن تخفف من التضخم المحلي، ولكنها ستأتي على حساب رقابة أقل صرامة على جودة الواردات، أو انخفاض الإيرادات الحكومية، في حالة تخفيض التعريفات الجمركية على الواردات.

ويبدو أن سوريا وإيران ولبنان تدعم الواردات باستخدام أسعار خاصة بمنتجات محددة تجعل شراء الواردات المستهدفة أرخص. فمُنذ أكتوبر/تشرين الأول الماضي، اعتمدت إيران ولبنان تدابير جديدة لأسعار الصرف خاصة بالمنتجات. إن أسعار الصرف المدعومة لا

15 هذه التقديرات على الأرجح في النطاق الأدنى، حيث تم الحصول عليها بافتراض أن عدم المساواة بين الأسر استمر بدون تغيير بالنسبة لأحدث مسح للأسر المعيشية يعود إلى زمن سابق للأزمة الحالية.

16 انظر غونيت (2020) للاطلاع على بيانات ومزيد من التحليل عن ضوابط الأسعار.

17 لاحظ أنه ليس كل معونات الدعم واسعة النطاق وبالتالي فإن حجم تأثيرها قد يتباين. فالزيادة في دعم الوقود في المغرب، على سبيل المثال، كانت تستهدف العاملين في قطاع النقل وبخاصة سائقو الشاحنات والسيارات الأجرة. ويقدم الجدول 2-1 عرضاً عاماً نوعياً لمعونات الدعم السارية منذ فبراير/شباط 2022 ولا يقيم الحجم النسبي لتدخلات معينة.

الجدول 1-2: تغيرات سياسات أسواق المنتجات والتحويلات الاجتماعية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منذ فبراير/شباط 2022

الحماية الاجتماعية المستهدفة		الإجراءات التدخلية في أسواق المنتجات						
تحسين الاستهداف	مساعدات لدفع تكاليف المرافق ومساعدات مالية	التحويلات النقدية	زيادة الأسعار المنظمة/ خفض الدعم	أسعار الصرف الخاصة بمنتجات محددة	الإعفاءات الضريبية غير المباشرة	القواعد التنظيمية للتجارة	فرض ضوابط جديدة على الأسعار	زيادة دعم المواد الغذائية والوقود
مجلس التعاون الخليجي								
	✓						✓	✓
		✓					✓	
	✓				✓			
								✓
	✓						✓	✓
قطر								
البلدان النامية المصدرة للنفط								
✓			✓	✓		✓		
	✓		✓			✓		
	✓				✓	✓	✓	
✓	✓	✓				✓		✓
		✓	✓	✓		✓		
	✓					✓	✓	
البلدان النامية المستوردة للنفط								
					✓		✓	✓
					✓		✓	✓
✓	✓	✓			✓		✓	✓
								✓
	✓	✓	✓		✓	✓	✓	✓
			✓			✓	✓	✓
	✓	✓	✓			✓	✓	✓
	✓	✓	✓	✓				
3	11	7	7	3	5	9	10	10
الإجمالي: من 19								

المصدر: تقديرات خبراء الاقتصاد القطريين وخبراء البنك الدولي استناداً إلى تقارير إخبارية حتى فبراير/شباط 2023. ملاحظات: تظهر البلدان بالترتيب التصاعدي لتصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي لعام 2022 داخل مجموعات البلدان.

تظهر بالضرورة كنفقات عامة من الميزانية، فإنها لا تخلو من التكلفة، حيث يمكنها، على أقل تقدير، أن تقلص احتياطات البنك المركزي، وربما إضعاف ميزانيته العمومية.

ويتمثل النوع الأخير من الإجراءات التدخلية في أسواق المنتجات المدروسة هنا في الزيادة في السقوف العليا للأسعار الخاضعة للرقابة الذي طبق في سبعة بلدان. حيث طبق اليمن والأردن وتونس ولبنان زيادة في سقوف أسعار الوقود منذ أكتوبر/تشرين الأول الماضي. ويؤدي فرض ضوابط الأسعار إلى خفض التكاليف المالية لدعم الاستهلاك. وأفادت التقارير أن الأردن وتونس ومصر طبقت سقوفاً أعلى للأسعار (خاصة

لأسعار الوقود) إلى جانب الزيادات في دعم الاستهلاك الكلي. ولما كان الدعم يطبق عندما ترتفع الأسعار المحلية فوق السقف الأعلى أو حد السعر، يبقى التأثير الصافي لهذه السياسة على التضخم غامضاً، حيث يمكن للسلطات تطبيق زيادة في السقف الأعلى للأسعار مع زيادة الدعم في الوقت نفسه.

ويحدد الجدول 2-1 أيضاً البلدان السبعة التي عززت برامجها للتحويلات النقدية - بما في ذلك مصر، التي أعلنت عن زيادة توسيع نطاق برامج التحويلات النقدية منذ أكتوبر/تشرين الأول الماضي. ومن غير المرجح أن تؤثر التحويلات النقدية على الأسعار المحلية للسلع المتداولة مثل المواد الغذائية والطاقة، لكنها قد تؤثر على أسعار السلع غير المتداولة. وبالإضافة إلى التحويلات النقدية، قدم 11 بلداً مساعدات لخدمات المرافق ومساعدات مالية. فقدمت البحرين واليمن والجزائر والأردن ومصر أو زادت المساعدات المالية ومساعدات لسداد فواتير المرافق منذ أكتوبر/تشرين الأول.

وحسبما ذكر أعلاه، فإن توسيع نطاق الدعم، وضوابط الأسعار، وأسعار الصرف الخاصة بمنتجات محددة، والسياسات الأخرى لها ثمنها - سواء كان ذلك بشكل مباشر على نفقات المالية العامة أو من خلال إضعاف ميزانيات البنوك المركزية. وفي حين طبقت بعض البلدان زيادات في السقوف العليا للأسعار، خاصة بالنسبة لمنتجات الطاقة، فإن كل بلد من بلدان المنطقة تقريباً عزز سياسات التخفيف من التضخم - وهو ما يمكن أن يؤدي إلى تفاقم مواطن الضعف القائمة من قبل على صعيد المالية العامة والديون العامة، وخاصة بين البلدان المستوردة للنفط المثقلة بالديون في المنطقة. ولم يسجل سوى سوريا والعراق وجيبوتي تحسناً في توجيه المساعدات إلى الأسر المعيشية المحتاجة، الأمر الذي من المرجح أن يحد من العبء المالي للتحويلات الاجتماعية.

وباختصار، منذ فبراير/شباط 2022، وضعت حكومات المنطقة مجموعة من السياسات المحددة للتخفيف من الأضرار الناجمة عن ارتفاع معدلات التضخم، وخاصة في أسعار المواد الغذائية والطاقة. وهذه السياسات منفصلة عن الاستجابات القياسية لسياسات الاقتصاد الكلي في مواجهة التضخم المرتفع، مثل زيادة أسعار الفائدة من جانب البنوك المركزية، التي حدثت في 11 بلداً¹⁸ ونفذت معظم البلدان شكلاً ما من أشكال التدخل في أسواق المنتجات، وتوسع عدد قليل منها في التحويلات النقدية أو عززها.

1-2-3-1 تكاليف السياسات المخففة من التضخم وآثارها طويلة الأجل

منذ أكتوبر/تشرين الأول 2022، عززت حكومات المنطقة سياسات التخفيف من حدة التضخم على الرغم من العلامات الدالة على تراجع التضخم العالمي - مع وجود عدد قليل من الاستثناءات على هامش سقف أسعار الوقود. ويظل السؤال هو ما إذا كانت تلك التدخلات هي الاستخدام الأكثر فعالية لموارد المالية العامة النادرة، خاصة في البلدان المستوردة للنفط. وفضلاً عن ذلك، فإن فشل الحكومات في التراجع عن هذه السياسات قد يكون مؤشراً على أن إنهاء هذه السياسات، حتى وإن كان المقصود منها أن تكون تدابير مؤقتة، أصعب مما كان متوقعاً.

ولن تكون الإجراءات التدخلية واسعة القاعدة المبنية أعلاه باهظة التكلفة في تنفيذها وإبقائها فحسب، بل يمكن أن تؤدي طبيعتها المشوهة إلى خلق اختلالات في أسواق المنتجات، وهو ما من شأنه أن يخلف آثاراً سلبية طويلة الأجل على نواتج الاقتصاد الكلي. ويمكن أن تؤدي ضوابط الأسعار إلى إضعاف الاستثمار والنمو وتفاقم نواتج الفقر (غينيت 2020)، في حين يمكن للدعم أن يزاحم القطاعات غير المدعومة ويؤدي إلى عدم كفاءة توزيع العمالة بين القطاعات (بلانت 2014).

ومن ناحية أخرى، اعتبرت التحويلات النقدية على نطاق واسع أقل تشويهاً من الإجراءات التدخلية في أسواق محددة - مثل الدعم وضوابط الأسعار - شريطة مراعاة زيادة الكفاءة في الوقت ذاته عن طريق تسهيل توجيه المساعدات إلى المستفيدين الأكثر احتياجاً. وعلى الرغم من أن التحويلات يمكن أن تساعد الأسر على تحمل آثار التضخم، فإنها لا تساعد على خفض الأسعار. غير أن اقتران التحويلات بالأدوات الأكثر تقليدية لتوجيه التضخم، مثل السياسات النقدية الحاسمة، قد يساعد على حماية الفئات الأكثر احتياجاً من ارتفاع الأسعار على المدى القصير - مع تثبيت توقعات التضخم في الأمدن المتوسط والطويل دون التسبب في تشويه شديد للنشاط الاقتصادي.

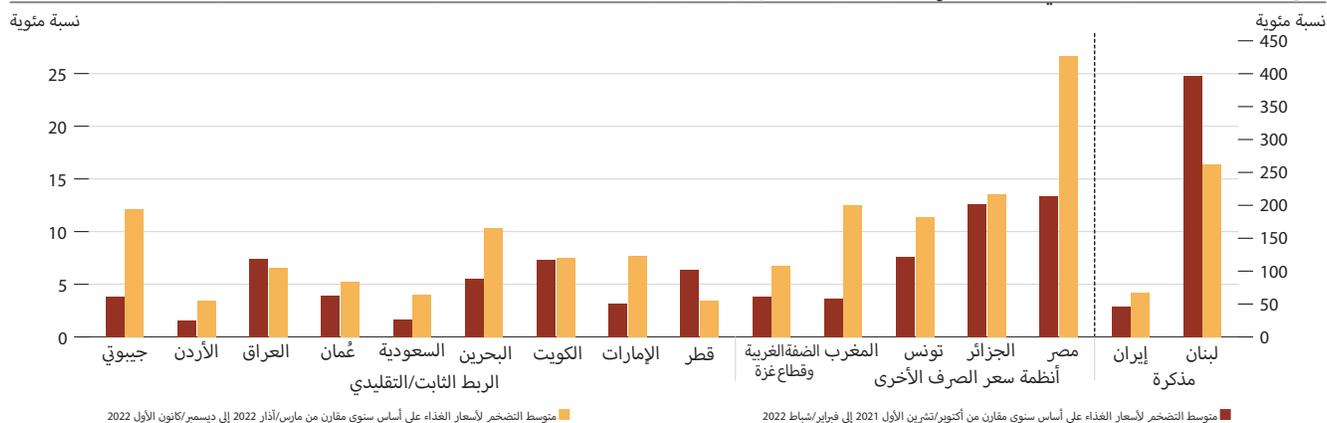
18 11 بلداً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - عُمان والبحرين والسعودية والكويت والإمارات وقطر وسوريا والمغرب والأردن وتونس ومصر - رفعت أسعار الفائدة. ومنذ أكتوبر/تشرين الأول الماضي رفع المغرب والأردن وتونس ومصر وجميع دول مجلس التعاون الخليجي أسعار الفائدة.

3-3-1 تضخم أسعار المواد الغذائية والتعرض لمخاطر أسواق السلع الأولية

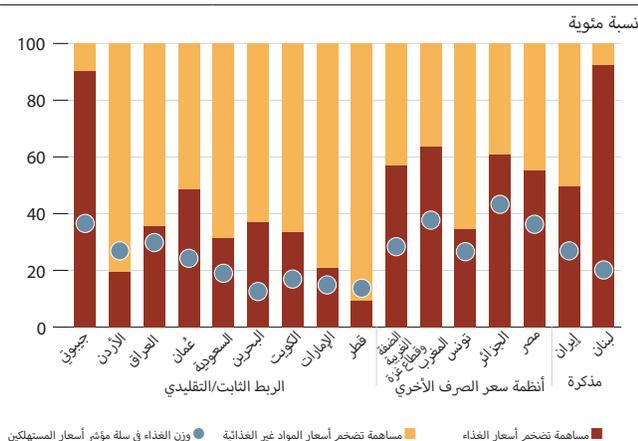
لا يعد التركيز الشديد على التخفيف من حدة الارتفاع في أسعار المواد الغذائية والطاقة أمراً مستغرباً، بالنظر إلى الاضطراب الذي أحدثته الحرب في أوكرانيا في تلك الأسواق. وعلى الرغم من السياسات التي تستهدف على وجه التحديد احتواء الزيادات في أسعار المواد الغذائية، فقد زاد تضخم أسعار المواد الغذائية على أساس سنوي مقارن، في جميع بلدان المنطقة تقريباً منذ اندلاع الحرب، مقارنة بالفترة السابقة على فبراير/شباط 2022 (انظر الشكل 7-1).¹⁹ ولا تعني هذه الزيادة في تضخم أسعار المواد الغذائية في جميع أنحاء المنطقة بالضرورة عدم فعالية السياسات الرامية إلى احتواء أسعار المنتجات الغذائية؛ فلولاها ربما كان تضخم أسعار المواد الغذائية أعلى.

الشكل 7-1: تضخم أسعار الغذاء

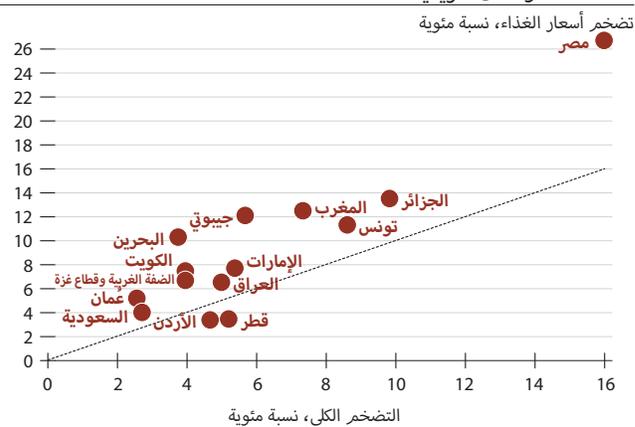
اللوحة أ- تضخم أسعار الغذاء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا



اللوحة ج- النسبة المئوية لمساهمة تضخم أسعار الغذاء في التضخم الكلي



اللوحة ب- التضخم الكلي وتضخم أسعار الغذاء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا



المصادر: حسابات خبراء البنك الدولي استناداً إلى بيانات من هافر أناليتيكس وأجهزة الإحصاء الوطنية. ملاحظة للوحة أ: يتم عرض البلدان بترتيب تصاعدي بناءً على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2022 داخل مجموعات البلدان. ملاحظة للوحة ب: يعرض مخطط الانتشار متوسط التضخم الكلي على المحور الأفقي ومتوسط تضخم أسعار الغذاء على المحور الرأسي بين مارس/آذار 2022 وديسمبر/كانون الأول 2022. ملاحظة للوحة ج: الجزء الأحمر من كل عمود يمثل مساهمة تضخم أسعار الغذاء في التضخم الكلي. الجزء البرتقالي من كل عمود يمثل مساهمة كل البند عدا الغذاء في التضخم الكلي. ومجموع مساهمات الفئتين (الغذاء وغير الغذاء) يساوي التضخم الأساسي. والغذاء يشمل الغذاء والمشروبات غير الكحولية. يتم عرض البلدان بترتيب تصاعدي بناءً على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2022 داخل مجموعات البلدان.

19 ثمة استثناءان ملحوظان هما العراق وقطر. علاوة على ذلك، لم يشهد لبنان أي زيادة في تضخم أسعار الغذاء لأنها كانت بالفعل مرتفعة جداً قبل نشوب الحرب.

وفضلاً عن ذلك، فإن مستويات تضخم أسعار المواد الغذائية مرتفعة في جميع أنحاء المنطقة: ستة من البلدان البالغ عددها 14 محل الدراسة (باستثناء لبنان وإيران) تعاني من تضخم في أسعار المواد الغذائية يزيد على 10%؛ ولم يشهد سوى بلد واحد - من بين 14 بلداً - معدل تضخم عام يزيد على 10% خلال الفترة نفسها منذ الحرب (انظر الشكل 1-5). وتقرن اللوحة ب من الشكل 1-7 معدل التضخم العام وتضخم أسعار المواد الغذائية. فباستثناء قطر والأردن، شهد كل بلد من البلدان محل الدراسة في هذا العمل تضخماً في أسعار المواد الغذائية أعلى من التضخم العام، وبصورة كبيرة في بعض الحالات. وعلى الرغم من أن المنتجات الغذائية في معظم بلدان المنطقة يشكل وزنها ما بين 10% إلى 30% في مؤشر أسعار المستهلكين الخاص بها، بلغت الزيادة في أسعار المواد الغذائية نصف إجمالي التضخم أو أكثر للعديد منها (انظر الشكل 1-7، اللوحة ج). وفي الواقع، شكل تضخم أسعار الغذاء في 14 من واقع 16 بلداً محل الدراسة، نسبة تضخم أعلى مما يستتبعه وزنها في مؤشر أسعار المستهلكين.

4-3-1 التضخم في الشرائح الخمسية للإنفاق

لم تكن المعاناة من التضخم متفاوتة في بلدان المنطقة فحسب، ولكنها كانت متفاوتة داخل البلدان أيضاً. حيث يعني التأثير المفرط لزيادة أسعار المواد الغذائية في معدل التضخم العام تضرر الأسر التي تنفق حصة أكبر من دخلها على المنتجات الغذائية أكثر من الأسر التي تنفق نسبة أقل، كما أن الأسر التي تنفق ميزانية أكبر نسبياً على الغذاء هي أيضاً الأقل ثراءً. وتعاني الفئات الأشد فقراً والأكثر احتياجاً في المنطقة من مستويات تضخم أعلى مما تشهده الأسر الأكثر ثراءً.

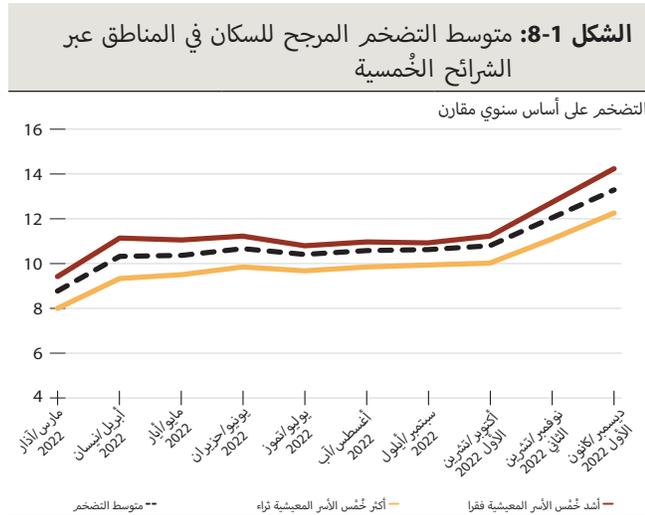
وبالنسبة لاقتصادات المنطقة النامية، واجهت الأسر الأشد فقراً (بدلالة النفقات الاستهلاكية) في المتوسط معدل تضخم أعلى من الذي شهدته الأسر الأكثر ثراءً (انظر الشكل 1-8).²⁰ وحتى ديسمبر/ كانون الأول 2022، كانت الأسر في أفقر 20% (شريحة خمسية) من السكان تواجه تضخماً سنوياً بنسبة 14.3%، في حين واجهت الأسر في الشريحة الخمسية الأكثر ثراءً تضخماً سنوياً أقل، عند مستوى 12.3% أي بفارق نقطتين مئويتين بين أعلى وأدنى طرفين في التوزيع. وعلى المستوى النوعي، كان ينطبق ذلك أيضاً على كل شهر بين مارس/آذار 2022 وديسمبر/كانون الأول 2022 - متوسط الفارق خلال هذه الفترة هو 1.4% (انظر الشكل 1-8).

ويصدق نمط معاناة الأسر الأفقر من تضخم أعلى من نظيراتها الأكثر ثراءً بوجه عام في كل بلد من البلدان (انظر الشكل 1-9). وباستثناء الانخفاضات الصيفية في معدل التضخم على أساس سنوي مقارنة في العراق والصفة الغربية وقطاع غزة، والذي يرجع أساساً إلى انخفاض أسعار المواد الغذائية وارتفاع أسعار النقل، كان على الأسر الأشد فقراً أن تواجه تضخماً أعلى من نظيرتها الأكثر ثراءً طوال عام 2022 بأكمله. وفي ديسمبر/كانون الأول 2022، شهدت مصر أعلى فارق في التضخم السنوي بين الأسر الأشد فقراً والأكثر ثراءً - بلغ 3.4 نقاط مئوية. ويليه المغرب بمقدار 1.6 نقطة مئوية.

وبلغ أعلى فارق مسجل للتضخم في بلد معين في عام 2022 نسبة 4.1 نقاط مئوية في يونيو/حزيران في جيبوتي.

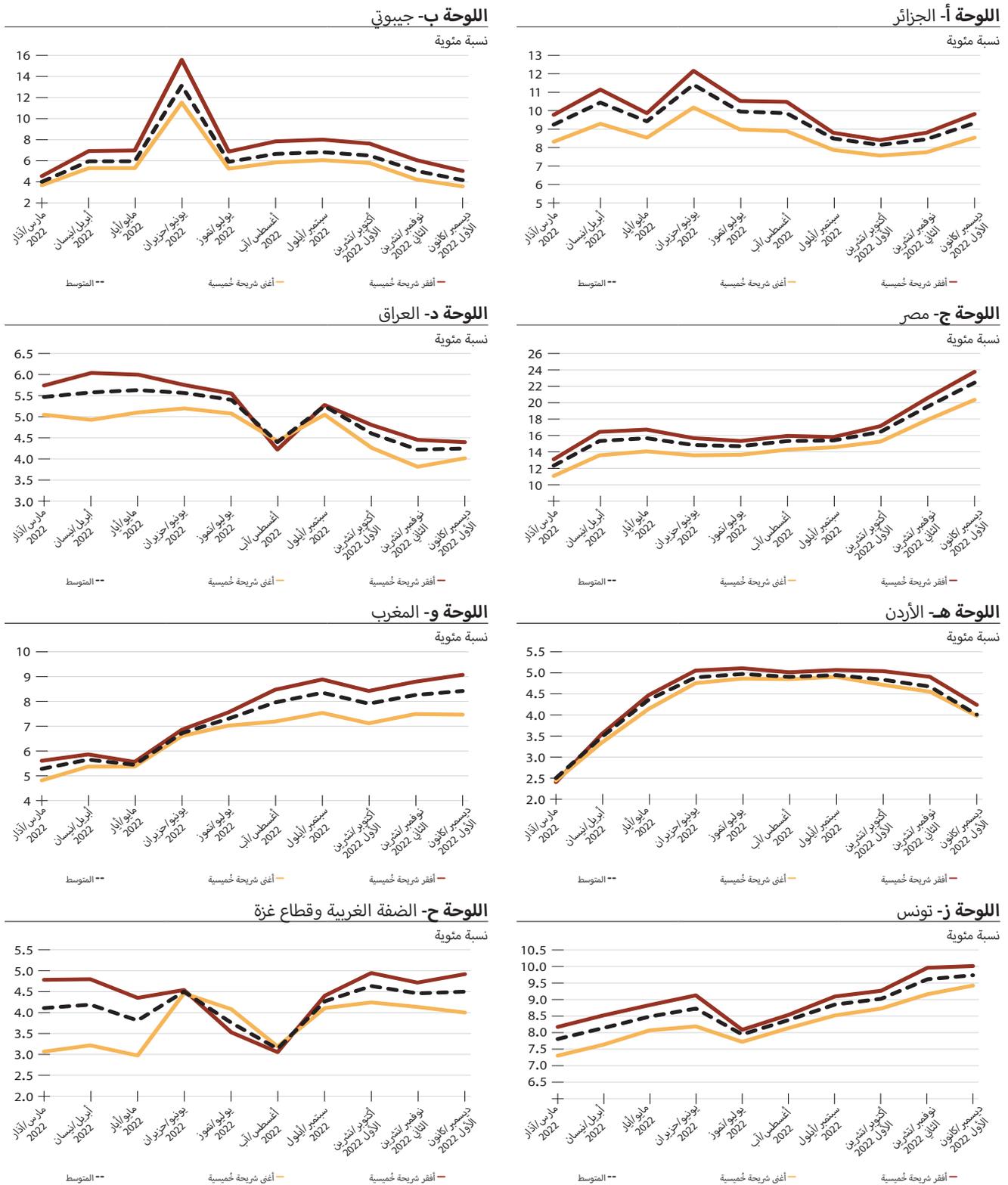
وفي الأردن، من ناحية أخرى، كان الفرق بين التضخم الذي شهدته أغنى وأفقر الشرائح الخمسية ضئيلاً للغاية. ويرجع ذلك إلى أن تضخم أسعار المواد الغذائية كان يتماشى مع التضخم العام في تلك الفترة (انظر الشكل 1-7، اللوحة ب). أي أن ارتفاع أسعار المواد الغذائية لم يلعب دوراً مفرطاً في التضخم في الأردن خلال هذه الفترة، وكذلك لم يحدث تباعداً بين التضخم الذي شهدته بين الفئات الأكثر ثراءً والأقل ثراءً.

20 في هذه الممارسة، تشير الأسر الأشد فقراً إلى أدنى 20% من الأسر من حيث نصيب الفرد من المصروفات الاستهلاكية. وتشير الأسر الأكثر ثراءً إلى أعلى 20% من الأسر في العينة. وفي تلكما العينتين، يُشكل مؤشر الأسعار الخاص بكل خميس استناداً إلى سلة السلع الاستهلاكية الخاصة بكل منها والتي شملها المسح. تُرُحسب التضخم الذي شهدته كل مجموعة باستخدام مؤشر الأسعار ذي الصلة.



المصدر: هافر أناليتيكس، أجهزة الإحصاء الوطنية، أحدث مسح إنفاق الأسر المعيشية لكل بلد، وحسابات خبراء البنك الدولي.
ملحوظة: يشمل متوسط البلدان النامية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الجزائر وجيبوتي ومصر والعراق والأردن والمغرب وتونس والصفة الغربية وقطاع غزة. ويتم ترتيب الأسر المعيشية في كل بلد وفق شرائح خمسية لنصيب الفرد من الإنفاق. ويتم حساب التضخم السنوي للشرائح الخمسية المحددة لكل بلد شهرياً، ثم يتم الترجيح من حيث عدد السكان للحصول على متوسط التضخم السنوي الإقليمي حسب الشريحة الخمسية.

الشكل 1-9: التضخم الخاص ببلدان محددة عبر الشرائح الخمسية



المصدر: هافر أناليتيكس، أجهزة الإحصاء الوطنية، المسح الوطني لإنفاق الأسر المعيشية والاستهلاك ونوعية الحياة في الجزائر 2011، مسح الأسر المعيشية في جيبوتي 2017، مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك للأسر المعيشية في مصر 2017-2018، المسح الاستقصائي الاجتماعي الاقتصادي للأسر في العراق 2012، مسح الدخل والإنفاق العائلي في الأردن 2013 (من منتدى البحوث الاقتصادية، يمثل 25% من العينة)، المسح الوطني لاستهلاك وإنفاق الأسر المعيشية في المغرب 2014، المسح الوطني لإنفاق واستهلاك الأسر ومستويات المعيشة في تونس 2015، مسح إنفاق واستهلاك الأسر الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة 2011، وحسابات خبراء البنك الدولي. ملحوظة: تستخدم مسح إنفاق الأسر المعيشية لترتيب الأسر المعيشية حسب نصيب الفرد من إنفاق الأسر لتقسيم الأسر إلى شرائح خمسية والحصول على متوسط حصص الإنفاق على بنود سلة مؤشر أسعار المستهلكين لإعادة حساب مؤشر أسعار المستهلكين لكل شريحة خمسية للإنفاق.

ويؤكد التأثير غير المتناسب لتضخم أسعار الغذاء على الفقراء على مدى انعدام الأمن الغذائي لهذه الفئة. ويناقش الجزء الثاني من هذا التقرير الآثار طويلة الأجل لانعدام الأمن الغذائي، على نحو يثبت أن الفترات القصيرة من انعدام الأمن الغذائي، يمكن أن تخلف آثاراً دائمة عبر الأجيال.

الجزء الثاني - الأثر الدائم لانعدام الأمن الغذائي

النقاط الأساسية بالجزء الثاني

- يؤدي ارتفاع أسعار المواد الغذائية إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي، الذي لا يشكل مصدر قلق فوريا فحسب، بل له تداعيات على مدى الأجيال.
- نقص التغذية السليمة - في مرحلة الحمل أو في مرحلة الطفولة المبكرة - تؤدي إلى زيادة خطر التقزم وتفاقم نواتج التعليم. وتظهر التقديرات التقريبية أن ما بين 200 ألف و285 ألف مولود جديد ربما كان معرضا لخطر التقزم في البلدان النامية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بسبب زيادة أسعار الغذاء منذ الحرب في أوكرانيا. ومن المتوقع أن يعاني نحو 8 ملايين طفل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من انعدام الأمن الغذائي في عام 2023. كانت تغذية الأطفال وصحتهم تعاني من التدهور حتى قبل الجائحة.
- انعدام الأمن الغذائي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منتشر على نطاق واسع ومن المتوقع أن يزداد اتساعا. تصنف سوريا واليمن كبؤر للجوع استنادا إلى التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي.
- من المتوقع أن تكون الاحتياجات السنوية لتمويل التنمية للسكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد بمليارات الدولارات. ويمكن لوضعي السياسات معالجة انعدام الأمن الغذائي بعدة طرق: استخدام تدابير الحماية الاجتماعية مثل التحويلات النقدية والعينية، ومن خلال سياسات رعاية الطفل وإجازة الأمومة، وتحسين تعليم الأمهات. تمثل شفافية البيانات خطوة أولى.

على الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومات للسيطرة على ارتفاع معدلات التضخم المحلي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (بلحاج وآخرون 2022)، قد يدفع ارتفاع أسعار المواد الغذائية الكثير من الناس في المنطقة نحو انعدام الأمن الغذائي - عندما يضطر الناس إلى تناول كميات أقل من الطعام، أو التغاضي عن تناول بعض الوجبات، أو الجوع بسبب نقص المال أو غيره من الموارد. وتعد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى حد كبير مستوردا للمواد الغذائية، ولا تملك سوى قدرة محدودة على زيادة الإمدادات لمواجهة ارتفاع الأسعار. وبالإضافة إلى ذلك، تزيد مواطن الضعف القائمة منذ وقت طويل، مثل موجات الجفاف، من قابلية المنطقة لانعدام الأمن الغذائي. وفي الآونة الأخيرة، كما هو الحال في المناطق الأخرى، أدت جائحة كورونا إلى تعطيل سلاسل الإمداد وتوزيع الأغذية - التي تحمّل الفقراء إلى حد كبير آثارها. وتزايد انعدام الأمن الغذائي الحاد في المنطقة على مدى العقد الماضي، ومن المتوقع أن تشهد الأوضاع مزيدا من التدهور خلال السنوات الخمس القادمة. وسيكون هناك انعدام مزمن للأمن الغذائي في معظم البلدان، وغياب حاد للأمن الغذائي في سوريا واليمن، اللذين اعتبرهما التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي بؤرا للجوع (انظر الإطار 2-ب-1).

وعلى الرغم من أن الآثار المباشرة لانعدام الأمن الغذائي يمكن أن تكون خسارة مدمرة في الأرواح، يجب على الحكومات وواضعي السياسات أن يفهموا أنه حتى الزيادات المؤقتة في أسعار المواد الغذائية يمكن أن تتسبب في أضرار طويلة الأجل لا رجعة فيها، لاسيما للأطفال. وهناك شواهد متزايدة في الأدبيات على أن الصدمات السلبية يمكن أن تكون لها آثار متعددة الأجيال على نواتج التنمية في مجالات التعليم والصحة والدخل - من بين مجالات أخرى. وإلى جانب الآثار الصحية المباشرة، يمكن أن يؤدي عدم كفاية التغذية في مرحلتي الحمل والطفولة المبكرة إلى تعطيل مصائر الأطفال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مما يضعهم على مسارات لتحقيق رخاء محدود. فسكان المنطقة أصغر سنا من أي منطقة باستثناء أفريقيا جنوب الصحراء، وهو ما يعني أن انعدام الأمن الغذائي قد يسبب ضررا كبيرا لأنه يتردد صداها من خلال الأطفال في المنطقة.

ويفرض انعدام الأمن الغذائي تحديات على منطقة كانت تعاني بالفعل من تدهور تغذية وصحة الأطفال قبل الصدمات الناجمة عن جائحة كورونا والحرب في أوكرانيا. وتعد المعدلات الأولية للتقزم - التي تعتبر مقياسا للآثار التراكمية للتدهور الصحي للأطفال من سن ما قبل الولادة إلى سن الخامسة - أعلى بكثير بالنسبة للعديد من بلدان المنطقة منها في البلدان النظيرة للدخل. والتركيبية الغذائية لغذاء الأطفال محدودة، وقد يؤدي وجود الدعم على نطاق واسع إلى تشويه إنفاق الأسر على المواد الغذائية التي تكون أقل تغذية. ويتجلى ذلك في أن العبء المزدوج لسوء التغذية - السمنة ونقص التغذية بين الأطفال منتشران جنبا إلى جنب - في العديد من اقتصادات المنطقة. ويجب على حكومات المنطقة معالجة عدم كفاية تغذية وصحة الأطفال، لا لأسباب إنسانية فحسب، بل لأسباب اقتصادية أيضا - حيث يكبر الأطفال الذين يعانون من نقص التغذية ليصبحوا عمالا أقل إنتاجية.

يبحث هذا الجزء من تقرير منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الآثار طويلة الأجل لانعدام الأمن الغذائي والحاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة وحاسمة ومجموعة مختلفة من السياسات لمكافحة. ولن تكون الحلول رخيصة، ولكن تكاليف التقاعس عن العمل التي تتفاقم على مدى العديد من الأجيال المقبلة ستكون أعلى. وتزداد احتياجات المنطقة من التمويل الغذائي على المدى القصير بمليارات الدولارات، ومن المرجح أن ترتفع. ومن الضروري اتباع نهج متعدد الأوجه. وينبغي أن يجمع بين تدخلات الحماية الاجتماعية، مثل التحويلات النقدية، والاستثمارات التي تستهدف بناء القدرة على الصمود في النظم الغذائية، مما يمكنها من تحمل الاضطرابات وضمان توافر ما يكفي من المواد الغذائية. كما أنه يحتاج إلى سياسات أفضل لصحة الأم. والصلة الرئيسية بين انعدام الأمن الغذائي الفوري والنواتج طويلة الأجل هي الأثر الضار لعدم كفاية التغذية في مرحلة الحمل وفي مرحلة الطفولة المبكرة. ويمكن للسياسات التي تحمي الحوامل من الضغوط عن طريق منح عطلة الأمومة، وزيادة إمكانية الحصول على رعاية الأطفال، وتحسين تعليم الأمهات، أن تحد من الآثار طويلة الأجل لانعدام الأمن الغذائي (ألموند وآخرون، 2018). وقد تكون هناك حاجة أيضا إلى ضخ استثمارات طبية علاجية للحد من آثار صدمات انعدام الأمن الغذائي.

وستتوقف الإجراءات التدخلية الملائمة على ما إذا كان انعدام الأمن الغذائي مزمنًا أم حادًا. وتعكس الأزمات الغذائية الحادة التفاعلات المعقدة للصراع والفقر والأحوال الجوية المتطرفة وتغير المناخ وصدمات أسعار الغذاء التي تتفاقم في وجود عوامل هيكلية قائمة منذ وقت طويل (ميسيلهورن، 2005؛ هيدي، 2011؛ سينغ، 2012؛ دسوزا وجوليف، 2013؛ ماكسويل وفيتسباتريك، 2012). وهناك مزايا للاستثمار في القدرة على الصمود والتصدي لانعدام الأمن الغذائي المزمن قبل أن يتصاعد ويتحول إلى أزمات كاملة. ونظرا لأن الأسواق وهياكل الحوكمة ربما لا تزال تعمل أثناء انعدام الأمن الغذائي المزمن، فإن الحكومات أفضل استعدادا للنجاح مما كانت عليه أثناء الأزمات. وأخيرا، يؤكد هذا التحديث الاقتصادي من جديد رسالة كانت متسقة من خلال التحديثات الإقليمية السابقة: لن يتمكن واضعو السياسات من التأكد من الوضع والتصرف بشكل حاسم إذا لم يتمكنوا من الحصول على بيانات موثوقة.

ويتألف الجزء الثاني من هذا التقرير من أربعة أقسام. يوثق القسم الأول الشواهد المستفيضة على الآثار طويلة الأجل لانعدام الأمن الغذائي. ويلخص القسم الثاني حالة تغذية الأطفال وصحتهم في المنطقة إلى حد كبير خلال الفترة السابقة للجائحة، استنادا إلى تقديرات من بيانات المسوح السابقة. ويصف القسم الثالث حالة انعدام الأمن الغذائي في المنطقة استنادا إلى أحدث أساليب التعلم الآلي. ويناقش القسم الأخير خيارات السياسات ويخلص إلى استنتاجات.

1-2 انعدام الأمن الغذائي قد تكون له عواقب على الأجيال المقبلة

يمكن أن يؤدي نقص الاستثمار في مرحلة الطفولة المبكرة إلى آثار طويلة الأجل قد تمتد عبر الأجيال. فعلى سبيل المثال، تزعم أطروحة "أصول الجنين" أن ظروفًا مثل عدم كفاية التغذية أثناء الحمل تؤدي الجنين (ألموند وكيري، 2011)، وتؤدي إلى نواتج صحية أضعف للطفل. على سبيل المثال، الأفراد الذين يفتقرون إلى التغذية في مرحلة الحمل أكثر عرضة للمعاناة من السمنة والسكري والأمراض القلبية الوعائية في مرحلة البلوغ. فالأشهر التسعة في رحم الأم تعتبر فترة حاسمة في تشكيل مصير الفرد. ويمكن أن تكون الآثار مستمرة، وقد يستغرق ضعف النواتج الصحية سنوات لكي تظهر (ألموند وكيري، 2011).

وقد يستمر التعرض للآثار الضارة لانعدام الأمن الغذائي بعد الولادة. إذ تشير البحوث إلى أن أي أوجه حرمان في أول 1000 يوم من الحياة من المرجح أن تؤثر على نمو الطفل البدني والعقلي (دويل، 2020). وهناك شواهد على أن المخ يخلق بسرعة مسارات عصبية من الحمل إلى سن الثالثة (كنودسن وآخرون، 2006). وقد تكون للصدمة السلبيه في هذه الفترة آثار معرفية وغيرها على المدى الطويل. التغذية السليمة ضرورية للرفاهة العقلية والبدنية للأطفال (غاتي وآخرون، 2018؛ كورال وغاتي، 2020). وقد أظهرت البحوث أن الأطفال الذين يعيشون في فقر مدقع قد يفقدون 25% من إمكاناتهم المدرة للدخل كبالغين (ريشتر وآخرون، 2017).

ويمكن تصنيف الأدبيات المتعلقة بالآثار الطويلة الأجل لظروف الطفولة المبكرة حسب أنواع الصدمات التي يتعرض لها الجنين وفي مرحلة الطفولة المبكرة. ويركز قسم كبير من الأدبيات على الصدمات الخارجية الشديدة مثل المجاعات والصراعات والأوبئة. ودرس الباحثون أيضا آثار ما يطلقون عليه الصدمات "الخفيفة". وفي هذا القسم، يركز التقرير على ثلاثة أنواع من الصدمات الخفيفة التي يحتمل أن تكون مرتبطة بانعدام الأمن الغذائي: الصدمات التغذوية، والإجهاد النفساني، والأحوال الجوية وتغير المناخ (ألموند وآخرون، 2018). وتشمل الصدمات الخفيفة التي لا تؤخذ في الاعتبار في هذا القسم الأمراض المعدية، والتعرض للتلوث، واستهلاك الكحول والتبغ.

1-1-2 الصدمات الشديدة: المجاعات والصراعات والأوبئة

يمكن أن يواجه الطفل الذي يعاني من المجاعة في مرحلة مبكرة من حياته، حتى في مرحلة الحمل، عواقب سيئة على الصحة والتعليم والعمل على المدى الطويل. وتعج الأدبيات بأثلة من جميع أنحاء العالم.

فعلى سبيل المثال، أدى التعرض المبكر للمجاعة في الصين (تشن وتشو، 2007)، وألمانيا (يورغيس، 2013)، وهولندا (لينديبوم وآخرون، 2010)، وإثيوبيا (ديركون وبورتر، 2014) إلى نقص الطول، وانخفاض سنوات الدراسة، وانخفاض درجات الإدراك، وانخفاض دخل العمالة في مرحلة البلوغ.

انتشرت المجاعة الهولندية في الفترة 1944-1945 قرب نهاية الحرب العالمية الثانية نتيجة للحصار النازي في هولندا أثناء الاحتلال الألماني وقطع الغذاء ردا على إضراب عمال السكك الحديدية الهولندية. وتأثر بها نحو 4.5 ملايين شخص. أظهر استعراض لسجلات الوفيات لمئات الآلاف من الهولنديين الذين ولدوا في منتصف الأربعينيات أن النساء اللاتي كانت أمهاتهن يحملنهن أثناء المجاعة كان وزنهن أقل عند الولادة (لومي وشتاين، 1997). وكانت ذريتهم أيضا أقل وزنا عند الولادة. ويوضح فينندال وآخرون (2013) أن الآباء الذين كانوا في رحم أمهاتهم أثناء المجاعة كانت ذريتهم أثقل وكان مؤشر كتلة الجسم أعلى (مقياس السمنة) من ذرية الآباء الذين لم تتعرض أمهاتهم للمجاعة.

وتعتبر المجاعة الصينية الكبرى بين عامي 1958 و1962 من أشد المجاعات فتكا في تاريخ البشرية. ويوجد لي وأن (2015) أن ذرية الأطفال المعرضين للمجاعة الكبرى متوسط أعمارها أقل من ذرية الآباء الذين لم يتعرضوا لها. ووجد لي وآخرون (2017) أن الطفل الذي تعرض وهو جنين للمجاعة الصينية كان لديه احتمال متزايد للإصابة بمرض السكري من النوع الثاني في سن البلوغ. وتظهر دراسة أجراها تشينغ وآخرون (2020) أن التعرض للمجاعة الصينية الكبرى قبل الولادة وفي مرحلة الطفولة المبكرة يزيد من خطر الإصابة بالسل في مرحلة البلوغ خلال جيلين اثنين.

وكانت المجاعة الإثيوبية في 1983-1985 مدفوعة إلى حد كبير بالجفاف، وتفاقت بسبب القتال في الشمال. يكشف تافير (2016) عن آثار المجاعات خلال الأجيال على رأس المال البشري. فالأطفال الذين تعرضوا للمجاعة في مرحلة الجنين وما يصل إلى ثلاث سنوات بعد الولادة لديهم أطفال يعانون من مشاكل. وكان طول أطفال الأمهات اللاتي تعرضن للمجاعة أقل من المتوسط، وهن أقل تعليما، ويفتقرن إلى احترام الذات. ويبدو أن انتقال تلك الآثار بين الأجيال يتم من خلال الأمهات. ويخلص أصفو (2016) إلى أن الأفراد الذين تعرضوا للمجاعة في سن الرحم وفي مرحلة الطفولة المبكرة في الفترة 1983-1985 قد انخفضت سنوات دراستهم، وتراجعت ثروة الأسرة، وتدهورت نواتجهم

الصحية، وانخفضت احتمالات إمامهم بالقراءة والكتابة، وزاد احتمال انضمامهم إلى برامج المساعدات. كما أدى التعرض للمجاعة إلى زيادة احتمال الإصابة بالتقزم وانخفاض الطول بالنسبة للعمر عن المتوسط بالنسبة للأطفال المعرضين للمجاعة.

وتبين أن للصدمة الكبيرة الأخرى آثاراً ضارة طويلة الأمد على رأس المال البشري، بما في ذلك الصدمات الناجمة عن جائحة الأنفلونزا عام 1918 (انظر بيتش وآخرون، 2022، للاطلاع على عرض عام). وتم اكتشاف آثار ضارة في عدة بلدان منها اليابان وتايوان والسويد والبرازيل. ويمكن أن تؤدي جائحة كورونا إلى عواقب مماثلة طويلة الأجل على جائحة كورونا، على الرغم من أنها قد لا تكون معروفة لعقود (البنك الدولي، 2023).

فالتعرض للصدمة الشديدة ليس فقط ما كان له عواقب دائمة. وحتى الصدمات الخفيفة، التي يمكن أن تنتج عن فترات مؤقتة من انعدام الأمن الغذائي، قد تكون لها آثار طويلة الأمد.

2-1-2 الصدمات المعتدلة

عادة ما تكون الصدمات الخفيفة الحرجة أكثر شيوعاً من الصدمات الشديدة. ثلاثة أنواع من الصدمات الخفيفة الموصوفة في الموند وآخرون (2018) ترتبط بانعدام الأمن الغذائي: الصدمات التغذوية، والإجهاد النفاسي، والأحوال الجوية وتغير المناخ.

ويمكن أن يكون للصدمة الغذائية الخفيفة آثار دائمة. ويجب أن تكون الصدمات الخفيفة خارجية بشكل معقول (أي تأتي من خارج الإطار الذي تجري دراسته). وللسماح بقياس آثارها، يجب أن تكون مفاجئة، كي لا يتمكن الأفراد من التكيف معها. وبهذا المعنى، تعد الدراسات الخاصة بحالات الحمل المفاجئ أثناء فترات الصيام مثالية لالتقاط آثار صدمات سوء التغذية الخفيفة في الرحم. فعلى سبيل المثال، خلال شهر رمضان المبارك، يلزم الصيام من شروق الشمس إلى غروبها، مما يسبب صدمة غذائية خفيفة. وعلى الرغم من إعفاء النساء الحوامل من الصيام، فإن بعضهن قد يصوم عرضاً. ولأن الصيام عرضي، يمكن تصنيف الصدمة على أنها خارجية. ولا يترتب على الصيام العرضي سوى آثار متواضعة على الوزن عند الولادة، لكنه ذو آثار طويلة الأجل. استناداً إلى بيانات من العراق وأوغندا وولاية ميشيجان وألموند ومازومدر (2011) وُجد أن الصيام العرضي يقلل من الوزن عند الولادة. وتظهر بيانات التعداد أن الصيام العرضي في أوغندا والعراق يمكن أن يؤدي إلى زيادة بنسبة 20% في احتمال إصابة الطفل بإعاقة في سن البلوغ (بل احتمال أن يعاني من إعاقات عقلية أو تعليمية) وأن يكون أكثر فقراً أيضاً (حيث يقل احتمال امتلاكه منزلاً على سبيل المثال). ويوجد ألموند ومازومدر وفان إيويديك (2015) أن الصيام العرضي في إنجلترا يؤدي إلى انخفاض درجات اختبار الرياضيات والقراءة والكتابة. وعثر على آثار مماثلة في الدانمرك بالنسبة لدرجات اللغة الدانمركية والإنجليزية والرياضيات والعلوم بالنسبة للفتيات والأطفال من الأمهات ذوات الوضع الاجتماعي والاقتصادي الأدنى (غريف وشولتز-نيلسن وتيكن، 2017).

ومن المرجح أيضاً أن يؤدي انعدام الأمن الغذائي إلى زيادة الضغوط على المرأة الحامل. وعلى الرغم من أنها لا تقيس الإجهاد الناجم عن الأمن الغذائي في حد ذاته، فإن العديد من الدراسات تظهر التأثير الضار للإجهاد في الحمل، ويستخدم بيرسون وروسين-سلاتر (2018) بيانات الأدوية التي تصرف بوصفة طبية من السويد وتوصلت إلى أنه عندما يموت أحد أفراد الأسرة أثناء الحمل، فإن الطفل يعاني من نواتج سلبية في مجال الصحة العقلية حتى سن الثلاثين. يستكشف لي (2014) الآثار المشتركة بين الأجيال للإجهاد الأمومي باستخدام بيانات من كوريا. وتخلص الدراسة إلى أن أحفاد النساء اللاتي تعرضن للإجهاد بسبب مذبحة المتظاهرين المدنيين قبل عقود أظهرن وزناً منخفضاً عند الولادة وغالباً ما ولدن قبل الأوان أيزر وسترود وبوكا (2016) يقيسون مستويات الكورتيزول - وهو هرمون يساعد الجسم بشكل رئيسي على الاستجابة للإجهاد - بين الحوامل اللاتي استخدمن مراكز ما قبل الولادة في الستينيات من القرن الماضي في مدينتي أمريكيتين - بوسطن، ماساتشوستس و بروفيدنس، رود آيلاند. وكان عدد الرضع المعرضين لمستويات عالية من الكورتيزول يقلون عاماً من أعوام الدراسة مقارنة بأشقائهم في سن السابعة. وتبين أيضاً أن العنف المنزلي - باعتباره مصدراً للإجهاد أو الإصابة - له آثار سلبية على نواتج الولادة (إيزر، 2011).

وهناك بعض الشواهد على أن التأخيرات في إعانات المساعدة التغذوية في الولايات المتحدة (في ولاية إلينوي) زادت من سوء المعاملة الأسرية (كار وبكام، 2021).

كما تم توثيق التقلبات المناخية وتغير المناخ التي لها آثار طويلة الأجل تزيد من انعدام الأمن الغذائي. تستخدم دراسة هيلاند وروس (2019) بيانات عن 19 بلداً في أفريقيا جنوب الصحراء من برنامج المسوح الديموغرافية والصحية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لدراسة آثار ظروف الجفاف على النساء على مدى أربعة عقود. فالنساء اللائي عابثن نوبات الجفاف في مرحلة الطفولة المبكرة يتمتعن بثروة أقل في مرحلة البلوغ، وسنوات أقل من التعليم، وانخفاض الطول، وضعف أدائهن في تدابير التمكين. وبالإضافة إلى ذلك، فإن أطفالهن أكثر عرضة لانخفاض الوزن عند الولادة. وتقتصر النتائج على الأسر الريفية، مما يشير إلى أن القناة تصل من خلال الإنتاج الزراعي. وفي مصر، وباستخدام مسوح الأسر المعيشية، تبين أن الظواهر المناخية الشديدة (هطول الأمطار أو درجات الحرارة الأعلى من المتوسط) تزيد من احتمال الإصابة بالتقزم (العيوطي وآخرون، 2022). المناطق الجافة، الشائعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، هي الأكثر حساسية لصددمات هطول الأمطار (دامانيا وآخرون، 2017). علاوة على ذلك، من المرجح أن تظل المناطق المعرضة للصددمات المناخية عرضة لعدم كفاية الاستثمارات لأن عدم استقرار العائدات والأسعار وعدم القدرة على التنبؤ بها يجعلان من الصعب على المستثمرين تقييم الجدوى المالية (ديوغو وآخرون، 2017).

وتحتوي الأدبيات على المزيد من الشواهد التي تشير إلى أن الصدمات المتصلة بانعدام الأمن الغذائي من الحمل المبكر إلى الطفولة المبكرة يمكن أن تكون لها عواقب سلبية طويلة الأجل على الأفراد. ويترشح ارتفاع أسعار المواد الغذائية وما يقابله من انعدام الأمن الغذائي مزيداً من التحديات لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث يبدو أن تغذية الأطفال وصحتهم غير كافيين بالفعل قبل تفشي جائحة كورونا والحرب في أوكرانيا. علاوة على ذلك، هناك شواهد على أن الصدمات الطبيعية والكوارث تحدث في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بوتيرة أكثر تواتراً من أي مكان آخر، وأن تواترها أخذ في الازدياد.²¹ وقد تؤدي الصدمات الحالية إلى تفاقم الآثار طويلة الأجل لانعدام الأمن الغذائي على الحالة الضعيفة بالفعل لتغذية الأطفال وصحتهم. ومع ذلك، فإن نقص البيانات عالية الجودة يعني أن المنطقة لا تزال في الغالب تجهل أوجه القصور في صحة الطفل. ويستكشف القسم التالي حالة تغذية الأطفال وصحتهم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا باستخدام أفضل تقديرات المسوح المتاحة.

2-2 الأحوال التغذوية والصحية بين الأطفال بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قبل جائحة كورونا والحرب في أوكرانيا

كانت تغذية وصحة الأطفال في المنطقة غير كافيتين قبل الحرب في أوكرانيا وجائحة كورونا، مما يشير إلى أن الأنظمة الصحية في المنطقة ليست على مستوى الاستعداد اللازم بشكل عام. وقد يؤدي وجود نظام صحي مُجهّد بالفعل وعدم كفاية تغذية الأطفال وصحتهم إلى تفاقم الآثار الضارة لانعدام الأمن الغذائي. ويقدم هذا التحليل عرضاً عاماً يستند إلى مؤشرات شائعة الاستخدام كمؤشرات لصحة الطفل وقابلة للمقارنة بدرجة معقولة فيما بين البلدان: انتشار التقزم والهزال وبعض الملاحظات على تنوع الأنظمة الغذائية ومعدلات وفيات الأطفال.²² بالنسبة لهذه المؤشرات، لا يتم تحليل سوى التقديرات المستمدة من بيانات المسح، باستثناء أي تقديرات مستمدة من النماذج.

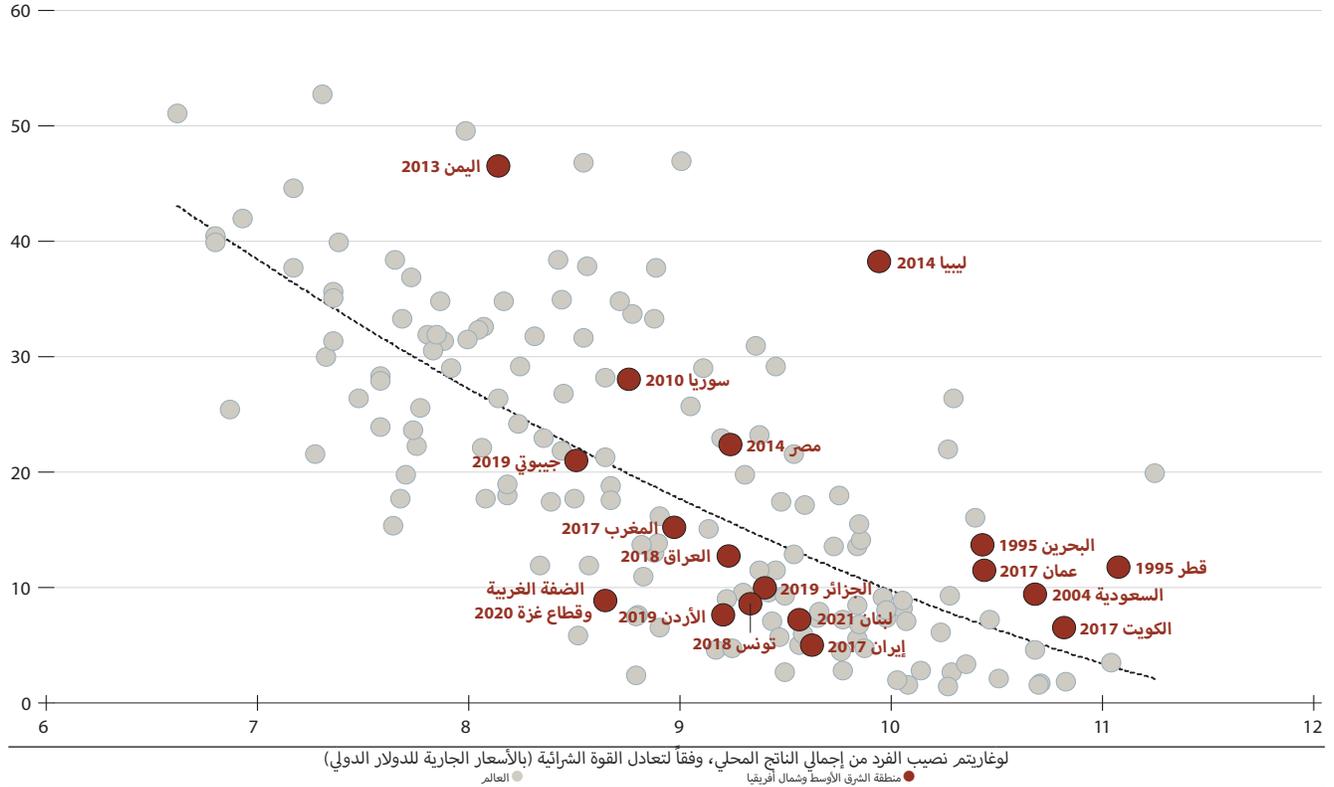
21 في عام 2021، كان هناك 0.05 صدمة مناخية لكل مليون كيلومتر مربع في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مقابل 0.02 في بقية العالم، وفقاً لقاعدة بيانات أحداث الطوارئ التي يحتفظ بها مركز أبحاث الأوبئة الناجمة عن الكوارث، وذلك في زيادة لتواتر هذه الصدمات في المنطقة عن مستواها عام 2000 البالغ 0.03 صدمة مناخية لكل مليون كيلومتر مربع. وتعرف قاعدة بيانات الكوارث الطبيعية الصدمات بأنها: الجفاف والفيضانات والعواصف والانهييارات الأرضية ودرجات الحرارة الشديدة وحرائق الغابات.

22 كما جرت العادة في تقرير أحدث المستجدات الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يركز التحليل في المقام الأول على الأبعاد الإقليمية وفي مختلف البلدان، مستملاً الدراسات الخاصة بكل بلد، والتي يمكن أن تكون أكثر تعمقاً.

يعتبر الطفل مصاباً بالتقزم إذا كان طوله أكثر من انحرافين معياريين دون القيمة الوسيطة للطول بالنسبة للعمر الذي حددته منظمة الصحة العالمية.²³ التقزم هو نتيجة للتدهور الصحي - بما في ذلك سوء التغذية المزمن - الذي تراكم على مدى حياة الطفل. ويبين الشكل 1-2 العلاقة بين النسبة المئوية للأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من التقزم (معدل انتشار التقزم) ونصيب الفرد من الدخل في 155 اقتصاداً - بما في ذلك البلدان النامية وبعض الاقتصادات المتقدمة.²⁴،²⁵ ويبين الشكل 1-2 أنه على مستوى العالم وداخل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فإن الاقتصادات الغنية عادة ما يكون لديها معدلات تقزم أدنى مما لدى الاقتصادات الأفقر.²⁶ وتعاني ليبيا وسوريا واليمن من أعلى معدلات التقزم في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وقد سبقت هذه المعدلات المرتفعة للتقزم الصراعات في سوريا واليمن، ومن المرجح أن يكون مستوى التقزم قد تدهور منذ ذلك الحين. علاوة على ذلك، قد تتفاقم معدلات التقزم في سوريا بسبب زلزال عام 2023. وثمة مبرر قوي لاتخاذ إجراءات عاجلة لقياس الإصابة بالتقزم ومساعدة الأطفال في هذه البلدان على التعافي.

الشكل 2-1: معدل انتشار التقزم: بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مقابل البلدان المناظرة في الدخل

نسبة الأطفال دون الخامسة المصابين بالتقزم



المصادر: قاعدة بيانات التقديرات المشتركة بشأن سوء التغذية لدى الأطفال التي تحتفظ بها اليونيسف ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي، مايو/أيار 2022، ومؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي. ملحوظة: يتضمن الشكل آخر تقديرات المسوح المتاحة لمعدلات التقزم المأخوذة من التقديرات المسحية المشتركة بشأن سوء التغذية لدى الأطفال. معدل التقزم هو النسبة المئوية للأطفال دون سن الخامسة الذين يقل طولهم بأكثر من انحرافين معياريين عن القيمة الوسيطة وفقاً لمعايير منظمة الصحة العالمية لنمو الطفل. يستخدم نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، وفقاً لتعديل القوة الشرائية (بالأسعار الجارية للدولار الدولي) كمؤشر بديل على مستوى التنمية الاقتصادية. أجريت موازنة معدل التقزم في آخر عام مع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، وفقاً لتعديل القوة الشرائية (بالأسعار الجارية للدولار الدولي) للعالم نفسه. وفي البلدان التي لا يوجد لها بيانات استخدم نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، وفقاً لتعديل القوة الشرائية (بالأسعار الجارية للدولار الدولي) لأقرب عام متاح. النقاط البيانية لكل من قطر (1995) والصومال (2012) وسوريا (2010) مأخوذة من قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي. يستند الشكل إلى عينة من 155 بلداً، من بينها 126 اقتصاداً نامياً و 29 اقتصاداً متقدماً. وتشمل البلدان المتقدمة الولايات المتحدة وألمانيا وبلجيكا والبرتغال.

23 وجدت الدراسة المرجعية المتعددة المراكز بشأن النمو (2006) التي أجرتها منظمة الصحة العالمية أوجه تشابه في النمو الخطي بين الأطفال في ستة بلدان (البرازيل وغانا والهند والجزيرة وعمان والولايات المتحدة)، وهو ما يعطي مبرراً لتجميع البيانات وإنتاج معيار دولي واحد من الولادة إلى سن الخامسة.

24 قد يستغرق ظهور التقزم فترات طويلة من سوء التغذية، وبالتالي فإن العلاقة بين نصيب الفرد من الدخل والتقزم ليست مؤشراً على وجود علاقة سببية، ولكنها طريقة لتصوير بعض الأنماط المشيرة للاهتمام في البيانات.

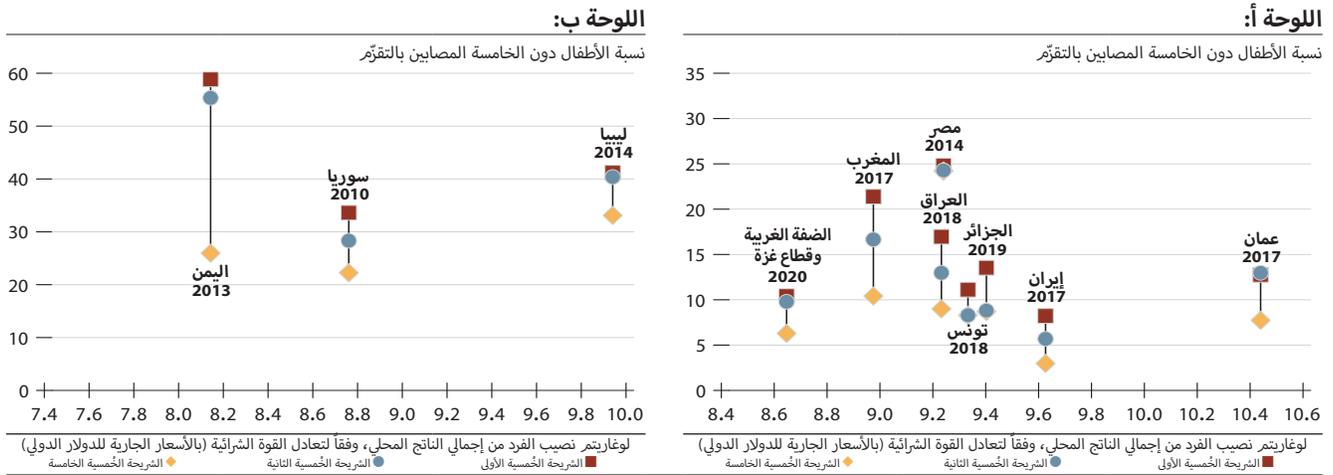
25 تأتي البيانات من تقديرات المسح التي تم جمعها على المستوى القطري من قبل قاعدة بيانات التقديرات المشتركة بشأن سوء التغذية لدى الأطفال لليونسف ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي، إصدار مايو/أيار 2022. للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة هذا الموقع <https://data.unicef.org/resources/dataset/malnutrition-data/>

26 تنخفض معدلات التقزم مع زيادة نصيب الفرد من الدخل عالمياً. حيث انخفض معدل انتشاره من 40% إلى 22% من الأطفال دون سن الخامسة بني عامي 1990 و2017 (غالاسو وآخرون 2017؛ ودي أونيس وبرانكا 2016 لبيانات عام 1990؛ والبنك الدولي 2019 لبيانات عام 2017).

واستناداً إلى التدابير التي كانت قائمة قبل الأزمات، كان أداء العديد من بلدان المنطقة أسوأ من نظيراتها في الدخل. وهذا أمر لافت للنظر بالنسبة لاقتصادات مجلس التعاون الخليجي البحرين والكويت وعمان وقطر والسعودية والإمارات التي تسجل بعض أدنى معدلات التقرّم في المنطقة لكن أداءها يُعد ضعيفاً للغاية بالمقارنة بالبلدان النظيرة في الدخل. وبعض هذه البيانات مؤرخة - المعلومات من قطر والبحرين تعود إلى عام 1995، على سبيل المثال. ومع ذلك، فإن أداء دول مجلس التعاون الخليجي التي تتوفر عنها بيانات أحدث عهداً، مثل عمان والكويت، كان ضعيفاً مقارنة بالبلدان النظيرة في الدخل.

ويخفي متوسط معدلات التقرّم في كل بلد فروقاً كبيرة داخل البلدان. وتصنف اللوحة أ من الشكل 2-2 بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حسب الدخل - باستثناء اليمن وسوريا وليبيا، التي يتم عرضها بشكل منفصل في اللوحة ب على نطاق مختلف. ولا يتم إدراج سوى البلدان التي لديها تقديرات لبيانات المسوح الأسرية. ويعرض الشكل معدلات التقرّم للخمس الأول (أفقر 20% من الأسر)، والخمس الثاني، والخمس الخامس (أغنى 20% من الأسر المعيشية). والفجوة كبيرة بين معدلات التقرّم بين أغنى الأسر وأفقرها في المنطقة. وهناك حالة متطرفة لهذا الوضع في اليمن قبل الانهيار الاقتصادي. وتقترب معدلات التقرّم لدى الأسر الفقيرة في المتوسط من 60%، بينما تقل معدلات التقرّم بين الأسر الغنية عن نصف هذه المعدلات. وتظهر آثار توزيع الدخل في المقارنات بين البلدان أيضاً. فعلى سبيل المثال، كان معدل التقرّم بين الأسر الغنية في عام 2017 في المغرب الأقل ثراء أقل من المعدل الكلي للتقرّم (15.1%) في عمان مرتفعة الدخل، وكذلك معدل التقرّم للأسر الفقيرة في عمان (شريحة الخمس الأول). علاوة على ذلك، فإن مجرد الانتقال من الخمس الأشد فقراً إلى ثاني أفقر خميس في كثير من بلدان المنطقة يؤدي إلى فرق ملموس في معدلات التقرّم.

الشكل 2-2: معدل انتشار التقرّم بحسب شرائح الثروة الخمسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا



المصادر: قاعدة بيانات التقديرات المشتركة بشأن سوء التغذية لدى الأطفال التي تحتفظ بها اليونيسف ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي، مايو/أيار 2022، ومؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي. التقديرات الواردة بالشكل تم تجميعها بواسطة قاعدة بيانات التقديرات المشتركة بشأن سوء التغذية لدى الأطفال من مصادر مثل: برنامج المسوح السكانية والصحية من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، والمسوح العنقودية (اليونيسف) متعددة المؤشرات، والمسوح الصحية الوطنية، والتعدادات، وغيرها من المصادر الممثلة وطناً.

ملحوظة: يستند الشكل إلى أحدث التقديرات المسحية المتاحة عن معدل التقرّم. ولم يدرج سوى البلدان المستوفية لمعيار توافر أحدث معدل للتقرّم مقسماً حسب الشرائح الخمسية بداية من العقد الأول من القرن الحالي. تشير الشريحة الخمسية الأولى إلى أفقر 20% والشريحة الخمسية الخامسة إلى أغنى 20%. يستخدم نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، وفقاً لتعادل القوة الشرائية (بالأسعار الجارية للدولار الدولي) كمؤشر بديل على مستوى التنمية الاقتصادية. أجريت مواءمة معدل التقرّم في آخر عام مع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، وفقاً لتعادل القوة الشرائية (بالأسعار الجارية للدولار الدولي) للعام نفسه. أخذت أحدث نقطة بيانات لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي وفقاً لتعادل القيمة الشرائية لسوريا (2010) من قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي. تستند شرائح الثروة الخمسية إلى درجات الثروة على أساس الأصول. قاعدة بيانات التقديرات المشتركة بشأن سوء التغذية لدى الأطفال تتبع الطريقة القياسية لخصائص الأسر وملكية الأصول من المسح السكاني والصحي والمسح العنقودي متعدد المؤشرات في مؤشر "الثروة" أو "الأصول". ويمكن تقسيم التقرّم بحسب الشرائح الخمسية للوضع الاجتماعي والاقتصادي باستخدام مؤشر الثروة هذا. كلنا مجموعتي البيانات تستخدم تحليل المكونات الرئيسية لتجميع الردود على الأسئلة المعنية بملكية الأصول وسمات المساكن في مؤشر الوضع الاجتماعي والاقتصادي على مستوى الأسر (انظر دوسزا وغاتي وكراي، 2019).

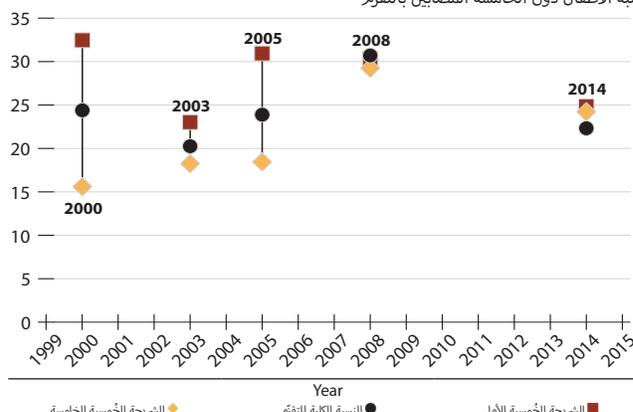
ويتتبع الشكل 2-3 معدلات التقرّم الخمسية الإجمالية والأولى والخامسة في مصر والضفة الغربية وقطاع غزة بمرور الوقت. وهذان هما الاقتصادان الوحيدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا اللذان تتوفر فيهما أربعة تقديرات مسحية على الأقل منذ عام 2000. وفي مصر، لا تشير البيانات إلى اتجاه تنازلي واضح في معدلات التقرّم بمرور الوقت (انظر الشكل 2-3، اللوحة أ).²⁷ وكان المعدل العام للتقرّم

27 لا يبدو أن هناك علاقة واضحة بين معدلات التقرّم في مصر ومستوى التنمية مع مرور الوقت. فبين عامي 2003 و2008، زادت معدلات التقرّم جنباً إلى جنب مع الزيادة في نصيب الفرد من الدخل. ثم، بين عامي 2008 و2014، انخفضت معدلات التقرّم جنباً إلى جنب مع الزيادة في نصيب الفرد من الدخل.

الشكل 2-3: الاتجاهات العامة في انتشار التقرُّم بحسب شرائح الثروة الخمسية - مصر والضفة الغربية وقطاع غزة

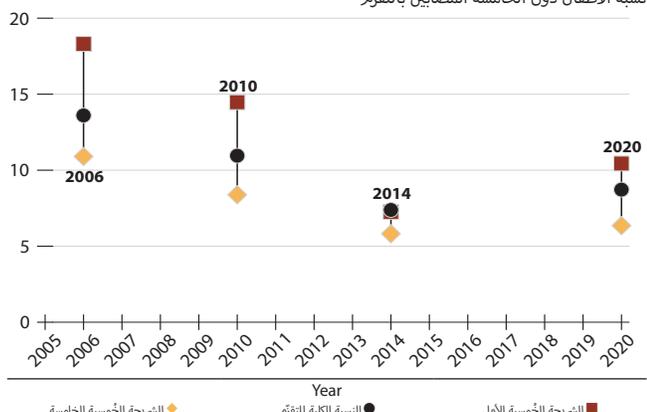
اللوحه أ- مصر

نسبة الأطفال دون الخامسة المصابين بالتقرُّم



اللوحه ب- الضفة الغربية وقطاع غزة

نسبة الأطفال دون الخامسة المصابين بالتقرُّم

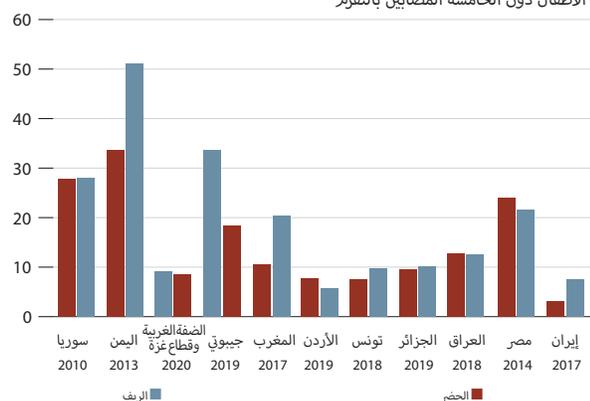


المصدر: قاعدة بيانات التقديرات المشتركة بشأن سوء التغذية لدى الأطفال التي تحتفظ بها اليونيسف ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي، مايو/أيار 2022. التقديرات الواردة بالشكل تم تجميعها بواسطة قاعدة بيانات التقديرات المشتركة بشأن سوء التغذية لدى الأطفال من مصادر مثل: المسوح السكانية والصحية في مصر من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، والمسوح العنقودية متعددة المؤشرات للضفة الغربية وقطاع غزة من اليونيسف، ومسوح مشروع الدول العربية للصحة الأسرية.

ملحوظة: يتضمن الشكل فقط بلدان المنطقة التي لديها أربعة تقديرات مسحية على الأقل منذ عام 2000 - مصر والضفة الغربية وقطاع غزة. تشير الشريحة الخمسية الأولى إلى أفقر 20% والشريحة الخمسية الخامسة إلى أغنى 20%. تستند شرائح الثروة الخمسية إلى درجات الثروة على أساس الأصول. قاعدة بيانات التقديرات المشتركة بشأن سوء التغذية لدى الأطفال تتبع الطريقة القياسية لضم خصائص الأسر وملكية الأصول من المسح السكاني والصحي والمسح العنقودي متعدد المؤشرات في مؤشر "الثروة" أو "الأصول". ويمكن تقسيم التقرُّم بحسب الشرائح الخمسية للوضع الاجتماعي والاقتصادي باستخدام مؤشر الثروة هذا. كلتا مجموعتي البيانات تستخدم تحليل المكونات الرئيسية لتجميع الردود على الأسئلة المعنية بملكية الأصول وسمات المساكن في مؤشر الوضع الاجتماعي والاقتصادي على مستوى الأسر (انظر دسوزا وغاتي وكراي، 2019).

الشكل 2-4: معدل انتشار التقرُّم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حسب المناطق الحضرية والريفية

نسبة الأطفال دون الخامسة المصابين بالتقرُّم



المصدر: قاعدة بيانات التقديرات المشتركة بشأن سوء التغذية لدى الأطفال التي تحتفظ بها اليونيسف ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي، مايو/أيار 2022. ملحوظة: يستند الشكل إلى أحدث تقدير مسحي متاح عن معدلات التقرُّم. وتعرض البلدان بترتيب تصاعدي حسب نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في 2022.

في عام 2014 أعلى مما أُبلغ عنه في عام 2003. وعلى النقيض من الأنماط السائدة في بلدان أخرى في المنطقة ومن الشواهد العالمية، لا يوجد اختلاف يذكر في معدلات التقرُّم في مصر بين الخميس الأول والخامس في أحدث سنة (2014) لم يكن هذا هو الحال دائما²⁸. ولم يكن هذا هو الحال دائما. وفي عامي 2000 و2005، كانت هناك فجوة كبيرة في معدلات التقرُّم بين أغنى وأفقر الشرائح الخمسية. وتقلصت الفجوة بدرجة كبيرة في عامي 2008 و2014، على الرغم من أن معدلات التقرُّم بين الأغنياء والفقراء كانت أعلى من المعدلات الإجمالية للتقرُّم في مصر في عامي 2003 و2005.²⁹ ويتراجع معدل التقرُّم الكلي في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ عام 2006، باستثناء علامة تصاعدية في عام 2020 (انظر الشكل 2-3، اللوحه ب).³⁰ ويرجع ذلك على الأرجح إلى انخفاض نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بسبب الجائحة. وكانت الفجوة في معدلات التقرُّم بين أغنى وأفقر الشرائح الخمسية كبيرة بشكل ملحوظ في عامي 2006 و2010، لكنها تقلصت كثيرا في عام 2014، قبل أن تتوسع مرة أخرى في عام 2020، وإن لم يكن بنفس القدر عام 2010.³¹

28 انظر أفيتابيلي وآخرون (2020).

29 بالنسبة لكل من عامي 2008 و2014، فإن معدلات التقرُّم الإجمالية في مصر تقع خارج حدود الشرائح الخمسية الفقيرة والغنية بسبب العلاقة غير الرتيبة بين الاستهلاك / الإنفاق ومعدلات التقرُّم. وربما يرجع ذلك إلى وجود مشاهدات متطرفة في البيانات.

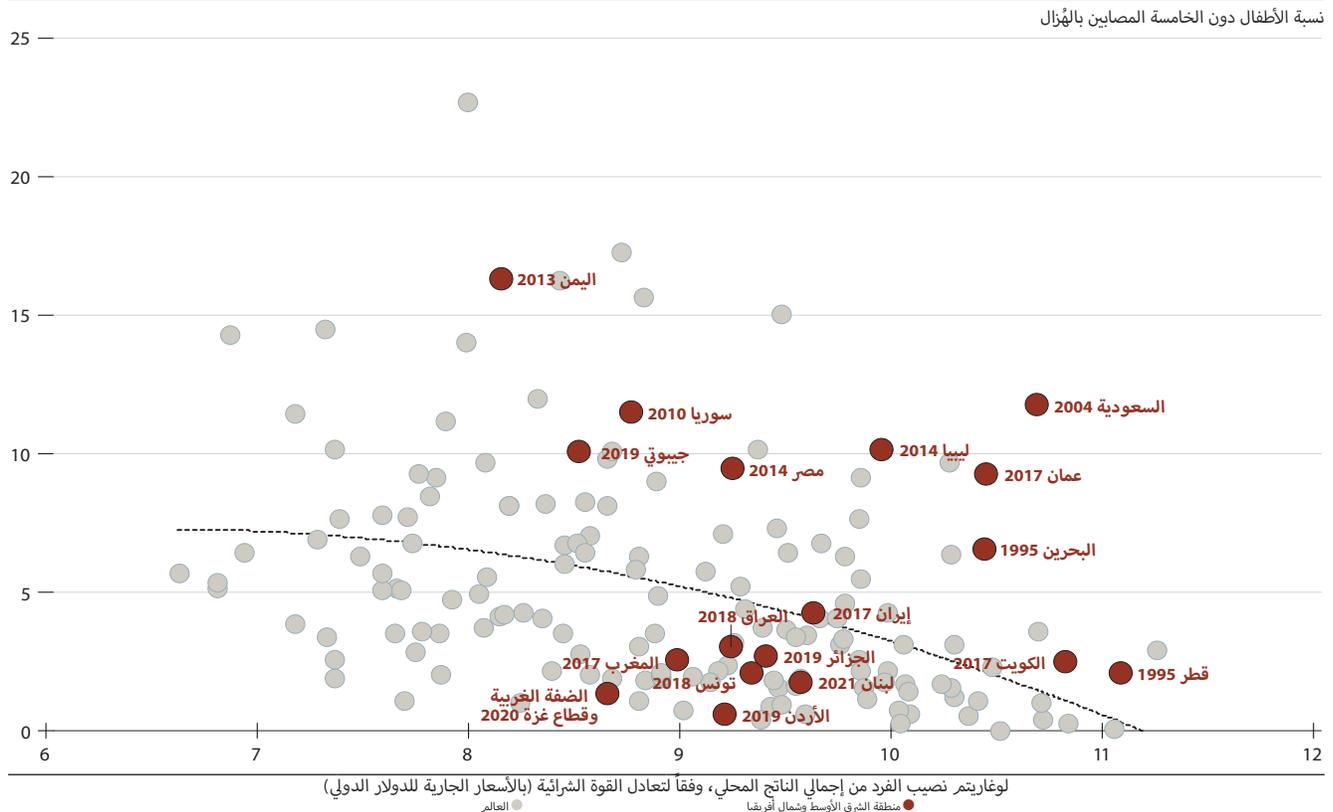
30 ترتبط معدلات التقرُّم في الضفة الغربية وغزة ارتباطا عكسيا بمستوى التنمية مع مرور الوقت. فبين عامي 2006 و2014، انخفضت معدلات التقرُّم مع ارتفاع نصيب الفرد من الدخل. ثم ارتفعت معدلات التقرُّم في عام 2020 مع انخفاض نصيب الفرد من الدخل.

31 في عام 2014، كانت معدلات التقرُّم الرجالية في الضفة الغربية وقطاع غزة تقع خارج حدود الشرائح الخمسية الفقيرة والغنية بسبب العلاقة غير الرتيبة بين الاستهلاك / الإنفاق ومعدلات التقرُّم. وربما يرجع ذلك إلى وجود مشاهدات متطرفة في البيانات.

وقد تكون الأسر الريفية أكثر فقراً وبالتالي أكثر عرضة للخدمات التي تؤدي إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي. وقد تكون المنشآت الصحية محدودة أو يتعذر الوصول إليها في المناطق الريفية. ومعظم اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هي بلدان مستوردة صافية للمواد الغذائية، ولذلك فمن غير المرجح أن تصاحب الارتفاعات الحادة في أسعار المواد الغذائية زيادة في الدخل في المناطق الريفية - على النقيض من الاقتصادات الأخرى التي تنخرط فيها المناطق الريفية في الغالب في الأنشطة الزراعية وتستفيد بوجه عام من ارتفاع أسعار المواد الغذائية. ويبين الشكل 2-4 أن ثمانية من بين 11 بلداً في المنطقة تتوفر عنها بيانات لديها معدلات تقزم أعلى في المناطق الريفية منها في المناطق الحضرية. كما أن معدلات الفقر تكون أعلى في العادة بالأرياف في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. غير أن الحصول على تقديرات دقيقة لمعدلات الفقر في المدن والريف بالمنطقة يمثل تحدياً. وقد تكون السياسات أكثر فعالية إذا كانت تراعي الفروق في القطاعات الريفية والحضرية من الاقتصاد.

ويبين الشكل 2-5 الارتباط بين الدخل وانتشار الهزال بين الأطفال دون سن الخامسة في 155 بلداً من البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء. معدل الهزال هو النسبة المئوية للأطفال بين الولادة و 59 شهراً ممن تقل نسبة وزنهم قياساً إلى الطول بأكثر من انحرافين معيارين عن القيمة الوسيطة في معايير منظمة الصحة العالمية لنمو الطفل. ويعتبر الهزال مؤشراً على وجود مشاكل خطيرة في صحة الطفل. وهذا الارتباط سلبي، مما يعني تراجع الهزال مع زيادة التنمية. وكما هو الحال مع معدلات التقزم، فإن أداء العديد من بلدان المنطقة أسوأ بشكل ملحوظ من نظيراتها في الدخل، وهو ما يلفت الانتباه بشكل خاص بالنسبة لاقتصادات مجلس التعاون الخليجي.

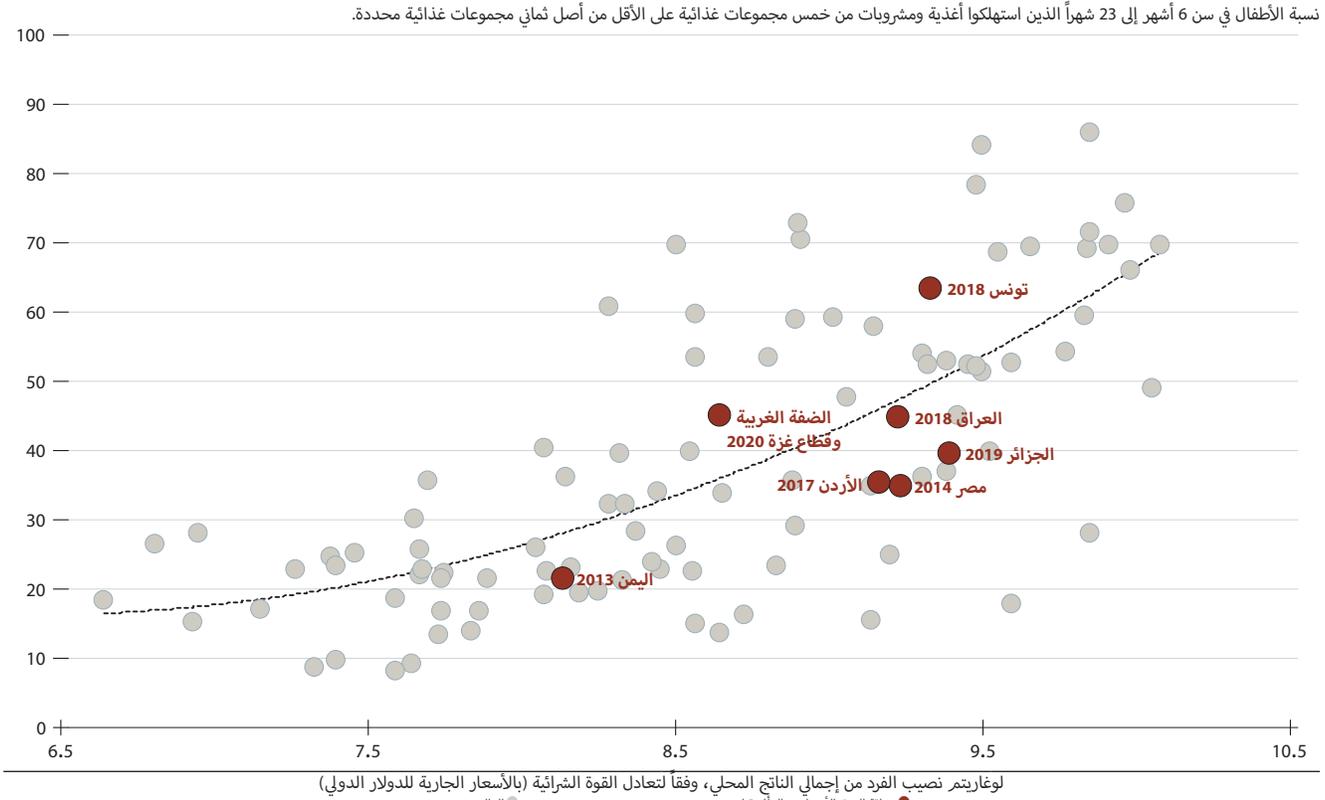
الشكل 2-5: معدل انتشار الهزال: بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مقابل البلدان المناظرة في الدخل



المصادر: قاعدة بيانات التقديرات المشتركة بشأن سوء التغذية لدى الأطفال التي تحتفظ بها اليونيسف ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي، مايو/أيار 2022، ومؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي. ملحوظة: تم إنشاء الشكل باستخدام أحدث التقديرات المسحية المتاحة عن معدلات الهزال. معدل الهزال هو النسبة المئوية للأطفال دون سن الخامسة ممن تقل نسب وزنهم قياساً إلى الطول بمقدار انحرافين معيارين أو أكثر عن القيمة الوسيطة وفقاً لمعايير منظمة الصحة العالمية لنمو الأطفال. يستخدم نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، وفقاً لتعادل القوة الشرائية (بالأسعار الجارية للدولار الدولي) كمؤشر بديل على مستوى التنمية الاقتصادية. أجريت موازنة لمعدل الهزال في آخر عام مع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، وفقاً لتعادل القوة الشرائية (بالأسعار الجارية للدولار الدولي) للعام نفسه. وفي البلدان التي لا يوجد لها بيانات استخدم نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، وفقاً لتعادل القوة الشرائية (بالأسعار الجارية للدولار الدولي) لأقرب عام متاح. النقاط البيانية لكل من قطر (1995) والصومال (2012) وسوريا (2010) مأخوذة من قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي. يستند الشكل إلى عينة من 155 بلداً، من بينها 126 اقتصاداً نامياً و 29 اقتصاداً متقدماً - بما فيها الولايات المتحدة وألمانيا وبلجيكا والبرتغال.

وانعدام الأمن الغذائي هو نتيجة لديناميات مختلفة في سلوك الأسرة. فعندما ترتفع أسعار المواد الغذائية، كما هو الحال في الآونة الأخيرة، يقل احتمال أن تتمكن الأسر من شراء أغذية معينة، وهو ما يؤثر على كمية الغذاء و/أو الأسعار الحرارية التي قد يستهلكها الأطفال. كما أن الأسعار النسبية للمواد الغذائية قد تتغير - ربما بسبب الدعم على بعض البنود - مما يحوّل الإنفاق على المواد الغذائية إلى أغذية أقل تكلفة، وغالبا ما تكون أقل تغذية. وبعبارة أخرى، قد يضغط انعدام الأمن الغذائي على الأسر لتغيير تركيبة أنظمتها الغذائية. وهناك شواهد على أن دعم المواد الغذائية يزيد السمعة في الاقتصادات منخفضة ومتوسطة الدخل (أباي وآخرون، 2022)، وخصوصا في مصر (إيكر وآخرون، 2016). ويكتسي المحتوى التغذوي للنظم الغذائية أهمية بالنسبة للأطفال، ويواجه العديد من الاقتصادات - لا سيما في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل - العبء المزدوج لسوء التغذية - حيث يتعايش نقص التغذية مع السمعة. وينتشر دعم المواد الغذائية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كما هو مبين في الجزء الأول. ويبين الشكل 2-6 وجود ارتباط إيجابي بين مستوى النمو ومدى وصول الأطفال إلى الحد الأدنى من التنوع الغذائي - وهي النسبة المئوية للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و 23 شهرا الذين يستهلكون خمسا من الفئات الغذائية الثماني المحددة. المجموعات الغذائية المدرجة في مؤشر التنمية متعددة الفئات هي: لبن الأم؛ الحبوب والجزور والدرنات؛ البقوليات والمكسرات؛ منتجات الألبان (حليب الرضع والحليب والزبادي والجبن)؛ أغذية اللحم (اللحوم والأسماك والدواجن ولحوم الكبد/الأعضاء)؛ البيض؛ الفواكه والخضروات الغنية بفيتامين ألف؛ الفواكه والخضروات الأخرى. وهذا الارتباط منصوص عليه في 99 اقتصادا، جميعها تقريبا بلدان نامية. ومن بين اقتصادات المنطقة السبعة التي شملتها العينة، كان أداء اثنين فقط أفضل من نظيرتهما في الدخل. فاليمن على قدم المساواة مع نظراء الدخل، لكن هذه البيانات مأخوذة من قبل الصراع الداخلي، ومن المرجح أن يكون الوضع أسوأ بكثير الآن. وتشير هذه النتائج إلى أن التحدي في المنطقة ليس مجرد تناول الأسعار الحرارية، ولكن تنوع الأسعار الحرارية التي يستهلكها الأطفال.

الشكل 2-6: الحد الأدنى للتنوع الغذائي: بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مقابل البلدان المناظرة في الدخل



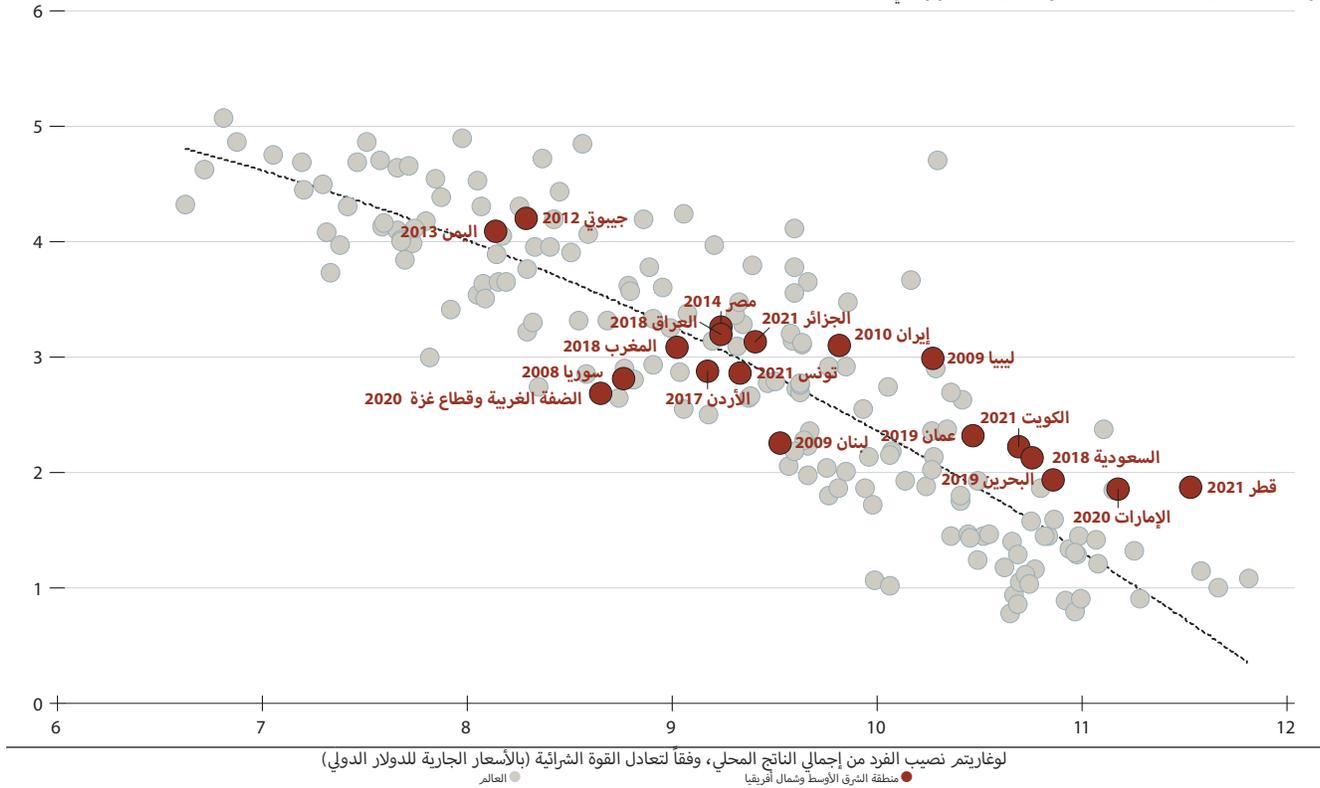
المصادر: قواعد بيانات اليونيسف العالمية لتغذية الرضع وصغار الأطفال، سبتمبر/أيلول 2021، استناداً إلى المسوح السكانية والصحية من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية؛ المسوح العنقودية متعددة المؤشرات من اليونيسف، وغير ذلك من المسوح والتعدادات الوطنية ومؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي.

ملحوظة: تم إنشاء الشكل باستخدام أحدث التقديرات المتاحة من مؤشر الحد الأدنى للتنوع الغذائي. المجموعات الغذائية الثماني المدرجة في مؤشر الحد الأدنى للتنوع الغذائي هي: لبن الأم؛ الحبوب والجزور والدرنات؛ البقوليات والمكسرات؛ منتجات الألبان (حليب الرضع والحليب والزبادي والجبن)؛ أغذية اللحم (اللحوم والأسماك والدواجن ولحوم الكبد/الأعضاء)؛ البيض؛ الفواكه والخضروات الغنية بفيتامين ألف؛ الفواكه والخضروات الأخرى. يستخدم نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، وفقاً لتعادل القوة الشرائية (بالأسعار الجارية للدولار الدولي) كمؤشر بديل على مستوى التنمية الاقتصادية. أجريت موازنة لمؤشر الحد الأدنى للتنوع الغذائي في آخر عام مع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، وفقاً لتعادل القوة الشرائية (بالأسعار الجارية للدولار الدولي) للعام نفسه. يستند الشكل إلى عينة من 99 بلداً، من بينها اقتصاد متقدم واحد (أوروغواي) و 98 اقتصاداً نامياً.

وفي الحالات القصوى، يمكن أن يؤدي انعدام الأمن الغذائي إلى ارتفاع معدل وفيات الأطفال. وهذا أثر فوري لانعدام الأمن الغذائي وليس من محاور تركيز هذا التقرير، ولكن من المهم الإقرار به نظراً لتأثيره المدمر. فضلاً عن ذلك، تعطي معدلات وفيات الأطفال مؤشراً على الحالة العامة لتغذية الأطفال وصحتهم. ويبين الشكل 2-7 الارتباط بين الدخل ووفيات الأطفال دون سن الخامسة في 190 بلداً من البلدان النامية والمتقدمة. فقبل تفشي جائحة كورونا وارتفاع أسعار الغذاء في عام 2022 في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كان يتوفى في المتوسط 21 طفلاً من كل ألف مولود حي، قبل بلوغهم سن الخامسة. وكان أداء العديد من بلدان المنطقة أقل من البلدان النظيرة في الدخل، وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي. وسجل كل من اليمن وجيبوتي أعلى معدل لوفيات الأطفال بين بلدان المنطقة في العينة.

الشكل 2-7: معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة: بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مقابل البلدان المناظرة في الدخل

لوغاريتم معدل وفيات الأطفال دون 5 سنوات (لكل 1000 مولود حي)



المصادر: قاعدة بيانات فريق الأمم المتحدة المشترك بين الوكالات المعني بتقدير وفيات الأطفال، ديسمبر/كانون الأول 2021؛ مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي؛ المسوح السكانية والصحية من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية؛ المسوح العنقودية متعددة المؤشرات من اليونيسف، المسوح الصحية الوطنية والتعدادات والسجلات الحيوية الوطنية والسجلات الحيوية المرسل إلى منظمة الصحة العالمية وفريق الأمم المتحدة المشترك بين الوكالات المعني بتقدير وفيات الأطفال وغير ذلك من المصادر الممثلة وطنياً.

ملحوظة: يستخدم الشكل أحدث التقديرات المسحية المتاحة عن معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة. معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة هو نسبة المواليد الجدد الذين يتوفون قبل بلوغ سن الخامسة من كل 1000 مولود حي. يستخدم نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، وفقاً لتعادل القوة الشرائية (بالأسعار الجارية للدولار الدولي) كمؤشر بديل على مستوى التنمية الاقتصادية. أجريت موازنة لمعدل وفيات الأطفال في آخر عام مع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، وفقاً لتعادل القوة الشرائية (بالأسعار الجارية للدولار الدولي) للعالم نفسه. وفي البلدان التي لا يوجد لها بيانات استخدم نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، وفقاً لتعادل القوة الشرائية (بالأسعار الجارية للدولار الدولي) لأقرب عام متاح. النقاط البيانية للكويت (2020) وجنوب السودان (2008) وفنزويلا (2011) مأخوذة من قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي. النقاط البيانية لكل من أندورا (2021) وجيبوتي (2012) والصومال (2012) وسوريا (2010) مأخوذة من قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي. ويستند هذا الشكل إلى عينة من 189 بلداً - 58 اقتصاداً متقدماً و 131 اقتصاداً نامياً.

ومما يزيد مشكلات صحة الأطفال وتغذيتهم في المنطقة تعقيداً، عدم امتلاك الكثير من بلدان المنطقة سوى القليل من المعلومات عن الحالة الراهنة لصحة الطفل. وتمثل المسوح السكانية والصحية للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والمسوح العنقودية متعددة المؤشرات لليونيسف المصادر الرئيسية للبيانات الواردة في هذا القسم. وعدد قليل من بلدان المنطقة يجري مسحاً خاصة بها تتضمن وحدات تساعد على تقييم حالة صحة الأطفال وتغذيتهم. غير أن البيانات تتسم بنقص كبير في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويلخص الجدول 1-2 مدى توفر بيانات مسحية بالمنطقة تغذي قاعدة بيانات اليونيسف ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي بشأن التقديرات المشتركة لسوء التغذية بين الأطفال، والتي تعد واحدة من أكثر مجموعات البيانات المتاحة شمولاً، فضلاً عن الجداول الزمنية لتلك

المسوح. وتقارن بلدان المنطقة مرجعياً بالمكسيك التي أجرت أحدث مسح عن الصحة والتغذية في عام 2020. ويعد الكثير من بيانات المنطقة متقادماً، فلا يوجد سوى خمسة بلدان فقط من بين 19 بلداً بالمنطقة لديها تقديرات مسحية منذ عام 2018، أي أسبق من المعيار المرجعي للمكسيك لعام 2020 بعامين. ولم يكن هناك سوى 11 من بين 19 بلداً في المنطقة أجرى مسحاً أسرياً ذا صلة بالموضوع منذ عام 2015 (السنوات الخمس السابقة على المعيار المرجعي المتمثل في المكسيك عام 2020). وبعض بلدان المنطقة لديها مسوح يعود تاريخها إلى عام 1995 (البحرين وقطر) و 2004 (السعودية). وبالنظر إلى الصدمات المضاعفة الأخيرة الناجمة عن الجائحة والصراع والتخلف عن سداد الديون وانعدام الأمن الغذائي، صار جمع بيانات القياسات البشرية الرئيسية - مثل الطول والوزن - أمراً ملحاً للشروع في إجراءات فعالة على صعيد السياسات لإعادة بناء الخسائر في رأس المال البشري للأطفال.

الجدول 1-2: توافر المسوح التي تستخدمها قاعدة بيانات التقديرات المشتركة بشأن سوء التغذية لدى الأطفال لليونسيف ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تحديث عام 2022

البلد	توفر بيانات سوء التغذية لدى الأطفال	أحدث سنة مسح متاحة	توفر البيانات الحديثة خلال السنوات الخمس الماضية السابقة لعام 2020	مصدر البيانات لأحدث مسح متاح	المصدر بالتفصيل لأحدث مسح متاح
الجزائر	√	2019	√	MICS	المسوح العنقودية متعددة المؤشرات في الجزائر
البحرين	√	1995	X	GFHS	مسح صحة الأسرة في الخليج: مسح صحة الأسرة في البحرين
جيبوتي	√	2019	√	SMART	مسح الحالة التغذوية مع منهجية مبادرة المتابعة الموحدة وتقييم الإغاثة والحالات الانتقالية
مصر	√	2014	X	DHS	المسح السكاني الصحي في مصر
إيران	√	2017	√	NNS	المسح الوطني للتغذية: مسح قياس العظام والتغذية والنمو لدى الأطفال
العراق	√	2018	√	MICS	المسوح العنقودية متعددة المؤشرات في العراق
الأردن	√	2019	√	NNS	المسح الوطني للتغذية: المسح الوطني للمغذيات الدقيقة والتغذية في الأردن
الكويت	√	2017	√	KNSS	نظام مراقبة التغذية في الكويت
لبنان	√	2021	√	SMART	المسح الخاص بمبادرة المتابعة الموحدة وتقييم الإغاثة والحالات الانتقالية في لبنان
ليبيا	√	2014	X	PAPFAM	مشروع الدول العربية للصحة الأسرية: المسح الوطني الليبي لصحة الأسرة
المغرب	√	2017	√	PAPFAM	مشروع الدول العربية للصحة الأسرية: المسح الوطني للسكان وصحة الأسرة في المملكة المغربية
عمان	√	2017	√	NNS	المسح الوطني للتغذية في عمان

الجدول 2-1: توافر المسوح التي تستخدمها قاعدة بيانات التقديرات المشتركة بشأن سوء التغذية لدى الأطفال لليونسيف ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تحديث عام 2022					
البلد	توفر بيانات سوء التغذية لدى الأطفال	أحدث سنة مسح متاحة	توفر البيانات الحديثة خلال السنوات الخمس الماضية السابقة لعام 2020	مصدر البيانات لأحدث مسح متاح	المصدر بالتفصيل لأحدث مسح متاح
قطر	√	1995	X	Other	التقييم الوطني للتغذية في قطر، تقرير مهمة، منظمة الصحة العالمية.
السعودية	√	2004	X	Other	المؤذن م.ع.، الحريش ع.س.، السلوم ع.ع.، القرشي م.م.، العمر أ.ع. 2007. مخططات النمو للأطفال والمراهقين السعوديين. المجلة الطبية السعودية، 28، ص 1568-1555.
سوريا	√	2010	X	PAPFAM	مشروع الدول العربية للصحة الأسرية: مسح صحة الأسرة في الجمهورية العربية السورية
تونس	√	2018	√	MICS	المسح العنقودي متعدد المؤشرات في تونس
الإمارات	X	-	X	-	-
الضفة الغربية وقطاع غزة	√	2020	√	MICS	المسح الفلسطيني العنقودي متعدد المؤشرات
اليمن*	√	2013	X	DHS	المسح الوطني الصحي الديموغرافي في اليمن
الإجمالي من بين 19 بلداً	18	5 بلدان تفي بمعيار المكسيك بشأن توافر مسوح أجريت خلال أقل من عامين قبل عام 2020	11		
المكسيك	√	2020	√	Other	المسوح الوطنية للصحة والتغذية: المسح الوطني للصحة والتغذية وجائحة كورونا

المصدر: حسابات خبراء البنك الدولي استناداً إلى قاعدة بيانات اليونسيف ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي بشأن التقديرات المشتركة لسوء التغذية بين الأطفال، مايو/أيار 2022. ملحوظة: * لدى اليمن مسح جديد خاص بمبادرة المتابعة الموحدة وتقييم الإغاثة والحالات الانتقالية في عام 2021، ويجري حالياً استعراض هذا المسح لإدراجه في قاعدة البيانات المشتركة لليونسيف ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي.

3-2 توقع تفاقم انعدام الأمن الغذائي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

نتقل في هذا القسم إلى الحاضر وننظر إلى المستقبل، معتمدين على رؤى متبصرة مستمدة من توقعات انعدام الأمن الغذائي. وتعد البيانات الخاصة بحالة تغذية الأطفال وصحتهم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا متقدمة إلى حد كبير، وقد جمعت قبل ارتفاع معدل التضخم في المنطقة وفي جميع أنحاء العالم. ونظراً لإسهام ارتفاع أسعار الغذاء في الارتفاع الفوري في انعدام الأمن الغذائي، هناك حاجة إلى بيانات عن الأوضاع الراهنة لانعدام الأمن الغذائي وربما مؤشرات منذرة بحالات انعدام الأمن الغذائي في المستقبل، لفهم الأخطار التي تهدد سبل كسب الرزق في المنطقة.³²

32 هناك نقص في البيانات عن انعدام الأمن الغذائي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وقد رصدت الأوضاع الحادة في اليمن فقط من خلال التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي. وفي البلدان المتوسطة الدخل، تتوفر بيانات سنوية عن انتشار انعدام الأمن الغذائي الشديد من منظمة الأمم المتحدة للتغذية والزراعة، ولكن لا تتوفر للبلدان المنخفضة الدخل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، التي يعد انعدام الأمن الغذائي فيها أسوأ على الأرجح. فضلاً عن ذلك، تشر هذه المؤشرات بعد مدة تأخر تصل إلى عامين، وبالتالي لا تعكس آثار صدمات النمو والتضخم الأخيرة.

في إيران، و2.4 مليون في المغرب. وترتفع معدلات انتشار انعدام الأمن الغذائي في الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل والبلدان المنخفضة الدخل في المنطقة بدرجة كبيرة عن نظيراتها في الدخل. ويعدّ أداء اقتصادات الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل في المنطقة أفضل قليلاً من نظيراتها. وفي عينة البلدان منخفضة الدخل، فإن معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي الحاد مرتفع للغاية، إذ يبلغ 50.8% في سوريا و99% في اليمن. فكلا البلدين من الدول الهشة والمتأثرة بالصراع، وصنفتها من المناطق التي تمر بأزمة من قبل التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي (انظر الإطار 2-ب-1). وتجدر الإشارة إلى أن هذه التقديرات لا تأخذ في الحسبان الزلازل التي ضربت سوريا

الإطار 2-ب-1: التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي للجوع والمجاعات

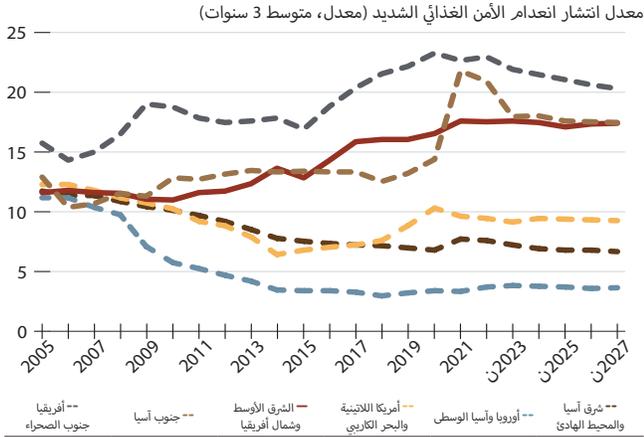
يصف التصنيف المرحلي المتكامل - الذي أنشأه اتحاد من الحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية - شدة حالات الطوارئ الغذائية. ويصنف التصنيف المرحلي المتكامل انعدام الأمن الغذائي للأسر والمناطق وفقاً لمقياس من خمس مراحل، هي: الحد الأدنى؛ الشدة؛ الأزمة؛ الطوارئ؛ المجاعة (انظر الجدول 2-ب-1) ويعرّف التصنيف المرحلي المتكامل المجاعة بأنها عدم القدرة المطلقة على الحصول على الغذاء لجميع السكان أو مجموعة فرعية من السكان على نحو يمكن أن يتسبب في الوفاة على المدى القصير. ولما كانت المرحلة الخامسة تنطبق على فئة سكانية، فعندما تحدث الظروف ذاتها في مجموعة أسرية يطلق عليها كارثة. وتتسم مجاعة المرحلة الخامسة التي تقع في منطقة ما بغاية الشدة، إلى درجة أنه حتى مع وجود مساعدات إنسانية سيظل خمس الأسر يعاني من نقص حاد في المواد الغذائية وغيرها من الاحتياجات الأساسية الأخرى وتكون معدلات الجوع والموت والعوز واضحة. ويجب أن توافق على إعلان حالة المجاعة لجنة استعراض المجاعة وفقاً للتصنيف المرحلي المتكامل، تتألف من خبراء بارزين في مجال الأمن الغذائي. وتعرف بؤر الجوع الساخنة بتلك الحالات التي يتوقع أن يتفاقم فيها انعدام الأمن الغذائي الحاد. وحتى أكتوبر/تشرين الأول 2022، صنفت سوريا واليمن بمعاناتهما من المرحلة الثالثة من التصنيف المرحلي المتكامل، أي مرحلة "الأزمة". كما صنف برنامج الأغذية العالمي سوريا باعتبارها بؤرة جوع ساخنة مثيرة لقلق كبير للغاية وصنف اليمن باعتباره مثيراً لأعلى درجات القلق.

جدول الإطار 2-ب-1: توصيف مراحل انعدام الأمن الغذائي وفقاً للتصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي (المنطقة)

المرحلة الأولى: الحد الأدنى	الأسر قادرة على تلبية الاحتياجات الغذائية وغير الغذائية الأساسية دون الانخراط في إستراتيجيات غير نمطية وغير مستدامة للحصول على الغذاء والدخل
المرحلة الثانية: الشدة	تستهلك الأسر استهلاكاً غذائياً كافياً إلى الحد الأدنى، لكنها غير قادرة على تحمل بعض النفقات الأساسية غير الغذائية دون الانخراط في إستراتيجيات للتكيف مع الضيق.
المرحلة الثالثة: الأزمة	وفيها تكون الأسر إما: • تعاني من فجوات في استهلاك الغذاء تنعكس في ارتفاع معدل سوء التغذية الحاد أو زيادته عن المعتاد؛ أو • تكون قادرة بدرجة طفيفة على تلبية الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية لكن مع استنزاف أصول كسب الرزق الأساسية أو من خلال إستراتيجيات للتكيف مع الأزمة.
المرحلة الرابعة: الطوارئ	وفيها تكون الأسر إما: • تعاني من فجوات كبيرة في استهلاك الغذاء تنعكس في شدة ارتفاع معدل سوء التغذية الحاد أو زيادة الوفيات؛ أو • قادرة على الحد من هذه الفجوات الكبيرة لكن من خلال استخدام إستراتيجيات طارئة لكسب الرزق وتصفية الأصول.
المرحلة الخامسة: المجاعة	تعاني الأسر من نقص شديد في الغذاء و/أو الاحتياجات الأساسية الأخرى حتى بعد تطبيق إستراتيجيات التكيف بشكل كامل. وتكون معدلات الجوع والموت والعوز وسوء التغذية الحاد واضحة. ويجب أن تكون مستويات سوء التغذية الحاد والوفيات مرتفعة للغاية في تلك المنطقة.

المصدر: <https://www.ipcinfo.org/ipcinfo-website/resources/resources-details/en/c/1129202/>; <https://fews.net/IPC/>

الشكل 2-10: معدل انتشار الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد على مستوى المناطق بمرور الزمن



المصدر: تقديرات أكتوبر/تشرين الأول 2022، وفقاً لأندريه، بي.بي.جيه. (2022): الآفاق المستقبلية لانعدام الأمن الغذائي العالمي المتسقة مع تنبؤات الاقتصاد الكلي المسترشدة بالتعلم الآلي. ملحوظة: تستبعد العينة البلدان مرتفعة الدخل بما في ذلك دول مجلس التعاون الخليجي - البحرين والكويت وعمان وقطر والسعودية والإمارات. ولا تأخذ هذه البيانات في الحسبان تبعات الزلازل التي ضربت سوريا عام 2023. معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي الشديد هو نسبة الأشخاص ضمن السكان الذين يعيشون في أسر مصنفة على أنها تعاني من انعدام الأمن الغذائي الشديد. تصنف الأسرة على أنها تعاني من انعدام الأمن الغذائي الشديد، إذا أفاد شخص بالغ واحد على الأقل في الأسرة باضطرابه إلى خفض كمية الغذاء المستهلكة في الاثني عشر شهرا الماضية، أو تقويت الوجبات، أو الشعور بالجوع، أو اضطراره إلى إهماء يوم واحد دون تناول الطعام بسبب نقص المال أو الموارد الأخرى.

من 5.3% في عام 2005 إلى 50.8% متوقعة في عام 2023؛ وفي اليمن، ارتفع من 10.1% في عام 2005 إلى 99% متوقعة في عام 2023 (انظر الشكل 2-11، اللوحة ج). وتعد البلدان النامية المصدرة للنفط، باستثناء ليبيا، في وضع أفضل مما كانت عليه في بداية فترة العينة (انظر الشكل 2-11 اللوحة أ)، وإن شهد انعدام الأمن الغذائي قفزة في الجزائر بسبب الجفاف. وارتفع انعدام الأمن الغذائي في ليبيا بسبب الحرب الأهلية الثانية في عام 2014.³³ وثمة تفاوت كبير في الاقتصادات النامية المستوردة للنفط (انظر الشكل 2-11 اللوحة ب). وقد زاد انعدام الأمن الغذائي زيادة كبيرة في لبنان، ومن المتوقع أن يزداد سوءاً، إذ تدهور الوضع الاقتصادي والسياسي في لبنان تدهوراً كبيراً منذ عام 2019، حيث زاد انعدام الأمن الغذائي بسبب التضخم المفرط، وانخفاض قيمة الليرة اللبنانية، ورفع الدعم عن الأدوية والوقود والمستلزمات الأخرى. وجيبوتي والأردن هما البلدان الوحيدان من البلدان النامية الأخرى المستوردة للنفط، اللتان تبدآن الفترة بأداء أسوأ. فكل منهما ضربته موجات من الجفاف تسببت في انخفاض إنتاج المواد الغذائية المحلية. وتسببت الجائحة في ارتفاعات حادة في انعدام الأمن الغذائي في الأردن والمغرب وتونس والتي تراجعت منذ ذلك الحين. ويشهد المغرب نوبة جفاف منذ عام 2022. وانخفض انعدام الأمن الغذائي في مصر والضفة الغربية وقطاع غزة خلال فترة العينة. لكن لا تزال الضفة الغربية وقطاع غزة عرضة للتغيرات في أسعار الغذاء العالمية بسبب اعتمادها على الواردات الغذائية. ويتجلى ذلك في الزيادة الحادة في انتشار انعدام الأمن الغذائي في عام 2022.

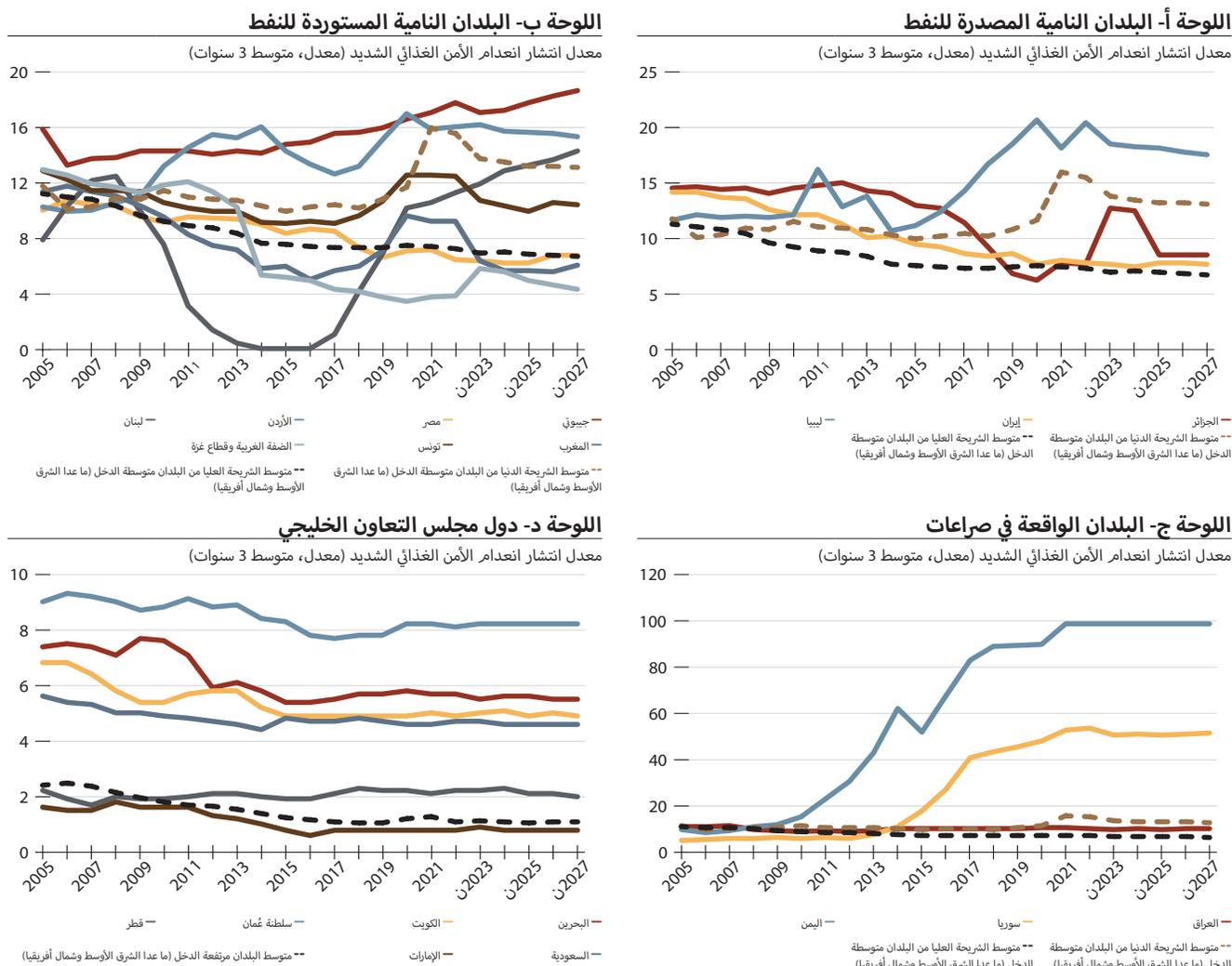
يبين الشكل 2-11 اللوحة د أن انعدام الأمن الغذائي في دول مجلس التعاون الخليجي قد تراجع في معظمه أو ظل ثابتاً. غير أن أداء هذه الدول على مدى هذه الفترة كان دائماً أسوأ كثيراً من أداء الاقتصادات الأخرى المرتفعة الدخل. ووحدها الإمارات كانت على قدم المساواة مع نظيراتها في الدخل. وعلى النقيض من ذلك، كان أداء عُمان أسوأ بثماني مرات من متوسط البلدان مرتفعة الدخل.

ويلعب تضخم أسعار الغذاء دوراً رئيسياً في زيادة انعدام الأمن الغذائي. فعلى مستوى كل المجموعات الفرعية الأربعة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - البلدان النامية المستوردة للنفط، والبلدان النامية المصدرة للنفط، والبلدان الواقعة في الصراعات، ودول مجلس التعاون الخليجي - يعزى إلى التضخم 24% إلى 33% من انعدام الأمن الغذائي المتوقع في عام 2023 (انظر الشكل 2-12).

33 لا تصنف ليبيا على أنها بلد واقع في الصراع، بل على أنها اقتصاد يعان من هشاشة اجتماعية ومؤسسية. كما يقع لبنان والضفة الغربية وغزة ضمن فئة الهشاشة الاجتماعية والمؤسسية، ولكن ليس ضمن فئة البلدان "الواقعة في الصراع" (https://thedocs.worldbank.org/en/doc/69b1d088e3c48ebe2cdf451e30284f04-0090082022/original/FCSList-FY23.pdf).

وارتفعت نسبة السكان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذين يمكن عزو انعدام الأمن الغذائي الذي يعانون منه إلى التضخم بنسبة 67% بين الفترة السابقة للجائحة وعام 2023.³⁴ ويقدم الإطار 2-ب-2 دراسة حالة مقارنة للعوامل المحركة لانعدام الأمن الغذائي ودور التضخم في لبنان واليمن.

الشكل 2-11: معدل انتشار الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمرور الزمن

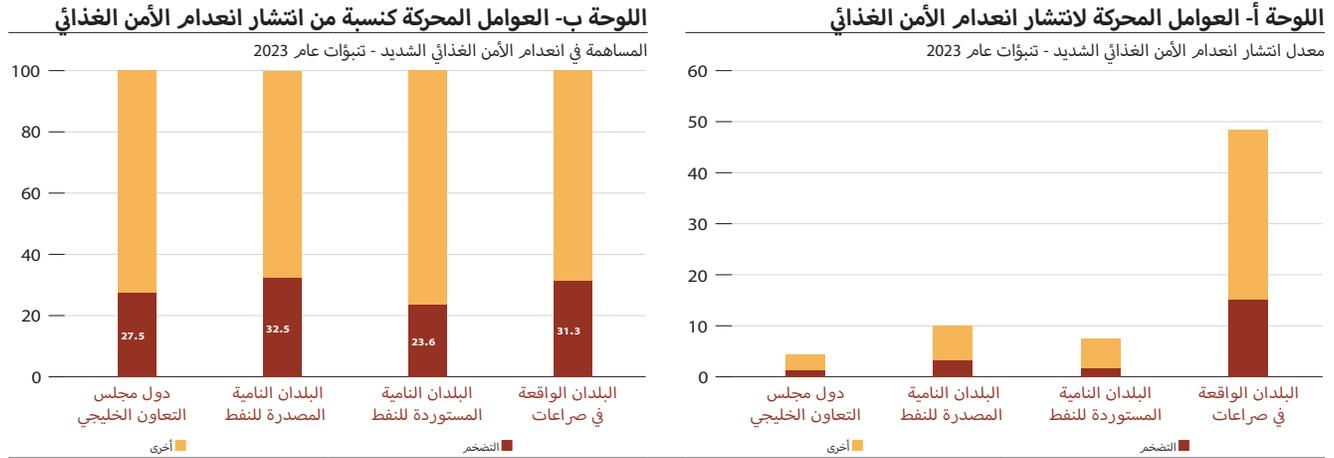


المصدر: تقديرات أكتوبر/تشرين الأول 2022، وفقاً لأندريه، بي.بي.جيه. (2022): الآفاق المستقبلية لانعدام الأمن الغذائي العالمي المتسقة مع تنبؤات الاقتصاد الكلي المسترشدة بالتعلم الآلي. ملحوظة: لا تأخذ هذه البيانات في الحسبان تبعات الزلازل التي ضربت سوريا عام 2023. وبالتالي، فمن المرجح أن يكون الوضع في سوريا أسوأ من المتوقع في هذا الشكل بكثير. تعرف البلدان الواقعة في الصراعات من خلال تصنيف البنك الدولي لأوضاع البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات. ويمكن الاطلاع على القائمة الرسمية للسنة المالية 2023 من هنا: <https://thedocs.worldbank.org/en/doc/69b1d088e3c48ebe2cdf451e30284f04-0090082022/original/FCSList-FY23.pdf>

معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي الشديد هو نسبة الأشخاص ضمن السكان الذين يعيشون في أسر مصنفة على أنها تعاني من انعدام الأمن الغذائي الشديد. تصنف الأسرة على أنها تعاني من انعدام الأمن الغذائي الشديد، إذا أفاد شخص بالغ واحد على الأقل في الأسرة باضطرابه إلى خفض كمية الغذاء المستهلكة في الاثني عشر شهرا الماضية، أو تفويت الوجبات، أو الشعور بالجوع، أو اضطرابه إلى إمضاء يوم واحد دون تناول الطعام بسبب نقص المال أو الموارد الأخرى.

34 ترى ملاحظة أن البيانات متاحة كمتوسطات متحركة تركز على ثلاث سنوات. ومن ثم؛ تشير فترة ما قبل الجائحة إلى الفترة 2017-2019، في حين يشير عام 2023 إلى الفترة 2022-2024.

الشكل 2-12: عوامل المحركة لانتشار انعدام الأمن الغذائي الشديد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في 2023



المصدر: تقديرات أكتوبر/تشرين الأول 2022، وفقاً لأندريه، بي.بي.جيه. (2022): الأفاق المستقبلية لانعدام الأمن الغذائي العالمي المتسقة مع تنبؤات الاقتصاد الكلي المسترشدة بالتعلم الآلي. ملحوظة: يقاس أثر التضخم بوصفه من العوامل المحركة لانتشار انعدام الأمن الغذائي الشديد من خلال متوسط متحرك لمدة ثلاث سنوات في نهاية فترة التضخم (في الأعوام 2022 و2023 و2024). ومن العوامل الأخرى المتفاوتة زمنياً التي أخذت في الاعتبار التغير في نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، والتغير في النمو السكاني، والتغير في معدل الفقر (1.90 دولار وفقاً لتعادل القوة الشرائية)، وحصص إجمالي الناتج المحلي الذي تنتجه الزراعة، وواردات الوقود كنسبة من واردات السلع. تحدد البلدان الواقعة في صراعات باستخدام تصنيف الأوضاع المتأثرة بالصراعات الذي وضعه البنك الدولي. ويمكن الحصول على القائمة الرسمية للسنة المالية 2023 على هذا الرابط: <https://thedocs.worldbank.org/en/doc/69b1d088e3c48e3c2cdf451e30284f04-0090082022/original/FCSList-FY23.pdf>.

الإطار 2-ب-2: العوامل المحركة لانعدام الأمن الغذائي، دراسة مقارنة عن اليمن ولبنان

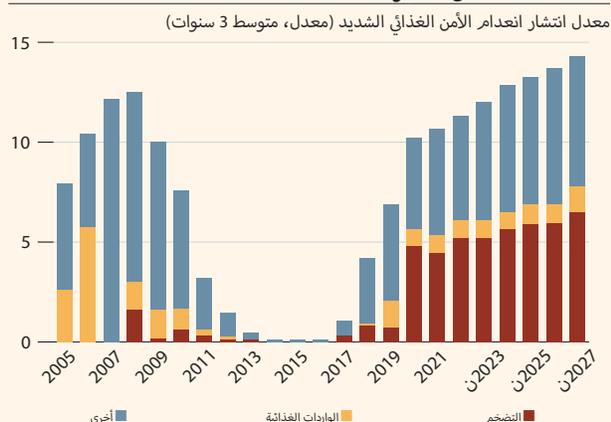
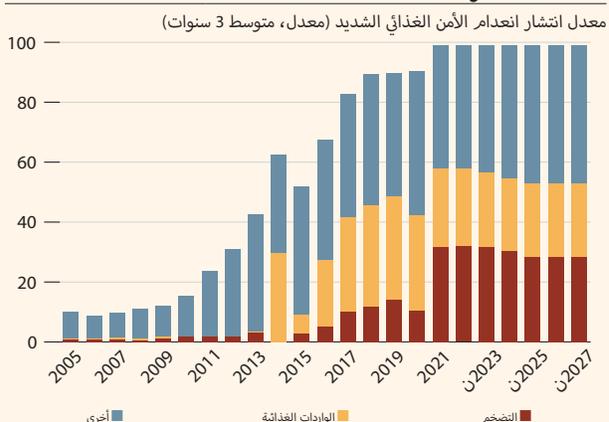
يمكن الخروج بالكثير من الدروس المستفادة من خلال تحليل الأدوار التي تلعبها المتغيرات المختلفة في دفع تطور انعدام الأمن الغذائي. ويركز الشكل 2-ب-2 على أدوار الواردات الغذائية والتضخم المحلي في لبنان واليمن. حيث تحلل الرسوم البيانية مكونات التباين الزمني في معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي على أساس نموذجي إلى إسهام متغيرات مختلفة متفاوتة زمنياً (انظر المرفق 2-أ. للاطلاع على المنهجية)، وتجمع النتائج في ثلاث فئات: الواردات الغذائية؛ وتضخم الرقم القياسي لأسعار المستهلكين؛ وجميع المتغيرات الأخرى متفاوتة زمنياً المستخدمة في النموذج (التغيرات في الفقر، وفي نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (حسب تعادل القوى الشرائية للدول الأمريكي)، وواردات الوقود، وحصص إجمالي الناتج المحلي الزراعي). ولكلا البلدين أوضاع مختلفة من انعدام الأمن الغذائي ولأسباب مختلفة. فاليمن يخوض حرباً أهلية منذ عام 2014؛ وواجه لبنان بصورة متوالية آثار أزمة أسعار الغذاء العالمية في 2008-2011، ثم أزمة اقتصادية تضخمية داخلية منذ عام 2019.

وفي اليمن، يظهر الشكل 2-ب-2، اللوحة أ، أنه عندما اندلعت الحرب في عام 2014، ارتفع انعدام الأمن الغذائي ارتفاعاً كبيراً بسبب متغير الواردات الغذائية الذي كان له أثر أولي كبير. وتوافق التوقيت مع اشتداد القتال والحصار على الموانئ الذي عطل بشدة قدرة اليمن على استيراد المواد الغذائية. وبعد ذلك، ومع تقدم الأزمة، ترسخت أزمة اقتصادية تضخمية. وقد أدى التضخم - الناجم عن التأثير المشترك لانخفاض قيمة العملة ومحدودية المعروض - إلى حدوث قدر كبير من انعدام الأمن الغذائي المتوقع في المستقبل. وفي حالة اليمن، ربما تفلح الإجراءات التدخلية النقدية في توفير حلول تخفيفية مؤقتة، بينما الشاغل الملح هو إعادة بناء الاقتصاد.

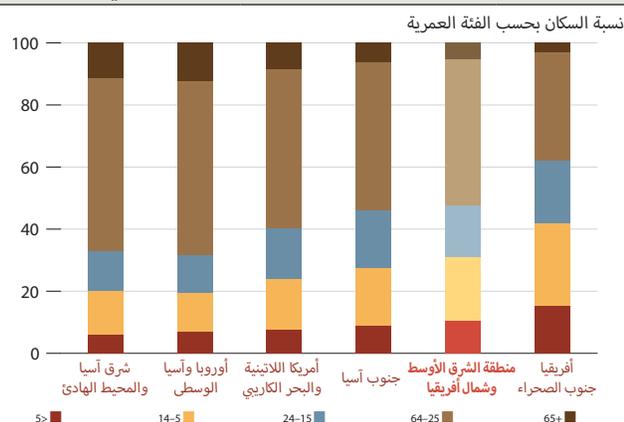
وفي لبنان، حدث ارتفاعان حادان في انعدام الأمن الغذائي (انظر الشكل 2-ب-2، اللوحة ب). كان الأول، في عام 2008، مدفوعاً بضغط الأسعار الخارجية، في حين كان الثاني، في عام 2019، مدفوعاً بتضخم الأسعار الداخلي الناجم عن انهيار اقتصادي. وخلال الفترة 2005-2011، ارتفعت الأسعار العالمية للسلع الأولية ارتفاعاً مفاجئاً، مع حدوث ارتفاعات حادة في عامي 2008 و2011. وانتشرت آثار الأسعار العالمية في الاقتصاد المحلي، أولاً من خلال متغير الواردات ثم لاحقاً من خلال التضخم المحلي. وبعد استقرار أسعار الغذاء العالمية في عام 2011، زالت الآثار المحلية لانعدام الأمن الغذائي مع استمرار نمو الاقتصاد المحلي. وكان الارتفاع الحاد في انعدام الأمن الغذائي في عام 2019 مماثلاً للوضع الذي لوحظ في اليمن - وهو انهيار اقتصادي أعقبه ارتفاع التضخم طويل الأجل. ويبرهن لبنان على أن المخاطر عندما تكون خارجية، فمن المتوقع اختفاؤها في نهاية المطاف، وأن اتخاذ التدابير المؤقتة، مثل المساعدات النقدية، يمكن أن يكون له دور في حل المشكلات الصعبة العابرة. أما عندما يفرض الانهيار الاقتصادي إلى دوامة تضخمية وأفاق طويلة الأمد من انعدام الأمن الغذائي، فإن تجاوز الأوقات العصيبة يتطلب جهداً عميقاً لإعادة البناء.

يُنْبَع

تابع الإطار 2-ب-2

الشكل 2-ب-2: تحليل معدل انتشار الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد في لبنان واليمن**اللوحة ب- لبنان - انعدام الأمن الغذائي وفقاً للنموذج بحسب العامل المحرك****اللوحة أ- اليمن - انعدام الأمن الغذائي وفقاً للنموذج بحسب العامل المحرك**

المصدر: تقديرات أكتوبر/تشرين الأول 2022، وفقاً لأندريه، بي.بي.جيه. (2022): الأفاق المستقبلية لانعدام الأمن الغذائي العالمي المتسقة مع تبنّيات الاقتصاد الكلي المسترشدة بالتعلم الآلي. ملحوظة: ن = تبنّيات. معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي الشديد هو نسبة الأشخاص ضمن السكان الذين يعيشون في أسر مصنفة على أنها تعاني من انعدام الأمن الغذائي الشديد. تصنف الأسرة على أنها تعاني من انعدام الأمن الغذائي الشديد، إذا أفاد شخص بالغ واحد على الأقل في الأسرة باضطراره إلى خفض كمية الغذاء المستهلكة في الاثني عشر شهراً الماضية، أو تفويت الوجبات، أو الشعور بالجوع، أو اضطراره إلى إمضاء يوم واحد دون تناول الطعام بسبب نقص المال أو الموارد الأخرى.

الشكل 13-2: التركيبة العمرية للسكان حسب المنطقة في عام 2021

المصدر: بوابة بيانات الأمم المتحدة - شعبة السكان لعام 2021. ملحوظة: عينة بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا = الجزائر وجيبوتي ومصر وإيران والعراق والأردن ولبنان وليبيا والمغرب وسوريا وتونس والصفة الغربية وقطاع غزة واليمن.

ويواجه العديد من الأطفال في المنطقة انعداماً للأمن الغذائي. وتعد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أصغر سناً من جميع المناطق باستثناء منطقة أفريقيا جنوب الصحراء (انظر الشكل 13-2). فهناك قرابة 10% من الأفراد في المنطقة لم يبلغوا بعد سن الخامسة. وبافتراض أن انتشار انعدام الأمن الغذائي هو نفسه على مستوى جميع الفئات العمرية، فهناك حوالي 8 ملايين طفل في المنطقة يعاني من انعدام الأمن الغذائي الشديد. لكن من المرجح أن يكون هذا التقدير متحفظاً، بالنظر إلى التأثير غير المتكافئ لانعدام الغذائي على فقراء المنطقة، الأكثر ميلاً إلى إنجاب عدد كبير من الأطفال من الأسر الأفضل حالاً من الناحية المالية. ووفقاً لبيانات مسح الدخل والإنفاق العائلي من مصر وجيبوتي والعراق والأردن والمغرب وتونس والصفة الغربية وقطاع غزة، فإن 20% من الأسر تتألف من حوالي ضعفي عدد الأفراد الذين في شريحة العشرين في المائة الأكثر ثراءً (انظر الجدول 2-2). ويعني ذلك أن انعدام الأمن الغذائي له آثار بعيدة المدى. وقد لا يضر انعدام الأمن الغذائي بالجيل الحالي فحسب، بل الجيل التالي كذلك. وكما هو مبين بالتفصيل في القسم الأول من هذا الجزء من التقرير، فإن بعض الآثار لا رجعة فيها.

وقد وثق هذا التقرير حتى الآن حالة تغذية الأطفال وصحتهم وزيادة انتشار انعدام الأمن الغذائي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويستعير هذا القسم تقديرات من الأدبيات المختلفة للتأكد من آثار ارتفاع أسعار الغذاء على تقرّم الأطفال وتعليمهم في الاقتصادات النامية بالمنطقة. وتم الحصول على التقدير الرئيسي من دراسة أجراها وولدمايكل وآخرون (2022) في إثيوبيا. وكل ارتفاع في

معدل تضخم أسعار الغذاء من شهر إلى آخر بمقدار نقطة مئوية واحدة عندما يكون الفرد جينياً يزيد من خطر التقرّم دون سن الخامسة بنسبة 0.0046 نقطة احتمال.³⁵ لزيادة معدلات التقرّم آثار إضافية على النواتج التعليمية مثل سنوات الدراسة المتوقعة ودرجات الاختبارات الموحدة. وتشير التقديرات المأخوذة من غالاسو وواغستاف (2019) إلى أن الأطفال الذين يعانون من التقرّم تقل سنوات تعليمهم بمقدار 1.594 عام ويسجلون انخفاضاً في درجات الاختبارات الموحدة بانحراف معياري قدره 0.625.

الجدول 2-2: عدد الأفراد في كل أسرة حسب الشرائح الخمسية لنصيب الفرد من الإنفاق							
الشرائح الخمسية	مصر	جيبوتي	العراق	الأردن	المغرب	تونس	الضفة الغربية وقطاع غزة
أفقر 20%	5.7	5.6	10.5	6.9	5.3	5.3	8.0
أغنى 20%	2.7	3.5	6.2	3.4	3.3	3.3	4.0

المصدر: مصر، مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك 2017-2018؛ جيبوتي، مسح استهلاك وإنفاق الأسر المعيشية للمؤشرات الاجتماعية، 2017؛ العراق، المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسر المعيشية في العراق، 2012؛ الأردن، المسح الأسري للدخل والإنفاق، 2012؛ تونس، المسح الوطني حول الإنفاق والاستهلاك ومستوى عيش الأسر، 2010؛ المغرب، المسح الوطني للاستهلاك والإنفاق العائلي، 2014؛ الضفة الغربية وقطاع غزة، مسح إنفاق واستهلاك الأسرة، 2011؛ وحسابات خبراء البنك الدولي.

ملحوظة: تستخدم البيانات الجزئية المستمدة من مسح الدخل والإنفاق العائلي لحساب هذه التقديرات. ويستخدم نصيب الفرد من إنفاق الأسرة في ترتيب الأسر في شرائح خمسية، وبحسب متوسط عدد الأفراد لكل أسرة باستخدام الأوزان الترجيحية للأسرة.

وينظر الجدول أ من المرفق 2-ب-1 في تأثير تضخم أسعار الغذاء بين مارس/آذار ويونيو/حزيران 2022 على الأطفال المعرضين لمخاطر التضخم وهم داخل الرحم في البلدان النامية بالمنطقة. ويركز التحليل على الفترة من مارس/آذار إلى يونيو/حزيران 2022 بسبب ارتفاع أسعار الغذاء من جراء الحرب في أوكرانيا. ويقارن تضخم أسعار الغذاء بين مارس/آذار ويونيو/حزيران 2022 بثلاثة أوضاع مخالفة للواقع: التضخم قبل الجائحة (المقيس بمتوسط تضخم أسعار الغذاء من شهر لآخر في 2019)، وتضخم ما بعد الجائحة (المقيس بمتوسط تضخم أسعار الغذاء من شهر لآخر في عام 2021) وتضخم ما قبل الحرب (المقيس بمتوسط التضخم من شهر لآخر في الأشهر الأربعة السابقة للحرب في أوكرانيا - أكتوبر/تشرين الأول 2021 - يناير/كانون الثاني 2022). وتشير النتائج إلى أن الزيادة في أسعار الغذاء بين مارس/آذار ويونيو/حزيران 2022 ربما تسببت في إصابة ما بين 200 ألف و285 ألف مولود جديد بالتقرّم،³⁶ وهو ما يعني زيادة تلك المخاطر إلى ما بين 17 و24%، بحسب الوضع المخالف للواقع المستخدم في المقارنة. ويؤدي هذا إلى انخفاض سنوات الدراسة المتوقعة بمقدار 0.06-0.08 (ما يعادل 0.7-0.9 شهر في سنوات الدراسة المتوقعة)، وانخفاض في درجات الاختبارات بانحراف معياري 0.02-0.03 (ما يعادل انخفاضا بنسبة 0.5% إلى 0.8% في درجات الاختبار الموحدة).³⁷

4-2 التصدي لتحدي انعدام الأمن الغذائي

يناقش هذا القسم خيارات السياسات المدعومة بالشواهد، التي تكفلت بالنجاح في سياقات معينة. علماً بأنه لا توجد سياسات واحدة تناسب جميع الأحوال. حيث يتسم انعدام الأمن الغذائي بالتعقيد، ويتجلى ذلك أكثر عند دراسة أشد مظاهره تطرفاً: المجاعة. فالمجاعات حالات مركبة. وكما وصف رافالبون (1997)، فإن المجاعات تتحدى التفسيرات البسيطة وكذلك الحدود الجغرافية. فقد حدثت في ظل الأنظمة الاقتصادية الاشتراكية والرأسمالية. ووقعت في ظل انخفاض إمدادات الغذاء وبدونها، وفي ظل الحروب وبدونها، أو الاستقرار

35 هذا تقدير متحفظ. انظر المرفق 2-ب للاطلاع على تفاصيل عن دراسات أخرى.
36 تتأثر التقديرات بالوضع المخالف للواقع الذي جرى اختياره. على سبيل المثال، مقارنة تضخم أسعار الغذاء من شهر لآخر بين مارس/آذار ويونيو/حزيران 2022 بالوضع المخالف للواقع لعام 2021 (سنة كاملة) يظهر أن حوالي 197439 مولوداً جديداً آخر من المرجح أن يعانون من التقرّم. وباستخدام الأشهر الأربعة السابقة للحرب في أوكرانيا بوصفها وضعاً مخالفاً للواقع، فمن المتوقع أن يزيد عدد حديثي الولادة المعرضين لخطر التقرّم 239754. ومن شأن مقارنة متوسط التضخم من شهر لآخر لعام 2019 (سنة كاملة) أن تظهر وجود 285447 من المواليد الجدد معرضين لخطر التقرّم. ويعزى التباين في الأرقام أساساً إلى التغيرات في معدلات التضخم، وخاصة في البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات حيث كان التضخم مرتفعاً بالفعل من قبل الجائحة. انظر المرفق 2-ب للمزيد من التفاصيل.

37 لوضع هذه الأرقام في سياقها الصحيح، يمكن أن تقارن بتقديرات أخرى. ومثل هذه المقارنات صعبة نظراً لعدم تكافؤ المقارنات تكافؤاً تاماً - فالعديد من التقديرات لا تقتصر على الآثار في الرحم، وتدرس، في بعض الحالات، مسارات أخرى خلاف واستناداً إلى تقرير البنك الدولي (2021)، أسفرت جائحة كورونا عن انخفاض سنوات الدراسة بمقدار 0.51 سنة (حوالي 6 أشهر) وانخفاض درجات الاختبار بانحراف معياري قدره 0.14 (انخفاض بنسبة 3.7%) للأطفال في البلدان النامية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (مع استبعاد سوريا وجيبوتي وليبيا بسبب نقص البيانات). ومع ذلك، فإن هذه الآثار لا تغطي فقط الأطفال داخل الرحم (فهي تشمل الأطفال دون سن الخامسة)، وتشمل أيضاً الآثار الناجمة عن إغلاق المدارس والتسرب منها. وفي حالة الاقتصر على مسار التقرّم فقط، فمن المتوقع أن يعاني الأطفال دون سن الخامسة من انخفاض قدره 0.004 في سنوات الدراسة المتوقعة (حوالي يومين) وانخفاض في الانحراف المعياري قدره 0.002 في درجات الاختبار (انخفاض 0.04%). وتعد هذه أقل بكثير من تقديرات تأثير الحرب في أوكرانيا. وقد توصلت دراسات أخرى درست الأطفال داخل الرحم إلى تأثيرات أكبر. حيث وجد بوندرفويت وآخرون (2018) أن الأطفال الذين كانوا في الرحم أثناء الإبادة الجماعية في رواندا أمثوا 0.3 سنوات من التعليم (أي ما يعادل 3.6 أشهر) أقل من الأطفال الذين ولدوا بعدها بشهرين. ووجد أندراي وآخرون (2021) أن الزلزال المدمر الذي ضرب باكستان أدى إلى تحقيق الأطفال الذين يعيشون على بعد 20 كم من خط الصدع من درجات اختبار أقل في الانحراف المعياري بمقدار 0.31 عن أولئك الذي كانوا يعيشون على مسافة أكبر من 20 كيلومتراً. ولا يتفاوت الفارق حسب العمر ويعادل حوالي 1.5 صف دراسي. انظر المرفق 2-ب للاطلاع على تفاصيل الحسابات.

السياسي أو الاجتماعي غير العادي. ومن الأفضل اتباع نهج شامل بدلاً من تفسير المجاعات بتفسيرات مشكوك فيها تدور حول "السبب الأوحده". ومن الضروري إجراء مناقشات متأنية بشأن اقتصاديات المجاعات وسياقها لوضع استجابات فعالة على صعيد السياسات.

فكلمة "مجاعة" لها وقع هائل. إنها تستنهض الاهتمام وتدفع نحو العمل. ومع ذلك، لابد من استيفاء معايير دقيقة تتطلب الكثير من البيانات، قبل وسم وضع ما بالمجاعة. ويعد الوضع الحالي للأمن الغذائي قاتماً في العديد من "البؤر الساخنة"، لكن لم تعلن أي مجاعات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. لإعلان حالة المجاعة يتطلب أن تصل المنطقة إلى المرحلة الخامسة من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي (انظر الجدول ب1). ويتم بلوغ هذه المرحلة في حالة أن 20% من الأسر على الأقل لا تحصل على الغذاء؛ و30% من الأطفال دون سن الخامسة يعانون من الهزال؛ ويموت شخصان من كل 10 آلاف شخص يومياً. وفي الوقت الذي يجري فيه استيفاء المعايير، ربما يكون الوقت قد فات بالنسبة لكثيرين. ففي الصومال عام 2011، على سبيل المثال، عزيت 258 ألف وفاة إلى المجاعة، غير أن 43% منها وقعت قبل استيفاء المعايير وإعلان حالة المجاعة. ووقعت معظم الوفيات المتبقية خارج المناطق التي أعلنت فيها حالة المجاعة (ماكسويل وآخرون، 2020).

ويجب على واضعي السياسات التصدي لانعدام الأمن الغذائي المزمّن قبل أن يصبح حاداً. وقد ثبتت فعالية اتخاذ مزيج من التدابير على الأجلين القصير والطويل في التصدي لانعدام الأمن الغذائي. لكن منشأ انعدام الأمن الغذائي أمر مهم، لا سيما عند تحديد أفضل السبل لتلبية الاحتياجات قصيرة الأجل. وي طرح أندريه (2022) توقعات بشأن احتياجات التمويل الإنمائي للبلدان التي تعاني من انعدام شديد في الأمن الغذائي بالمنطقة في ظل افتراضات مبسطة مفادها أن تكلفة توفير الحد الأدنى من الغذاء المزود بالطاقة تبلغ 0.75 دولار للفرد، في عام 2021، وذلك من أجل برنامج أساسي يهدف إلى تكلفة استبدال النفقات الغذائية بنسبة 100% للسكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد. ويفترض التقييم هنا أن أسعار الغذاء تتبع الاتجاه العام طويل الأجل (1999-2022). والحدان الأدنى والأعلى الواردان في الجدول 2-3 يمثلان نطاق الثقة البالغ 90% حول تنبؤات الاتجاه العام.³⁸ ويبين الجدول 2-3 وجود حاجة إلى ما يراوح من 27.73 مليار دولار إلى 38.05 مليار دولار في المنطقة لتلبية الاحتياجات الغذائية للسكان الذين يعانون من انعدام الأمن الحاد في عام 2023. ومن المتوقع أن يرتفع هذا إلى ما بين 25.1 مليار دولار و50.6 مليار دولار في عام 2027. واليمن هو البلد ذو الاحتياجات الأكبر - حيث يتوقع أن تتراوح احتياجاته من 11.82 مليار دولار إلى 16.01 مليار دولار في عام 2023، ومن 11 مليار دولار إلى 22 مليار دولار في عام 2027. ومن المتوقع أن تحتاج سوريا ما بين 3.67 مليار دولار و5.04 مليارات دولار في عام 2023، لترتفع إلى ما بين 3.6 و6.7 مليارات دولار في عام 2027. ولا تأخذ هذه التقديرات في الحسبان الزلازل التي ضربت سوريا عام 2023. وبالتالي، فمن المرجح أن تكون الاحتياجات أعلى. ومن المتوقع أن تتراوح احتياجات مصر لعام 2023 بين 2.77 مليار دولار و4.15 مليارات دولار، لترتفع إلى ما بين 2.8 مليار دولار و5.2 مليارات دولار في 2027. وتبرز هذه الأرقام حجم التحدي، لاسيما أنها لا تغطي سوى الحد الأدنى من الأسعار الحرارية، ولا تراعي التنوع اللازم لنظام غذائي صحي.

وعلى الرغم من ضخامة التحديات، هناك عدد من خيارات السياسات للتعامل مع انعدام الأمن الغذائي. وترد مناقشتها أدناه. وهناك بعض السياسات التي يمكن سنّها على الفور، مثل التحويلات النقدية والعينية، لاحتواء الظروف الحادة لانعدام الأمن الغذائي، في حين قد يستغرق تنفيذ سياسات أخرى وقتاً أطول - مثل تحسين الرعاية الطبية، والنظم الغذائية.

التحويلات النقدية والعينية: يمكن أن تؤدي التحويلات الكبيرة - النقدية والعينية على حد سواء - إلى تخفيف الآثار المباشرة لانعدام الأمن الغذائي، ولكن لها أيضاً آثار طويلة الأجل. وهناك نقاش كبير دائر حول المقارنة بين التحويلات النقدية والعينية (جنتيليني، 2016). فالتحويلات العينية، مثل الغذاء تنزع إلى أن تكون غير فعالة ومكلفة. غير أن الدعم العيني يمكن يحقق أهدافاً أكثر من التحويلات النقدية - من خلال استهداف الأطعمة المغذية، على سبيل المثال - ويمكن أن يكون فعالاً بحسب الطريقة التي ينفذ بها. وتتسم التحويلات النقدية بالكفاءة العالية، ولكن قد تؤدي إلى مزيد من الارتفاع في الأسعار، وذلك تبعاً للأسواق وإمدادات الغذاء. وهناك نقاش كبير يحيط بكلا النوعين منذ أن تسببت جائحة كورونا في توسيع نطاق التحويلات النقدية بصورة كبيرة في مختلف أنحاء العالم (جنتيليني، 2022أ). ولا يدخل في نطاق هذا التقرير الغوص في تعقيدات هذا النقاش، غير أن هناك شواهد تدعم كلا النوعين من المساعدات، وتشير في نهاية المطاف إلى ضرورة مراعاة السياق وطريقة التنفيذ. وقد توصل تحليل وصفي لدراسات بلغ عددها 129 دراسة أجراها مانلي وآخرون (2022) إلى أن التحويلات النقدية تقلل من تفرّم الأطفال وهزالهم بنسبة 1.3% فقط. وأجرى غارسيا وسافيدرا (2022) تحليلاً وصفيًا للتحويلات

38 تم التنبؤ بالاتجاه العام من خلال الاستنباط الخارجي لمؤشر أسعار الغذاء العالمي الشهري للفترة 1999-2022 باستخدام نموذج سلسلة زمنية هيكلية على المستوى المحلي للاتجاه العام. وتم بناء نطاق الثقة من المتبقي. غير أن هذه التقديرات بها أوجه قصور حيث إنها لا تنظر فيما إذا كانت التحويلات نقدية أم عينية. فتبعاً لنوع التحويل، قد يتعين مراعاة شروط جانب العرض وتكاليف التنفيذ. وفضلاً عن ذلك، فإن التقديرات متحفظة لأنها تغطي الحد الأدنى من الكفاية من الأسعار الحرارية، وليس المطلوب لنظام غذائي صحي.

النقدية المشروطة المعنية بالتعليم استناداً إلى 30 دراسة وتوصلاً إلى وجود آثار إيجابية على التعليم المدرسي، لا التعلم، وأن البرامج عادة ما تكون باهظة التكلفة. وفيما يتعلق بالمعونات الغذائية، أدت طوابع الطعام في الولايات المتحدة (المعروفة رسمياً باسم برنامج مساعدات التغذية التكميلية) إلى زيادة أوزان المواليد (ألموند وهوينز وشانزينباخ، 2011) والحد من الإصابة بمتلازمة الأيض (هوينز وشانزينباخ وألموند، 2016). واستخدم بارهام وماكورز ومالوتشو (2013) برنامجاً عشوائياً للتحويلات النقدية المشروطة في نيكاراغوا وتوصلوا إلى أنه كان له تأثير إيجابي على المهارات الإدراكية لصبيان الأسر المستفيدة منه - منذ أن كانوا أجنة في أرحام أمهاتهم وفي العامين الأولين من العمر.

الجدول 2-3: احتياجات التمويل الإنمائي على الأجل القصير من أجل الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

احتياجات التمويل الإنمائي السنوية بالدولار الأمريكي في حالة انعدام الأمن الغذائي الشديد (تكلفة استبدال 100% للحد الأدنى من السعرات الحرارية)						مليارات، تنبؤات المتوسط المتحرك
2026 ن	2025 ن	2025 ن	2024 ن	2023 ن	2022 ق	
2.57-1.29	2.42-1.31	2.3-1.35	3.23-2.1	3-2.22	1.48	الجزائر
0.12-0.06	0.12-0.06	0.11-0.06	0.1-0.06	0.09-0.07	0.08	جيبوتي
5.4-2.72	5.21-2.75	4.92-2.59	4.55-2.64	4.15-2.77	3.45-3.13	مصر
4.68-2.32	4.48-2.37	4.21-2.45	3.88-2.37	3.44-2.54	2.89	إيران
3.27-1.65	3.02-1.64	2.78-1.64	2.58-1.67	2.33-1.72	2.02	العراق
1.05-0.52	1.01-0.54	0.97-0.55	0.91-0.58	0.85-0.62	0.72	الأردن
0.59-0.29	0.55-0.29	0.49-0.28	0.44-0.28	0.39-0.28	0.32	لبنان
0.87-0.43	0.83-0.45	0.8-0.47	0.76-0.48	0.69-0.51	0.63	ليبيا
1.92-0.8	1.82-0.75	1.76-0.77	1.95-0.83	1.26-0.93	1.53	المغرب
7.28-3.56	6.73-3.55	6.24-3.55	5.72-3.56	5.04-3.67	4.3-4.27	سوريا
0.84-0.42	0.81-0.44	0.75-0.42	0.7-0.45	0.67-0.49	0.64	تونس
0.15-0.08	0.15-0.08	0.14-0.08	0.14-0.09	0.14-0.1	0.07	الضفة الغربية وقطاع غزة
21.84-10.99	20.45-11.08	19.05-11.22	17.6-11.44	16.01-11.82	13.32	اليمن
50.59-25.13	47.59-25.3	44.52-25.44	42.56-26.56	38.05-27.73	31.45-31.1	الإجمالي

المصدر: أندريه، بي.جي. (2022): الاتفاق المستقبلية لانعدام الأمن الغذائي العالمي المتسقة مع تنبؤات الاقتصاد الكلي المسترشدة بالتعلم الآلي. ملاحظة: ق = تقديرات، ن = تنبؤات. الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد يعرفون بأنهم عدد الأشخاص ضمن السكان الذين يعيشون في أسر مصنفة على أنها تعاني من انعدام الأمن الغذائي الحاد. تصنف الأسرة على أنها تعاني من انعدام الأمن الغذائي الشديد، إذا أفاد شخص بالغ واحد على الأقل في الأسرة باضطرابه إلى خفض كمية الغذاء المستهلكة في الاثني عشر شهراً الماضية، أو تفويت الوجبات، أو الشعور بالجوع، أو اضطرابه إلى إمضاء يوم واحد دون تناول الطعام بسبب نقص المال أو الموارد الأخرى.

وقد حدد جنتيليني (2022أ) بعض الطرق التي يمكن من خلالها أن تؤدي التحويلات إلى نتائج إيجابية، مع الإشارة إلى أهمية السياق في ضوء تباين الشواهد. وبوجه عام، تزيد تحويلات دعم الدخل من الميل إلى زيادة الإنفاق على الغذاء، على الرغم من أن التحويلات العينية قد تكون أكثر فعالية. وهناك أيضاً شواهد على أن تحويلات دعم الدخل أدت إلى تحسين التنوع الغذائي. فمصادر اكتساب السعرات الحرارية رخيصة، لكن مصادر المغذيات الجيدة ليست كذلك. وعادة ما تكون نسب أسعار الأغذية الحيوانية المصدر إلى المواد الغذائية الأساسية أعلى في البلدان منخفضة الدخل منها في البيئات ذات الدخل الأعلى (جنتيليني، 2022ب). وقد يؤدي ارتفاع أسعار الغذاء إلى تحول الأنظمة الغذائية للفقراء نحو المواد الغذائية الأساسية النشوية. وقد تبين إمكانية تحسين الآثار التغذوية لبرامج التحويلات من خلال التدريب

على مسائل محددة ذات صلة برعاية الأطفال والعادات الصحية - فيما يعرف أيضاً بالاتصالات الهادفة للتغيير السلوكي. وفضلاً عن ذلك، يمكن لشبكات الأمان أن تحد من إجهاد ما قبل الولادة، وكذلك عنف الشريك الحميم، وهي قناة أخرى يمكن من خلالها تحسين نواتج رعاية الأطفال والتغذية. وأخيراً، يمكن أن تكون البرامج المدرسية بمثابة شكل من أشكال التحويلات العينية القادرة على تحقيق تحسينات مباشرة في نواتج التغذية. فقد توصل هندرن وسبرونغ كيزر (2020) إلى أن الإنفاق الموجه للأطفال منخفضي الدخل يحقق أعلى قيمة حدية للأموال العامة. وفضلاً عن ذلك، يعد الإنفاق على صحة الطفل وتعليمه، الذي يستهدف الفئات الأفقر على وجه الخصوص، واحداً من أعلى سياسات المالية العامة قيمة، وله عوائد عالية على المدى الطويل، لكن من الصعب وضعه ضمن الأولويات (البنك الدولي، 2022).

تتمثل إحدى المشكلات في أن برامج التحويلات النقدية تغطي في العادة نسبة صغيرة من الفقراء في الاقتصادات النامية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (ريداو كانو وآخرون، 2023). فقد وسعت مصر والأردن والعراق نطاق تغطية برامج التحويلات النقدية العادية بدرجة كبيرة في أعقاب ظهور جائحة كورونا. غير أن برامج التحويلات النقدية في مصر والأردن هي وحدها التي تغطي العدد الأكبر من أفقر 20% من السكان - ويرجع ذلك بالأساس إلى انخفاض الإنفاق بشكل عام على المساعدات الاجتماعية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فبلدان المنطقة تنفق على دعم الطاقة أكثر من ضعفي ما تنفقه على المساعدات الاجتماعية. ومن شأن توسيع نطاق التحويلات النقدية الموجهة للحد من الفقر - الممولة جزئياً من الأموال المتوقّرة من إصلاح نظام الدعم - أن يعود بالنفع على الفقراء والضعفاء في المنطقة.

السياسات المعنية بالمساواة بين الجنسين ورعاية الأطفال: تلعب الأمهات دوراً بالغ الأهمية في أكثر الفترات أهمية خلال المرحلة الجنينية ومرحلة الطفولة المبكرة. ويمكن للضغوط النفسية على الأمهات، كما هو مبين آنفاً، أن تلحق الضرر بالأطفال. ولذا من المهم تمكين الأمهات ومنهن قدراتاً من المرونة. وهناك بعض الشواهد على أن إجازة الأمومة تؤدي إلى نتائج إيجابية لتعليم الطفل، وكذلك بالنسبة للأجور في سن الثلاثين (كارنييرو وآخرون، 2015). غير أن بعض الدراسات وجدت نتائج متباينة للتوسع في إجازة الأمومة (دانزر ولافي، 2018). وتبين أيضاً أن لتعليم الأمهات أثراً إيجابياً على نواتج الرضع (كارنييرو وآخرون، 2013). كذلك، يمكن لرعاية الطفل الجيدة أن يكون لها تأثير إيجابي على عمل الطفل في المستقبل ودخله (هيكمان وآخرون، 2013؛ كوتني وآخرون، 2016). وتعد جودة رعاية الأطفال مهمة في هذا الصدد. وقد وجد بيكر وآخرون (2008) أن التوسع في رعاية الطفل الشاملة أدى إلى زيادة المعروض من عمالة الأمهات ولكن قد يكون له نتائج أقل بالنسبة للأطفال. فهناك دراسة أجراها هافينز وموغستاد (2011) خلصت إلى أن التوسع في رعاية الأطفال المدعومة في النرويج له نواتج إيجابية طويلة الأجل، خاصة للأطفال الذين لم تحصل أمهاتهم إلا على قدر بسيط من التعليم. ويذكر المؤلفان أن النتائج تعكس على الأرجح الانتقال من الرعاية غير الرسمية، بدلا من رعاية الأبوين، إلى الرعاية الرسمية عالية الجودة.

وتعتمد حالة رعاية الأطفال إلى حد كبير على مدى التوافر (بما في ذلك تنوع الخيارات)، والقدرة على تحمل التكاليف، والجودة. وتقدم دراسة عن 13 بلداً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أجراها فريق إعداد تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون التابع للبنك الدولي بعض الرؤى (البنك الدولي، 2022 ب). حيث خلصت الدراسة إلى أن تقديم القطاع الخاص لرعاية الأطفال يخضع للتنظيم في حوالي ثلاثة أرباع البلدان، لكن تقديم خدمات رعاية الأطفال العامة لا تخضع للتنظيم إلا في أربعة بلدان فقط. وفيما يتعلق بالقدرة على تحمل التكاليف، لا يقدم سوى ثلاثة من البلدان الثلاثة عشر المساندة المالية للآباء أو مقدمي خدمات رعاية الأطفال. ومن حيث الجودة، يحدد 11 بلداً نسبة المعلمين إلى الأطفال في مجال رعاية الأطفال الخاصة، لكن قلة منها تفعل ذلك بالنسبة للمراكز العامة لرعاية الأطفال. وأخيراً، فهناك بلدان اثنان فقط من أصل 13 بلداً يفرضان على المعلمين في مراكز رعاية الأطفال الخاصة الخضوع لتدريب دوري.

الرعاية الطبية: جودة الرعاية الطبية مهمة. وقد استخدمت دراسة أجراها سيفيرتسن وواست (2017) بيانات واسعة للسجل الإداري في الدانمرك لدراسة التباين بين المقاطعات في السياسات التي تفرض خروج الأمهات في اليوم نفسه بعد الولادة. وكان الخروج في اليوم نفسه في الأصل سياسة ترمي إلى تحقيق وفورات في التكاليف وأدت إلى انخفاض بانحراف معياري قدره 0.2 في درجات اختبارات الصف التاسع. على صعيد مماثل، يحصل الرضع في شيلي والنرويج المولودون بوزن أقل من عتبة الوزن عند الولادة البالغ 1500 غرام (3.3 أرطال) على رعاية مكثفة أكثر من الأطفال حديثي الولادة الذين يتجاوز وزنهم الحد الأدنى. وقد توصل بهارادواج ولوكن ونيلسون (2013) إلى أن الرعاية الطبية المكثفة التي حصل عليها حديثو الولادة زادت أجورهم كبالغين بنسبة 1.8% في النرويج و2.7% في شيلي. والأمر المهم هو وجود حاجة إلى

استثمارات طبية تعويضية للتعويض عن الآثار الضارة لسوء تغذية وصحة الأطفال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي تم توثيقها في هذا التقرير.

جانب العرض: تعد الأنظمة الغذائية بالغة الأهمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، التي تندر فيها المياه والأراضي. ومن المتوقع أن يشكل تغير المناخ ضغوطاً شديدة على كليهما، مع ما يترتب على ذلك من آثار شديدة على الأمن الغذائي وسبل كسب الرزق في المنطقة. ويتعين اتباع نهج متعدد الجوانب لبناء أنظمة غذائية قادرة على الصمود وتحمل الاضطرابات وكفالة إمدادات غذائية كافية. وعلى الرغم من أن بلدان المنطقة من البلدان المستوردة للمواد الغذائية إلى حد كبير، فإن هناك بلدانا في منطقة المغرب العربي بشمال أفريقيا تنتج الغذاء وتصدره. وسيطلب جعل الأنظمة الغذائية قادرة على الصمود بناء الكفاءة في سلاسل الإمداد وتحسين استجابتها للصدمات المناخية والسوقية والتعافي منها. ويمكن تحقيق ذلك من خلال الاستفادة من التكنولوجيا والابتكار للتخفيف من مخاطر الإنتاج، مع التركيز على الزراعة المراعية للظروف المناخية وأنظمة الإنذار المبكر، وتسهيل الحصول على التمويل وأسواق التصدير والمستلزمات، وتشجيع تحسين آليات تحويل المخاطر والتكيف معها (مثل التأمين، والاحتياطيات الغذائية). ويمكن أن يكون تسريع وتيرة التعاون والمبادرات الإقليمية مفيداً في تحقيق العديد من هذه الأهداف. كما يمكن أن تؤدي إصلاحات الدعم وزيادة كفاءة الإنفاق العام إلى تحسين قدرة الأنظمة الغذائية على الصمود³⁹.

البيانات: من المشكلات الرئيسية التي تعاني منها السلطات وغيرها من الجهات التي تحاول تحليل القضايا وصياغة استجابات على صعيد السياسات، نقص البيانات الجيدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا:

- تعتمد أنظمة الإنذار المبكر من المجاعات على بيانات كثيفة يصعب الحصول عليها، وخاصة في أوقات الشدة.
- تعد البيانات الجيدة ضرورية لحساب تقديرات لتضخم أسعار الغذاء اللازمة للتأكد من احتمالات حدوث انعدام في الأمن الغذائي. وتستند معظم الأوزان الترجيحية المستخدمة في حسابات مؤشر أسعار المستهلكين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى مسوح قديمة.
- المسوح التي تبرز حالة صحة الأطفال وتغذيتهم نادرة إلى حد كبير ويتعذر الاطلاع عليها. ولا سبيل إلى الحصول على نوع البيانات الإدارية التي استخدمتها أحدث الدراسات في الأدبيات بسبب محدودية البيانات الإدارية في المنطقة.
- من الصعب جمع البيانات في الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات (فافاري وآخرون، 2022). فثمة ضغوط سياسية هائلة تتدخل في المسوح الأسرية التقليدية، على نحو يعرضها إلى الكثير من التشويه. وفضلاً عن ذلك، قد تكون المسوح الهاتفية أقل فعالية نظراً لخشية المستجيبين من تداعيات تحديد هوياتهم. وكل عملية بديلة لجمع البيانات يكتنفها بعض القيود. لكن هناك طرقاً لمعالجة بعض الصعوبات مثل استخدام مسوح الإنترنت، التي عادة ما تكون مجهولة الهوية. ويمكن أن يساعد إجراء مقابلات مع أجهزة الحكم المحلي على تكوين فهم حول تقاسم الإيرادات وكيفية تطبيق الحصار المفروضة - وهي معلومات بالغة الأهمية للجهود الإنسانية. وأخيراً، يمكن أن تكون المقابلات مع مصادر المعلومات الرئيسية وسيلة للتزويد بمعلومات ضرورية بشأن حالة الصراع والتحديات التي تواجه الحصول على الضروريات الأساسية.

39 لمزيد من القراءة انظر البنك الدولي (2015)، ونبي برات وآخرون، (2018)، وغوتام وآخرون، (2022).

المراجع

- Abay, K. A., Ibrahim, H., and Breisinger, C. (2022). "Food Policies and Obesity in Low-and-Middle-Income Countries." *World Development*, 151, 105775.
- Aizer, A. (2011). "Poverty, Violence, and Health: The Impact of Domestic Violence during Pregnancy on Newborn Health." *Journal of Human sources*, 46 (3), pp. 518–38.
- Aizer, A., Stroud, L., and Buka, S. (2016). "Maternal Stress and Child Outcomes: Evidence from Siblings." *Journal of Human Resources*, 51(3), pp. 523–55.
- Almond, D., and Currie, J. (2011). "Killing Me Softly: The Fetal Origins Hypothesis." *Journal of Economic Perspectives*, 25(3), pp. 153-172.
- Almond, D., and Mazumder, B. (2011). "Health Capital and the Prenatal Environment: The Effect of Ramadan Observance during Pregnancy." *American Economic Journal: Applied Economics*, 3(4), pp. 56–85.
- Almond, D., Currie, J., and Duque, V. (2018). "Childhood Circumstances and Adult Outcomes: Act II." *Journal of Economic Literature*, 56(4), pp. 1360-1446.
- Almond, D., Hoynes, H. W., and Schanzenbach, D. W. (2011). "Inside the War on Poverty: The Impact of Food Stamps on Birth Outcomes." *Review of Economics and Statistics*, 93(2), pp. 387–403.
- Almond, D., Mazumder, B., and Van Ewijk, R. (2015). "In Utero Ramadan Exposure and Children's Academic Performance." *Economic Journal*, 125(589), pp. 1501–33.
- Andrabi, T., Daniels, B., and Das, J. (2021). "Human capital accumulation and disasters: Evidence from the Pakistan earthquake of 2005". *Journal of Human Resources*, 0520-10887R1.
- Andree, B. P. J. (2021). "Estimating Food Price Inflation from Partial Surveys." Research Working Paper No. 9886. World Bank, Washington DC.
- Andree, B. P. J. (2022). "Machine Learning Guided Outlook of Global Food Insecurity Consistent with Macroeconomic Forecasts." Policy Research Working Papers No. 10202. World Bank, Washington, DC.
- Andree, B. P. J., Chamorro, A., Kraay, A., Spencer, P., Wang, D. (2020). "Predicting Food Crises." Policy Research Working Paper; No. 9412. World Bank, Washington, DC.
- Arezki, R., Lederman, D., Harb, A. A., Fan, R. Y., Nguyen, H. (2019). "Reforms and External Imbalances: The Labor-Productivity Connection in the Middle East and North Africa" Middle East and North Africa Economic Update (April), World Bank, Washington, D.C.
- Arnold, D. (1979). "Dacoity and Rural Crime in Madras, 1860–1940." *Journal of Peasant Studies*, 6, pp. 140–167.
- Asfaw, A. (2016). "The Inter-Generational Health Effect of Early Malnutrition: Evidence from the 1983-85 Ethiopian Famine." Available at SSRN: <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.2972977>.
- Asonuma, T., and Trebesch, C. (2016). "Sovereign Debt Restructurings: Preemptive or Post-default." *Journal of the European Economic Association*, 14(1), pp. 175-214.
- Avitabile, C., D'Souza, R., Gatti, R. V., and Chapman, E. W. (2020). *Insights from Disaggregating the Human Capital Index*. World Bank, Washington, DC.
- Baker, M., J. Gruber, and Milligan, K. (2008). "Universal Child Care, Maternal Labor Supply, and Family Well-Being." *Journal of Political Economy* 116(4): 709-745.
- Barham, T., Macours, K., and Maluccio, J. A. (2013). "Boys' Cognitive Skill Formation and Physical Growth: Long-Term Experimental Evidence on Critical Ages for Early Childhood Interventions." *American Economic Review*, 103(3), pp. 467-471.
- Beach, B., Clay, K., and Saavedra, M. (2022). "The 1918 Influenza Pandemic and Its Lessons for COVID-19." *Journal of Economic Literature*, 60(1), pp. 41-84.

- Bekkers, E., and Góes, C. (2022). "The impact of geopolitical conflicts on trade, growth, and innovation: An illustrative simulation study." *Global Economic Consequences of the War in Ukraine Sanctions, Supply Chains and Sustainability*.
- Belhaj, F., Gatti, R., Lederman, D., Sergenti, E. J., Assem, H., Lotfi, R., Mousa, M. E. (2022). *A New State of Mind: Greater Transparency and Accountability in the Middle East and North Africa*. Middle East and North Africa Economic Update (October). Washington, DC: World Bank.
- Bellemare, M. F. (2015). "Rising food prices, food price volatility, and social unrest." *American Journal of Agricultural Economics*, 97(1), pp. 1-21.
- Bharadwaj, P., Løken, K. V., and Neilson, C. (2013). "Early Life Health Interventions and Academic Achievement." *American Economic Review*, 103(5), pp. 1862–91.
- Breiman, L. (2001). "Random forests". *Machine Learning*, 45, pp. 5-32. Doi: 10.1023/A:1010933404324.
- Bundervoet, T., and Fransen, S. (2018). "The educational impact of shocks in utero: Evidence from Rwanda". *Economics and Human Biology*, 29, pp. 88-101.
- Carneiro, P., Løken, K. V., and Salvanes, K. G. (2015). "A flying start? Maternity leave benefits and long-run outcomes of children." *Journal of Political Economy*, 123(2), pp. 365-412.
- Carneiro, P., Meghir, C., and Parys, M. (2013). "Maternal education, home environments, and the development of children and adolescents." *Journal of the European Economic Association*, 11(suppl_1), pp. 123-160.
- Carr, J. B., and Packham, A. (2021). "SNAP Schedules and Domestic Violence." *Journal of Policy Analysis and Management*, 40(2), pp. 412-452.
- Chen, Y., and Zhou, L. A. (2007). "The Long-term Health and Economic Consequences of the 1959-1961 Famine in China." *Journal of Health Economics*, 26(4), pp. 659-81.
- Cheng, Q., Trangucci, R., Nelson, K. N., Fu, W., Collender, P. A., Head, J. R., Hoover, C. M., Skaff, N. K., Li, T., Li, X., You, Y., Fang, L., Liang, S., Yang, C., He, J., Zelner, J. L., and Remais, J. V. (2020). "Prenatal and Early-life Exposure to the Great Chinese Famine Increased the Risk of Tuberculosis in Adulthood across Two Generations." *Proceedings of the National Academy of Sciences (PNAS)*, 117(44), pp. 27549-27555.
- Conti, G., Heckman, J. J., and Pinto, R. (2016). "The effects of two influential early childhood interventions on health and healthy behaviour". *Economic Journal*, 126(596), pp. F28-F65.
- Corral, P., and Gatti, R. (2020). "Accumulation interrupted: COVID-19 and human capital among the young." Vox eBook Chapters, in: Simeon Djankov and Ugo Panizza (ed.), *COVID-19 in Developing Economies*, edition 1, volume 1, chapter 1, pp. 286-302, Centre for Economic Policy Research.
- D'Souza, A., and Jolliffe, D. (2013). "Conflict, food price shocks, and food insecurity: The experience of Afghan households." *Food Policy*, 42, pp. 32–47.
- D'souza, R., Gatti, R., and Kraay, A. (2019). "A socioeconomic disaggregation of the World Bank human capital index." World Bank Policy Research Working Paper; No. 9020. World Bank, Washington, DC.
- Damania, R., Desbureaux, S., Hyland, M., Islam, A., Rodella, A. S., Russ, J., and Zaveri, E. (2017). *Uncharted waters: The New Economics of Water Scarcity and Variability*. World Bank, Washington, DC.
- Danzer, N., and Lavy, V. (2018). "Paid Parental Leave and Children's Schooling Outcomes." *Economic Journal*, 128(608), pp. 81–117.
- De Onis, M., & Branca, F. (2016). "Childhood stunting: a global perspective." *Maternal and child nutrition*, 12(S1), pp. 12-26.
- Dercon, S., and Porter, C. (2014). "Live Aid Revisited: Long-Term Impacts of the 1984 Ethiopian Famine on Children." *Journal of the European Economic Association*, 12(4), pp. 927-948.
- Diogo, V., Reidsma, P., Schaap, B., Andree, B. P. J., and Koomen, E. (2017). "Assessing local and regional economic impacts of climatic extremes and feasibility of adaptation measures in Dutch arable farming systems." *Agricultural Systems*, 157, pp. 216-229.

- Doyle, O. (2020). "The First 2,000 Days and Child Skills." *Journal of Political Economy*, 128(6), pp. 2067-2122.
- Ecker, O., Al-Riffai, P., Breisinger, C., and El-Batrawy, R. (2016). *Nutrition and economic development: Exploring Egypt's exceptionalism and the role of food subsidies*. International Food Policy Research Institute.
- Elayouty, A., Abou-Ali, H., and Hawash, R. (2022). "Does Climate Change Affect Child Malnutrition in the Nile Basin?" Economic Research Forum Working Papers No. 1613.
- Favari, Eliana, Siddharth Krishnaswamy, Sharad Tandon, and Alia Aghajanian (2022). *Surviving in the Time of War: How and Why Wellbeing is Evolving in the Conflict in Yemen*. World Food Programme and the World Bank, Rome and Washington DC.
- Galasso E., and Wagstaff A., Nadeau, S. and Shekar, M. (2017). "The economic costs of stunting and how to reduce them". World Bank Policy Research Note No.5.
- Galasso, E., and Wagstaff, A. (2019). "The Aggregate Income Losses from Childhood Stunting and the Returns to a Nutrition Intervention Aimed at Reducing Stunting." *Economics and Human Biology*, 34, pp. 225–38.
- García, S., and Saavedra, J. (2022). "Conditional Cash Transfers for Education." NBER Working Paper No. 29758.
- Gatti, R., Kraay, A.C., Avitabile, C., Collin, M.E., Dsouza, R., Dehnen, N.A.P. (2018). *The Human Capital Project*. World Bank, Washington, DC.
- Gautam, M., Laborde, D., Mamun, A., Martin, W., Pineiro, V., Vos, R. (2022). *Repurposing Agricultural Policies and Support : Options to Transform Agriculture and Food Systems to Better Serve the Health of People, Economies, and the Planet*. World Bank, Washington, DC.
- Gentilini, U. (2016). "Revisiting the "Cash versus Food" Debate: New Evidence for an Old Puzzle?" *The World Bank Research Observer*, 31(1), pp. 135–167.
- Gentilini, U. (2022a). *Cash Transfers in Pandemic Times : Evidence, Practices, and Implications from the Largest Scale Up in History*. World Bank, Washington, DC.
- Gentilini, U. (2022b). *Social Protection, Food Security and Nutrition: An Update of Concepts, Evidence and Select Practices in South Asia and Beyond*. World Bank, Washington, DC.
- Greve, J., Schultz-Nielsen, M. L., and Tekin, E. (2017). "Fetal malnutrition and academic success: Evidence from Muslim immigrants in Denmark." *Economics of Education Review*, 60, pp. 20-35.
- Guenette, J. D. (2020). "Price Controls: Good Intentions, Bad Outcomes." Policy Research Working Paper No. 9212. Washington, DC: World Bank.
- Havnes, T., and Mogstad, M. (2011). "No Child Left Behind: Subsidized Child Care and Children's Long-Run Outcomes." *American Economic Journal: Economic Policy*, 3(2), pp. 97–129.
- Headey, D. (2011). "Rethinking the global food crisis: The role of trade shocks." *Food Policy*, 36(2), pp. 136–146.
- Headey, D. D., and Alderman, H. H. (2019). "The relative caloric prices of healthy and unhealthy foods differ systematically across income levels and continents." *The Journal of nutrition*, 149(11), pp. 2020-2033.
- Heckman, J., Pinto, R., and Savelyev, P. (2013). "Understanding the Mechanisms through Which an Influential Early Childhood Program Boosted Adult Outcomes." *American Economic Review*, 103(6), pp. 2052–86.
- Hendren, N., and Sprung-Keyser, B. (2020). "A unified welfare analysis of government policies." *The Quarterly Journal of Economics*, 135(3), pp. 1209-1318.
- Hoynes, H., Schanzenbach, D. W., and Almond, D. (2016). "Long-Run Impacts of Childhood Access to the Safety Net." *American Economic Review*, 106(4), pp. 903-934.
- Hyland, M., and Russ, J. (2019). "Water as Density – The Long-term Impacts of Drought in Sub-Saharan Africa." *World Development*, 115, pp. 30-45.
- International Monetary Fund. (2022). *World Economic Outlook Update: Inflation Peaking amid Low Growth*. IMF, Washington, DC. January.

- Jürges, H. (2013). "Collateral Damage: The German Food Crisis, Educational Attainment and Labor Market Outcomes of German Post-War Cohorts." *Journal of Health Economics*, 32, pp. 286-303.
- Knudsen, E. I., Heckman, J. J., Cameron, J. L., and Shonkoff, J. P. (2006). "Economic, Neurobiological, and Behavioral Perspectives on Building America's Future Workforce." *Proceedings of the National Academy of Sciences (PNAS)*, 103 (27), pp. 10155–10162.
- Kuhn, M., Weston, S., Keefer, C., and Coulter, N. (2012). "Cubist Models for Regression." <https://mran.microsoft.com/snapshot/2014-10-02/web/packages/Cubist/vignettes/cubist.pdf>.
- Lederman, D., and Porto, G. (2016). "The price is not always right: on the impacts of commodity prices on households (and countries)." *The World Bank Research Observer*, 31(1), pp. 168–197.
- Lee, C. (2014). "Intergenerational Health Consequences of In Utero Exposure to Maternal Stress: Evidence from the 1980 Kwangju Uprising." *Social Science and Medicine*, 119, pp. 284–91.
- Li, J., Liu, S., Li, S., Feng, R., Na, L., Chu, X., Wu, X., Niu, Y., Sun, Z., Han, T., Deng, H., Meng, X., Xu, H., Zhang, Z., Qu, Q., Zhang, Q., Li, Y., and Sun, C. (2017). "Prenatal exposure to famine and the development of hyperglycemia and type 2 diabetes in adulthood across consecutive generations: a population-based cohort study of families in Suihua, China." *The American journal of clinical nutrition*, 105(1), pp.221-227. Doi: 10.3945/ajcn.116.138792.
- Li, Q., and An, L. (2015). "Intergenerational health consequences of the 1959–1961 Great Famine on children in rural China." *Economics and Human Biology*, 18, pp. 27-40.
- Lindeboom, M., Portrait, F., and Van den Berg, G. J. (2010). "Long-run Effects on Longevity of a Nutritional Shock Early in Life: the Dutch Potato famine of 1846–1847." *Journal of health economics*, 29, pp. 617-629.
- Lopez-Acevedo, G., Nguyen, M. C., Mohammed, N., and Hooegeven, J. (2022). "How rising inflation in MENA impacts poverty." *Arab Voices, World Bank Blogs*. June 30, 2022. How rising inflation in MENA impacts poverty (worldbank.org).
- Lumey, L. H., and Stein, A. D. (1997). "Offspring Birth Weights After Maternal Intrauterine Undernutrition: A Comparison Within Sibships." *American Journal of Epidemiology*, 146(10), pp. 810-819.
- Manley, J., Alderman, H., and Gentilini, U. (2022). "More Evidence on Cash Transfers and Child Nutritional Outcomes: A Systematic Review and Meta-analysis." *British medical journal Global Health*, 7(4), e008233. Doi:10.1136/bmjgh-2021-008233.
- Mary, S., Shaw, K., Colen, L., and y Paloma, S. G. (2020). "Does agricultural aid reduce child stunting?." *World Development*, 130, 104951.
- Maxwell, D., and Fitzpatrick, M. (2012). "The 2011 Somalia famine: Context, causes, and complications." *Global Food Security*, 1(1), pp. 5–12.
- Maxwell, D., Khalif, A., Hailey, P., and Checchi, F. (2020). "Viewpoint: Determining Famine: Multi-dimensional Analysis for the Twenty-first Century." *Food Policy*, 92, 101832.
- Misselhorn, A. A. (2005). "What Drives Food Insecurity in Southern Africa? A Meta-analysis of Household Economy Studies." *Global Environmental Change*, 15(1), pp. 33-43.
- Morellos, A., Pantazi, X. E., Moshou, D., Alexandridis, T., Whetton, R., Tziotzios, G., Wiebensohn, J., Bill, R., and Mouazen, A. M. (2016). "Machine learning based prediction of soil total nitrogen, organic carbon and moisture content by using VIS-NIR spectroscopy." *Biosystems Engineering*, 152, pp. 104–116.
- Ng, W., Minasny, B., Montazerolghaem, M., Padarian, J., Ferguson, R., Bailey, S., and McBratney, A. B. (2019). "Convolutional neural network for simultaneous prediction of several soil properties using visible/near-infrared, midinfrared, and their combined spectra." *Geoderma*, 352, pp. 251–267.

- Nin-Pratt, A., El-Enbaby, H., Figueroa, J.L., ELDidi, H., and Breisinger, C. (2018). *Agriculture and economic transformation in the Middle East and North Africa: A review of the past with lessons for the future*. Food Policy Report Washington, DC and Rome, Italy: International Food Policy Research Institute (IFPRI) and Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO). <https://doi.org/10.2499/9780896292956>.
- Persson, P., and Rossin-Slater, M. (2018). "Family Ruptures, Stress, and the Mental Health of the Next Generation." *American Economic Review*, 108(4–5), pp. 1214–52.
- Plante, M. (2014). "The long-run macroeconomic impacts of fuel subsidies." *Journal of Development Economics* 107 (2014): 129-143.
- Quinlan, J. R. (1992). "Learning with continuous classes." In *5th Australian joint conference on artificial intelligence*, 92, pp. 343-348.
- Ravallion, M. (1997). "Famines and Economics." *Journal of Economic Literature*, 35(3), pp. 1205-1242.
- Richter, L. M., Daelmans, B., Lombardi, J., Heymann, J., Boo, F. L., Behrman, J. R., Lu, C., Lucas, J. E., Perez-Escamilla, R., Dua, T., Bhutta, Z. A., Stenberg, K., Gertler, P., Darmstadt, G. L. (2017). "Investing in the Foundation of Sustainable Development: Pathways to Scale Up for Early Childhood Development." *Lancet*, 389(10064), pp. 103-118.
- Ridao-Cano, Cristobal, Dalal Moosa, Juul Pinxten, and Montserrat Pillares-Moralles (2023 forthcoming). *Built to Include: Reimagining Social Protection in the Middle East and North Africa*. World Bank, Washington, DC.
- Rudé, G. (1964). *The Crowd in History 1730-1848: A Study of Popular Disturbances in France and England 1730-1848*. Wiley.
- Sbahi, S., Ouazzani, N., Hejjaj, A., and Mandi, L. (2021). "Neural network and cubist algorithms to predict fecal coliform content in treated wastewater by multi-soil-layering system for potential reuse." *Journal of Environmental Quality*, 50(1), pp. 144–157.
- Sievertsen, H. H., and Wüst, M. (2017). "Discharge on the Day of Birth, Parental Response and Health and Schooling Outcomes." *Journal of Health Economics*, 55, pp. 121-138.
- Singh, R. B. (2012). "Climate Change and Food Security." In Narendra Tuteja, Sarvajeet Singh Gill, and Renu Tuteja (Eds.), *Improving Crop Productivity in Sustainable Agriculture*, chapter 1, pp. 1–22. Wiley-VCH Verlag GmbH & Co. KgaA.
- Tafere, K. (2016). "Inter-generational Effects of Early Childhood Shocks on Human Capital: Evidence from Ethiopia." 2016 Annual Meeting, July 31-August 2, Boston, Massachusetts 236056, Agricultural and Applied Economics Association.
- Veenendaal, M. V., Painter, R. C., de Rooij, S. R., Bossuyt, P. M., van der Post, J. A., Gluckman, P. D., Hanson, M. A., and Roseboom, T. J. (2013). "Transgenerational effects of prenatal exposure to the 1944–45 Dutch famine." *BJOG: An International Journal of Obstetrics and Gynaecology*, 120, (5), pp. 548-554.
- Wade, R. A. (2005). *The Russian Revolution, 1917*. Cambridge: Cambridge University Press.
- WHO Multicentre Growth Reference Study Group, and de Onis, M. (2006). "Assessment of differences in linear growth among populations in the WHO Multicentre Growth Reference Study." *Acta Paediatrica*, 95(S450), pp. 56-65.
- Witten, I. H., Frank, E., Hall, M. A., and Pal, C. J. (2017). *Data Mining: Practical Machine Learning Tools and Techniques* (4th ed.). Elsevier Inc. <https://doi.org/10.1016/C2015-0-02071-8>.
- Woldemichael, A., Kidane, D., and Shimeles, A. (2022). "Food Inflation and Child Health." *The World Bank Economic Review*, 36(3), pp. 757–773.
- World Bank (2015). *Future of Food : Shaping a Climate-Smart Global Food System*. World Bank, Washington, DC.
- World Bank. (2019). World Development Indicators. Washington, World Bank. <https://datacatalog.worldbank.org/dataset/world-development-indicators>.

- World Bank. (2021). *The Human Capital Index 2020 Update: Human Capital in the Time of COVID-19*. World Bank, Washington, DC. doi:10.1596/978-1-4648-1552-2.
- World Bank. (2022a). *Poverty and Shared Prosperity 2022: Correcting Course*. World Bank, Washington, DC. doi:10.1596/978-1-4648-1893-6.
- World Bank. (2022b). "Toward Available, Affordable, and Quality Childcare Services." *Women, Business and the Law 2022*. World Bank, Washington, DC. <https://doi.org/10.1596/978-1-4648-1817-2>.
- World Bank. (2023). *Collapse and Recovery: How COVID-19 Eroded Human Capital and What to DO About It*. World Bank, Washington, DC.
- World Bank. (2023). *Global Economic Prospects*, January 2023.
- World Population Prospects. (2022). *Summary of Results*. United Nations Department of Economic and Social Affairs, Population Division. UN DESA/POP/2022/TR/NO. 3.

المرفق 2-أ. منهجية توقع انعدام الأمن الغذائي

التوقعات متعددة السنوات لانعدام الأمن الغذائي الحاد مستمدة من نموذج شديد التحفظ للتعلم الآلي على النحو المفصل في أندريه (2022).

مقياس انعدام الأمن الغذائي: يتمثل المقياس المستخدم في انعدام الأمن الغذائي في انتشار (معدل) انعدام الأمن الغذائي الحاد، المستمد من مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي، الذي يتتبع انعدام الأمن الغذائي على ثلاثة مستويات: الأمن الغذائي، وانعدام الأمن الغذائي المعتدل، وانعدام الأمن الغذائي الحاد. والبيانات الخاصة بكل بلد متاحة من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة كمتوسطات متحركة مركزية ثلاثية السنوات. ويعرف انتشار انعدام الأمن الغذائي الشديد بأنه النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون في أسر مصنفة على أنها تعاني من انعدام الأمن الغذائي الشديد. وتصنف الأسرة على أنها تعاني من انعدام الأمن الغذائي الشديد، إذا أفاد شخص بالغ واحد على الأقل في الأسرة باضطراره إلى خفض كمية الغذاء المستهلكة في الاثني عشر شهراً الماضية، أو تفويت الوجبات، أو الشعور بالجوع، أو اضطراره إلى إمضاء يوم واحد دون تناول الطعام بسبب نقص المال أو الموارد الأخرى. ويرصد هذا المقياس انعدام الأمن الغذائي المزمن. وهو يختلف عن مقياس الحالات الحادة مثل النسبة المئوية للأشخاص الذين يعانون من أزمة غذائية - أي غير القادرين على تلبية الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية دون اعتماد إستراتيجيات تكيف لا رجعة فيها، ذات آثار طويلة الأجل، فالسكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد معرضون لخطر المعاناة من انعدام الأمن الغذائي الحاد، ولهذا فهو ذو أهمية خاصة للإستراتيجيات الرامية إلى الوقاية وتعزيز القدرة على الصمود. ومن بين أوجه التفريق المهمة من منظور السياسات هو أنه عندما يكون انعدام الأمن الغذائي مزمناً في الأساس، يغلب على الأسواق الاستمرار في العمل، وبالتالي يمكن النظر في تطبيق طائفة أوسع من الإجراءات التدخلية الاقتصادية كجزء من إستراتيجية للوقاية وتعزيز القدرة على الصمود.

نموذج التعلم الآلي: النموذج عبارة عن انحدار خطي موضعي ينفذ باستخدام نموذج تكعيبي. وتتضمن خوارزمية النموذج التكعيبي خطوتين. الأولى، تستخدم مجموعة من القواعد لتقسيم البيانات إلى مجموعات فرعية أصغر بالاستعانة بأشجار القرار. وتتضمن الخطوة الثانية تطبيق نماذج الانحدار الخطي داخل المجموعات الفرعية للبيانات. ويتيح هذا نهجاً جديداً يجمع بين مرونة أشجار القرار وخصائص الاستنباط الخارجي (extrapolation) المستقرة لأساليب الانحدار الخطي. ويمكن للنموذج أن يتسع في المرونة، وهو غير معياري، كما وصفه كوينلان (1992) وويتن وآخرون (2017) ونفذه كون وآخرون (2012). ويمكن أن يرصد هذا النموذج الخطي المجزأ نسخاً ممهدة من البيانات اللاخطية من نوع "الغابات العشوائية" التي يمكن استنباطها خارجياً بطريقة موضعية. وبصفة خاصة، ففي حين يمكن لخوارزمية الغابات العشوائية أو الأشجار المعززة أن تستنبط داخلياً فقط (عن طريق إنتاج وسيط ضمن نطاق القيم المشاهدة على سبيل المثال) في العقد الطرفية، فإن العقدة الطرفية في النموذج التكعيبي تنتهي إلى انحدار خطي قادر على الاستنباط الخارجي. ويؤدي هذا بشكل عام أيضاً إلى تحولات أكثر سلاسة حول الحدود الفاصلة لأشجار القرار، مما يعد أكثر ملاءمة للبيانات الرقمية. ونظراً للطبيعة الخطية الموضعية، تظل الاستنباطات الخارجية الموضعية بوجه عام مستقرة بدرجة معقولة، وهو ما يعود بالنفع على تنبؤات الشبكة العصبية التي يمكن أن تتحول بسرعة إلى قيم هائلة خارج فترات البيانات المشاهدة. وقد حققت النماذج التكعيبية أداءً جيداً في مجموعة متنوعة من مشكلات التنبؤ، وغالباً ما تصل إلى دقة لا تقل كثيراً عن دقة طرق التعلم العميق بشأن مهام التنبؤ المعقدة، وغالباً ما يكون أدائها أفضل على مجموعات البيانات الأصغر حجماً. للاطلاع على التطبيقات، انظر على سبيل المثال موريلوس وآخرون (2016)؛ ونغ وآخرون، (2019)؛ وأندريه، (2021)؛ وسباهي وآخرون، (2021) ويتم التحقق من صحة التوقعات بالمقارنة بمجموعات مختلفة من بيانات التوقف التي تختبر قدرة النموذج على التنبؤ بالتغيرات الزمنية الكبيرة وسد الفجوات الإقليمية. وقد تم تحديث النموذج هنا ببيانات جديدة، وأشارت تقديرات التحقق المتقاطع المحدثة إلى أن النموذج كان قادراً على شرح نحو 97% من التباين في الأقسام الخارجة عن العينة لبيانات الفترة 2015-2020. وفي داخل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على وجه التحديد، كان معامل التحديد R2 يساوي 0.97 (متوسط الخطأ المطلق [MAE] يساوي 1.51، والجذر التربيعي لمتوسط مربعات الخطأ [RMSE] 3.44)، عندما يكون العدد N=80 ومتوسط المشاهدات (12.0)، ويساوي 0.94 على مستوى البلدان مرتفعة الدخل (MAE يساوي 0.28، RMSE يساوي 0.44، للعدد N=257 والقيمة المتوسطة للمشاهدات 2.0).

العينة: استخدم النموذج الأصلي بيانات 2015-2019 التي تخص 144 بلداً، وتم تحديثه هنا باستخدام بيانات على المستوى القطري عن أوضاع انعدام الأمن الغذائي في الفترة 2015-2020، التي وسع نطاقها لتصل إلى 188 بلداً مدرجة في كل من قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية التابعة للبنك الدولي وقاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي الصادرة عن صندوق النقد الدولي. ويشمل ذلك جميع البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير (59 بلداً مؤهلاً للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية، 15 بلداً من كليهما، 70 بلداً من البنك الدولي للإنشاء والتعمير). وطبق هذا النموذج على البيانات الاقتصادية التاريخية من مؤشرات التنمية العالمية حتى عام 2021، وقاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي في أكتوبر/تشرين الأول 2022 - وهي قاعدة بيانات لتوقعات الاقتصاد الكلي يقوم صندوق النقد الدولي بتحديثها كل ستة أشهر - لإعادة بناء أوضاع انعدام الأمن الغذائي الشديد وتوقعها حتى عام 2027. وتغطي آفاق مستقبل انعدام الأمن الغذائي الناتجة عن ذلك جميع بلدان المنطقة، وتتسق الأرقام المتوقعة لانعدام الأمن الغذائي داخليا مع تقرير الآفاق الاقتصادية لصندوق النقد الدولي في أكتوبر/تشرين الأول 2022 التي تمثل مدخلات للتوقعات.

المتغيرات المتكافئة: يمكن تجميع المتغيرات المتكافئة التي استخدمها النموذج في خمسة أبعاد تقريباً: استقرار الاقتصاد الكلي، والقدرة على تحمل تكلفة الغذاء، والقدرة على توسيع إمدادات الغذاء على المدى القصير، والضغط على الموارد الغذائية، ومواطن الضعف القائمة من قبل. وتشمل المتغيرات المحددة المستخدمة لأغراض التقدير النموذجي ما يلي: (1) معدل الفقر عند 1.90 دولار للفرد في اليوم؛ (2) نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، معدلاً وفقاً لتعادل القوة الشرائية؛ (3) متوسط معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي على مدى ثلاث سنوات؛ (4) متوسط معدل النمو السكاني لمدة ثلاث سنوات؛ (5) متوسط معدل التضخم في مؤشر أسعار المستهلكين لمدة ثلاث سنوات؛ (6) القيمة المضافة للزراعة والحراجة وصيد الأسماك (% من إجمالي الناتج المحلي)؛ (7) الواردات الغذائية (% من الواردات السلعية)؛ (8) واردات الوقود (% من الواردات السلعية)؛ (9) غطاء الأراضي الزراعية (% من الأراضي)؛ (10) الغطاء الأرضي للغابات (% من الأراضي)؛ (11) الوفيات التاريخية للأطفال. ولتحسين ملاءمة هذا النموذج، استكملت بيانات الفقر بتقديرات للفقر من البنك الآسيوي للتنمية لجميع البلدان التي تتسق فيها التقييمات مع التقييمات الواردة من البنك الدولي والتي لا تتضمن مؤشرات التنمية العالمية مشاهدات بشأنها.

تحليل المكونات: للتغلب على التحديات المتعلقة بقابلية التفسير المتعلقة بنماذج الانحدار غير المعيارية، وضع أندريه وآخرون (2020) إستراتيجية تحليل تنبؤي من خطوتين لتوقعات انعدام الأمن الغذائي تعتمد على تقييم أهمية المتغير على مستوى المشاهدة وعمل تراكب بين الأهمية الموحدة لمجموعات التنبؤ المجمع مع نسبة السكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي وفقاً للنموذج. ويتيح هذا تفسيراً مفهوماً لمجموعات البيانات التي تسهم في نواتج التنبؤ. وتستند التحليلات الواردة هنا إلى حسابات يمكن تطبيقها على أي نموذج (agnostic-model) لأهمية المتغيرات المحلية، المقدر باستخدام غابة عشوائية أنشئت بناءً على التوقعات المحدثة من أندريه (2022) ومؤشرات المدخلات المستخدمة في توليد هذه التقديرات والتنبؤات. وتستخدم طريقة حساب أهمية المتغيرات على مستوى المشاهدة أساليب التباديل التي تم إنشاؤها من قبل بريمان (2001)، وتحديداً، الانخفاض في متوسط الخطأ المطلق في التنبؤات القائمة على ترك بعض البيانات "خارج الحقيبة" (Bag-Of-Out) الناتجة عن تضمين المتغيرات. ولما كانت نماذج الغابات العشوائية تصادفية، فإن كل تجربة للنموذج قد ينتج عنها درجات مختلفة لأهمية المتغيرات المبنية على البيانات نفسها، ويرجع ذلك ببساطة إلى أن المشاهدات أخذت عيناتها بشكل مختلف. ولضمان الوصول إلى نتيجة عامة ودقيقة، قدرت درجات أهمية المتغيرات 500 مرة، كل مرة منها لنموذج يتضمن عدداً من المتغيرات الموضوعة "داخل الحقيبة" منتقاة بطريقة عشوائية من بين القيم المسموح بها. وقد ضمت قيم الانخفاض في متوسط الخطأ المطلق لمجموعات المتغيرات معاً عن طريق جمعها. ووحدت درجات أهمية المتغيرات النهائية من صفر إلى 1، وضربت في معدل الانتشار المتوقع.

المرفق 2-ب. تأثير صدمة أسعار الغذاء على الأطفال داخل الرحم

يتناول هذا القسم بالتفصيل الحسابات اللازمة لتقدير آثار تضخم أسعار الغذاء في الفترة من مارس/آذار إلى يونيو/حزيران 2022 على النواتج الصحية والتعليمية للأطفال الذين كانوا أجنة في تلك الفترة (انظر جدول المرفق 2-ب-1).⁴⁰ وللحصول على هذه التقديرات، يعتمد التحليل على الأدبيات للتأكد من آثار ارتفاع أسعار الغذاء على تقوّم الأطفال والتعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتم الحصول على التقدير الرئيسي من دراسة أجراها وولدمايكل وآخرون (2022) في إثيوبيا.⁴¹ وكل ارتفاع بواقع نقطة مئوية واحدة في تضخم أسعار الغذاء من شهر لآخر في مرحلة الجنين، يزيد معدل التقوّم بين الأطفال دون سن الخامسة بمعدل 0.0046 نقطة احتمال.⁴² ويتخذ هذا التقدير الجانب المتحفظ.⁴³ وتحسب الزيادة الشهرية في مخاطر التقوّم الناجم عن التعرض للتضخم أثناء الوجود في الرحم بصرب أثر تضخم أسعار الغذاء على التقوّم في صدمة التضخم الشهرية (المعادلة 1).

وتحسب الزيادة في مخاطر التقوّم في الشهر m بالنسبة للبلد c على النحو التالي:

$$\Delta \text{stunting}_{m,c} = (\partial \text{stunting} / \partial \text{inflation rate}) \times (\text{inflation rate}_{m,c,2022} - \text{inflation rate}_{c, \text{counterfactual}}) \quad (1)$$

حيث $\Delta \text{stunting}_{m,c}$ هي التغير في خطر التقوّم في الشهر m في البلد c و $\text{inflation rate}_{m,c,2022}$ هي تضخم أسعار الغذاء على أساس شهري في الشهر m في البلد c في عام 2022. $\text{inflation rate}_{c, \text{counterfactual}}$ هي متوسط تضخم أسعار المواد الغذائية على أساس شهري للوضع المخالف للواقع المبين لاحقاً في هذا القسم.

وتحسب الزيادة الشهرية في عدد حديثي الولادة المعرضين لخطر التقوّم بضرب عدد الأطفال في الرحم خلال شهر معين في الزيادة الشهرية لمخاطر التقوّم (المعادلة 2).

تحسب الزيادة في عدد حديثي الولادة المعرضين لخطر التقوّم في الشهر m بالنسبة للبلد c على النحو التالي:

$$\Delta \text{number of stunted children in utero}_{m,c} = (\partial \text{stunting} / \partial \text{inflation rate}) \times (\text{inflation rate}_{m,c,2022} - \text{inflation rate}_{c, \text{counterfactual}}) \times \text{number of children in utero}_{m,c} \quad (2)$$

حيث $\Delta \text{number of stunted children in utero}_{m,c}$ هي التغير في عدد الأطفال المتقوّمين في الرحم خلال الشهر m بالنسبة للبلد c . ويستند عدد الأطفال في الرحم في شهر معين إلى معدل المواليد في عام 2021 بافتراض مدة الحمل 40 أسبوعاً (ألموند ومازومدر، 2011؛ بيرسون وروسين سلاتر، 2018؛ وولدمايكل وآخرون، 2022).⁴⁴

عدد الأطفال في الرحم في الشهر m في البلد c يساوي:

$$\text{number of children in utero}_{m,c} = (\text{yearly birth}_{c,2021} / 12) \times 10 \quad (3)$$

40 نركز على الفترة من مارس/آذار إلى يونيو/حزيران 2022 لمراعاة الآثار المباشرة لبداية الحرب في أوكرانيا.

41 تستند الدراسة إلى بيانات من المسوح السكانية والصحية الإثيوبية التي أجريت في عامي 2005 و2010 والبيانات الشهرية لأسعار الأغذية بالتجزئة من الهيئة المركزية الإثيوبية لإحصاء.

42 تراقب الدراسة خصائص الأطفال والآباء والأسرة والخصائص الجغرافية، وتمسح التفاعلات على مستوى السنة-المنطقة وشريحة العمر-الميلاد.

43 وتحلل دراسة ماري وآخرون (2020) العلاقة بين التقوّم والتضخم لعينة من 90 بلداً نامياً بين عامي 2002 و2014، ووجدت أن زيادة التضخم بمقدار نقطة مئوية واحدة تزيد من احتمال التقوّم بنسبة 2.3%، ولكن النتيجة ليست ذات دلالة إحصائية. ووجد هيدي وألدرمان (2019) أن زيادة 1% في أسعار الحليب ارتبطت بارتفاع بمقدار 4.8 نقاط مئوية في معدلات التقوّم لعينة من 101 بلد. وبالإضافة إلى ذلك، ارتبطت زيادة بنسبة 1% في أسعار البيض والحبوب الخاصة بالرضع أيضاً بزيادة معدلات التقوّم بمقدار 3.3 و3.14 على الترتيب. في هذا التقرير، نختار التقدير الأكثر تحفظاً من وولدمايكل وآخرون (2022).

44 تم الحصول على المواليد السنوية من تقرير آفاق السكان في العالم (2022).

لزيادة معدلات التقرّم آثار إضافية على النواتج التعليمية مثل سنوات الدراسة المتوقعة ودرجات الاختبارات الموحدة. وتشير التقديرات المأخوذة من غالاسو وواغستاف (2019) إلى أن الأطفال الذين يعانون من التقرّم تقل سنوات تعليمهم بمقدار 1.594 عام ويسجلون انخفاضاً في درجات الاختبارات الموحدة بانحراف معياري قدره 0.625.⁴⁵ وبحسب تأثير صدمة الأسعار على سنوات الدراسة المتوقعة بضرب ثلاثة حدود: (1) تأثير التقرّم على سنوات الدراسة المتوقعة، (2) أثر تضخم أسعار الغذاء على التقرّم، (3) صدمة الأسعار. وبحسب تأثير صدمة الأسعار على درجات الاختبار الموحدة على نحو مماثل باستخدام تأثير التقرّم على الدرجات الموحدة (انظر المعادلتين 4 و5).

الانخفاض في سنوات الدراسة ودرجات الاختبارات في الشهر m للبلد c يساوي:

$$\Delta EYS_{m,c} = (\partial EYS / \partial stunting) \times (\partial stunting / \partial inflation rate) \times (inflation rate_{m,c,2022} - inflation rate_{c,counterfactual}) \quad (4)$$

$$\Delta HTS_{m,c} = (\partial HTS / \partial stunting) \times (\partial stunting / \partial inflation rate) \times (inflation rate_{m,c,2022} - inflation rate_{c,counterfactual}) \quad (5)$$

حيث $\Delta EYS_{m,c}$ هي التغير في سنوات الدراسة المتوقعة و $\Delta HTS_{m,c}$ هي التغير في درجات الاختبار الموحدة في الشهر m في البلد c في عام 2022.

تحسب صدمة الأسعار باعتبارها الفارق بين تضخم أسعار الغذاء من شهر لآخر⁴⁶ وبين معدل تضخم أسعار الغذاء في الوضع المخالف للواقع في ظل ثلاثة سيناريوهات: التضخم قبل الجائحة (الوضع المخالف للواقع المقيس بمتوسط تضخم أسعار الغذاء في كل شهر في 2019 مقارنة بالشهر نفسه من العام السابق)، وتضخم ما بعد الجائحة (الوضع المخالف للواقع المقيس بمتوسط تضخم أسعار الغذاء على أساس شهري في عام 2021) وتضخم ما قبل الحرب (الوضع المخالف للواقع المقيس بمتوسط التضخم في كل شهر مقارنة بالشهر نفسه من بين الأشهر الأربعة السابقة للحرب في أوكرانيا - أكتوبر/تشرين الأول 2021 - يناير/كانون الثاني 2022). ويتم إجراء الحسابات لكل شهر من مارس/آذار إلى يونيو/حزيران 2022، ثم يتم تجميعها لفترة الأربعة أشهر. وترد تقديرات السيناريوهات الثلاثة في الجدول المرفق ب-1 في اللوحة 1، واللوحة 2، واللوحة 3. وقد كان التضخم بالفعل مشكلة قبل حرب أوكرانيا في بعض اقتصادات المنطقة، خاصة تلك التي تمر بأوضاع الهشاشة والمتأثرة بالصراعات. وتظهر مقارنة تضخم أسعار الغذاء في كل شهر مقارنة بالشهر نفسه من العام السابق خلال الفترة من مارس/آذار إلى يونيو/حزيران 2022 بالمتوسط السنوي للتضخم على أساس شهري قبل الجائحة في عام 2019 أن 285447 طفلاً إضافيين من حديثي الولادة معرضون لخطر التقرّم، وفي حالة استخدام متوسط التضخم في كل شهر في عام 2021 مقارنة بالشهر نفسه من العام السابق (بعد الجائحة) يظهر الوضع المخالف للواقع أن 197439 طفلاً إضافيين من حديثي الولادة قد يتضررون. وباستخدام الأشهر الأربعة السابقة للحرب في أوكرانيا بوصفها وضعاً مخالفاً للواقع، فمن المتوقع أن يبلغ عدد حديثي الولادة المعرضين لخطر التقرّم 239754. ويعزى التباين في الأرقام أساساً إلى التغيرات في معدلات التضخم، وخاصة في البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات حيث كان التضخم مرتفعاً بالفعل من قبل الجائحة والحرب في أوكرانيا.

45 تستند مرونة النواتج التعليمية إزاء التقرّم إلى مراجعة الدراسات السابقة الواردة في غالاسو وواغستاف (2019). وهي القيمة المتوسطة في ست دراسات مستمدة من بيانات من تسعة بلدان (بنغلاديش والبرازيل وغواتيمالا والهند وإندونيسيا والمكسيك والفلبين وجنوب أفريقيا وزيمبابوي). للمزيد من التفاصيل، انظر غالاسو وواغستاف (2019).

46 تم الحصول على تضخم أسعار الغذاء من هافر أناليتيكس ومكاتب الإحصاء الوطنية. وبالنسبة لسوريا واليمن وليبيا، تم الحصول على تضخم أسعار الغذاء من إحصائيات الفاو.

وباختصار، فإن الزيادة في عدد حديثي الولادة المعرضين لخطر التقرّم تتّرجم إلى زيادة إجمالية في خطر التقرّم تتراوح من 17 إلى 24%⁴⁷ أي ما بين 197439 إلى 285447 مواليد جدد إضافيين معرضين لخطر التقرّم. ومن المتوقع أن تقل سنوات الدراسة بين هؤلاء الأطفال بمعدل 0.05 إلى 0.08 سنة، وأن تتراجع درجات الاختبارات بانحراف معياري يتراوح من 0.02-0.03.⁴⁸

ولنأخذ حالة مصر بغية الإيضاح بحالة محددة. حيث تحسب آثار صدمة الأسعار على النواتج الصحية والتعليمية للأطفال عن كل شهر خلال الفترة من مارس/آذار إلى يونيو/حزيران 2022، ثم يتم تجميع التقديرات للأشهر الأربعة. وفيما يلي الحسابات التفصيلية لشهر مارس/آذار 2022. بلغ معدل تضخم أسعار الغذاء في مارس/آذار 2022 مقارنة بالشهر نفسه من العام السابق في مصر 4.43%، بينما بلغ متوسط تضخم أسعار الغذاء على أساس شهري 0.02% في عام 2019. وصدمة الأسعار هي الفرق بين معدلي التضخم، أي 4.41 نقاط مئوية. ومن المتوقع أن تزداد مخاطر التقرّم بمقدار 0.02 نقطة احتمال (0.0046 × 4.41)، وهو ما يعني أن مولوداً جديداً إضافياً معرضون لخطر التقرّم في مارس/آذار. وتم الحصول على هذا الرقم بضرب الزيادة في مخاطر التقرّم (0.02 نقطة احتمال) في إجمالي عدد الأطفال وهم أجنة في مارس/آذار (2054170). وقد وضع عدد من الافتراضات للحصول على العدد الإجمالي للأطفال وهم أجنة في مارس/آذار. حيث بلغ عدد المواليد الأحياء في عام 2021 في مصر 2465004، وبافتراض أن عدد المواليد الأحياء السنوي موزع بالتساوي على مدار العام، فإن العدد الشهري للمواليد الأحياء في مارس/آذار 2022 في مصر يساوي 205417 مولوداً حياً (2465005/12). وبافتراض أن مدة الحمل 40 أسبوعاً (ألموند ومازومدر، 2011؛ وبيرسون وروسين سلاتر، 2018؛ وولدمايكل وآخرون 2022) ومن ثم ضرب عدد المواليد الأحياء الشهري في 10 للحصول على عدد الأطفال داخل الرحم في مارس/آذار 2022 (2054170 × 10 = 2054170). إن الزيادة في معدلات التقرّم بسبب تعرض الأطفال في الرحم لصدمة أسعار الغذاء في مارس/آذار 2022 ارتبطت بانخفاض سنوات الدراسة المتوقعة بمقدار 0.032 (0.0046 × 4.41 × 1.594) وانخفاض درجات الاختبارات الموحدة بانحراف معياري قدره 0.013 (0.0046 × 4.41 × 0.625).

وستكون هذه التقديرات أقل إذا أخذنا في الاعتبار تضخم أسعار الغذاء على أساس شهري في عام 2021 بوصفه الوضع المخالف للواقع، لأن متوسط تضخم أسعار الغذاء على أساس شهري في مصر في عام 2021 بلغ 0.79%. وفي بعض الأشهر، كانت صدمة الأسعار سلبية، مما يعني أن التضخم في هذه الأشهر كان أقل من الوضع المخالف للواقع. فعلى سبيل المثال، في يونيو/حزيران 2022، بلغ معدل تضخم أسعار الغذاء في مصر على أساس شهري -2.26%، وهو أقل من متوسط تضخم أسعار الغذاء على أساس شهري في عام 2019 (0.02%). وبالتالي، فإن صدمة الأسعار في يونيو/حزيران 2022 كانت -2.28%. وعلى مدى الفترة الكاملة بين مارس/آذار ويونيو/حزيران 2022، تراوح عدد الأطفال المعرضين لخطر التقرّم في مصر من 69963 إلى 98856 طفلاً، بحسب الوضع المخالف للواقع. ويتراوح الانخفاض في سنوات الدراسة المتوقعة بين 0.05 و0.08 سنة. ويتراوح الانخفاض في الانحراف المعياري لدرجات الاختبار الموحدة من 0.02 إلى 0.03.

47 معدل التقرّم الأولي هو 16.2% ما يعني أنه من أصل 7.3 ملايين طفل في الرحم بين شهري مارس/آذار ويونيو/حزيران 2022 كان يوجد 1.2 مليون جنين معرض لخطر التقرّم. وبعد التعرض لتضخم أسعار الغذاء بسبب الحرب في أوكرانيا، نقدر أن عدد المولودين حديثاً المتقرّمين سيّزيد بمقدار 200 ألف-285 ألفاً ليرتفع إجمالي الأطفال المعرضين لخطر التقرّم إلى حوالي 1.4-1.5 مليون. ويشكل هذا الرقم 17-24% زيادة في معدل التقرّم.

48 لوضع هذه الأرقام في سياقها الصحيح، يمكن أن تقارن بتقديرات أخرى. ومثل هذه المقارنات صعبة نظراً لعدم تكافؤ المقارنات تكافؤاً تاماً – فالعديد من التقديرات لا تقتصر على الآثار في الرحم، وتدرس، في بعض الحالات، مسارات أخرى خلاف التقرّم واستناداً إلى تقرير البنك الدولي (2021)، أسفرت جائحة كورونا عن انخفاض سنوات الدراسة بمقدار 0.51 سنة (حوالي 6 أشهر) وانخفاض درجات الاختبار بانحراف معياري قدره 0.14 (انخفاض بنسبة 3.7%) للأطفال في البلدان النامية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (مع استبعاد سوريا وجيبوتي وليبيا بسبب نقص البيانات). ومع ذلك، فإن هذه الآثار لا تغطي فقط الأطفال الموجودين داخل الرحم (فهي تشمل الأطفال دون سن الخامسة)، وتشمل أيضاً الآثار الناجمة عن إغلاق المدارس والتسرب منها. وفي حالة الاقتصار على مسار التقرّم فقط، فمن المتوقع أن يعاني الأطفال دون سن الخامسة من انخفاض قدره 0.004 في سنوات الدراسة المتوقعة (حوالي يومين) وانخفاض في الانحراف المعياري قدره 0.002 في درجات الاختبار (انخفاض 0.04%).

جدول المرفق 2-ب-1: تأثير صدمات أسعار الغذاء على صحة الأطفال داخل الرحم وتعليمهم في جميع بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (مارس/أذار - يونيو/حزيران 2022)

اسم البلد	الوضع المخالف للواقع = متوسط التضخم على أساس شهري في عام 2019				الوضع المخالف للواقع = متوسط التضخم على أساس شهري في عام 2021			
	درجات الاختيار	عدد الأطفال الذين قد يكونون المتوقعة بسبب التغير	سنوات الدراسة	مخاطر التغير	درجات الاختيار	عدد الأطفال الذين قد يكونون المتوقعة بسبب التغير	سنوات الدراسة	مخاطر التغير
سوريا	0.0096	-3,420	0.0153	0.0060	-0.0140	-4,986	0.0223	0.0088
اليمن	-0.0005	-391	0.0007	0.0003	0.0061	5,089	-0.0096	-0.0038
الضفة الغربية وقطاع غزة	0.0088	1,068	-0.0141	-0.0055	0.0091	1,097	-0.0145	-0.0057
جيبوتي	0.0904	1,849	-0.1441	-0.0565	0.0954	1,951	-0.1520	-0.0596
المغرب	0.0313	16,953	-0.0498	-0.0195	0.0254	13,770	-0.0405	-0.0159
الأردن	0.0068	1,388	-0.0109	-0.0043	0.0028	580	-0.0045	-0.0018
تونس	0.0066	1,088	-0.0105	-0.0041	0.0039	644	-0.0062	-0.0024
الجزائر	0.0257	20,392	-0.0410	-0.0161	0.0108	8,561	-0.0172	-0.0068
العراق	0.0077	7,645	-0.0123	-0.0048	-0.0052	-5,216	0.0084	0.0033
مصر	0.0481	98,856	-0.0767	-0.0301	0.0341	69,963	-0.0543	-0.0213
إيران	0.1248	125,213	-0.1989	-0.0780	0.1102	110,571	-0.1757	-0.0689
لبنان	0.1893	13,323	-0.3017	-0.1183	-0.0773	-5,438	0.1232	0.0483
ليبيا	0.0148	1,484	-0.0236	-0.0093	0.0085	853	-0.0136	-0.0053
مطلة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	0.0490	285,447	-0.078	-0.031	0.0343	197,439	-0.055	-0.021

المصدر: حسابات خبراء البنك الدولي.

ملحوظة: يعرض جدول المرفق 2-ب-1 تأثير التعرض لتضخم أسعار الغذاء من مارس/أذار وحتى يونيو/حزيران 2022. وتحسب صدمة أسعار الغذاء على أنها الفرق بين التضخم الشهري على أساس شهري وثلاثة أوضاع مخالفة للواقع. تستخدم الوجة 1 متوسط التضخم على أساس شهري في عام 2019 لتستخدم الوجة 2 متوسط التضخم على أساس شهري في عام 2021. تستخدم الوجة 3 متوسط التضخم على أساس شهري للأطفال الأربعة السابعة للرحم على أوزانيا الكونولتشرن الأول 2021 - يناير/كانون الثاني 2022. ويعرض العمود (1) الزيادة في مخاطر التغير الناتجة عن التعرض للتغير الناتجة عن التضخم أسعار الغذاء على أساس شهري ذلك يضرب أثر تضخم أسعار الغذاء على أساس شهري على التضخم صدمة السعر الشهري. وبين العمود (2) الزيادة الحدية المتوقعة في عدد الأطفال المصابين بالتغير. وتحسب هذا بضرب عدد الأطفال (أوزانيا الكونولتشرن 2022) أثناء الوجود داخل الرحم. وحساب ذلك تضخم أسعار الغذاء على أساس شهري في شهور معين باستخدام معدل المواليد في عام 2021 وكافراض أن مدة الحمل 40 أسبوعاً المويد ومازمودر، 2011؛ بيرسون ولوسين سلاي، 2018؛ وولياميكل وآخرون، 2022). ويعرض العمود (3) الآثار على سنوات الدراسة، بينما يعرض العمود (4) الآثار على درجات الاختيار الموحدة. وتم الحصول على هذه التقديرات عن كل شهر من مارس/أذار 2022 حتى يونيو/حزيران 2022 ثم حسب مجموعها الشهرية. وتساوي مروية التغير الناتجة من تضخم أسعار الغذاء 0.00046، وتم الحصول على سنوات الدراسة المتوقعة ودرجات الاختيار الموحدة (بالاحراف المعيارية) 1.594 و 0.625 على التوالي، وتم الحصول عليها من عالمنو وولاستيفان (2019)، وتم الحصول على المواليد السنوية من تقرير آفاق السكان في العالم (2022)، وتم الحصول على تضخم أسعار الغذاء من هافر ألتيتيكس ومكتب الإحصاء الوطنية. والتسوية لسوريا واليمن وليبيا، تم الحصول على تضخم أسعار الغذاء من إحصائيات الفاو. ويعرض الصف الأخير المتوسط المرجح للسكان في البلدان النامية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الأضمة (1) و (2) و (4) والمجموع في العمود (3) تعرض البلدان بالترتيب التصاعدي حسب نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في 2022.

تقرير أحدث المستجدات الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط
وشمال أفريقيا، أبريل/نيسان 2023

حين تتبدل المصائر: الآثار طويلة الأجل لارتفاع الأسعار وانعدام الأمن الغذائي
في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا